الثلاثاء 24 آذار 2020
العدد 4012 السنة الرابعة عشرة
Mardi 24 Mars 2020 no 4012 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رحيل

داوود خير الله
صوت الحق والعقلانية والتنوير

18

تعميم لسلامة يتيح استبدال التسهيلات التجارية بقروض بلا فوائد [2]

دمج المصارف آتٍ: إعادة هيكلة الإفلاس؟ [3]

شبح الجوع يخيّم
هل تتدخل الدولة للمساعدة مالياً؟

- سباق بين الاصابات وجهوزية المستشفيات
- نيويورك على خطى إيطاليا: فقدنا السيطرة!
- عالم ما بعد كورونا أقلّ حرية وانفتاحاً وأكثر فقراً

[6 ـ 17]

(مروان طحطح)

قضية اليوم

تعميم يتيح استبدال التسهيلات التجارية بقروض بلا فوائد

رياض سلامة لا يغيّر جلده: ظاهر الأهداف غير باطنها

بالاستناد إلى «الحفاظ على المصلحة العامة في الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمرّ بها البلاد»، اصدر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تعميماً ظاهره دعم المؤسسات المتعثّرة ورواتب العمّال، وباطنه يخفي فرصة لكبار المقترضين وشركائهم السياسيين بأن يستبدلوا قروضهم بقروض جديدة بفائدة صفر لمدّة خمس سنوات يمكن تسديدها بالليرة أو بالدولار بسعر اليوم

محمد وهبة

أصدر أمس مصرف لبنان التعميم الرقم 547 الذي يتيح للمصارف الاقتراض منه بالدولار حصراً وبفائدة صفر مقابل استعمال المبالغ المقترضة من أجل تأجيل قروض الزبائن وتمكين المؤسسات من تسديد الأكلاف التشغيلية ودفع أجور العاملين فيها بقروض فائدتها صفر لمدّة خمس سنوات مهما كان سقف القرض، وبسعر صرف ثابت. هذا التعميم يتيح لكبار المقترضين الذين يحصلون على تسهيلات تجارية غير محدّدة بأقساط، استبدال قروضهم الخاضعة للفوائد بقروض من دون فائدة يمكن تسديدها بعد خمس سنوات بسعر اليوم. هذا الأمر ليس سوى جزء من «القطبة المخفية» التي

هل مسموح لسلامة اتخاذ قرارات وحده في ظل أزمة مالية فوقها تداعيات «كورونا» المعطّلة للنشاط الاقتصادي؟

نصّ عليها التعميم، إذ لا مصلحة للمصارف في الاقتراض من مصرف لبنان بالدولار وزيادة الالتزامات عليها بهذه العملة إلا إذا كان الأمر يتعلق بدولارات وهمية غير موجودة أصلاً.

شروط واضحة للاستفادة

بحسب نصّ التعميم 547، فإن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وبالاستناد إلى الظروف الاستثنائية، وصلاحياته المستمدة من استمرارية المرفق العام (في ظل غياب نواب الحاكم الذين يؤلّفون نصاب المجلس المركزي) يسمح للمصارف بالاقتراض منه بالدولار وبفائدة صفر لمدّة خمس سنوات بما يوازي قيمة القروض الاستثنائية التي تمنحها لزبائنها بالليرة أو بالدولار وفق الأهداف والشروط الآتية:

- تسديد أقساط القروض الممنوحة سابقاً والتي تستحق عن أشهر آذار ونيسان وأيار 2020.
- دفع رواتب الموظفين والعاملين لدى العملاء المعنيين أو تغطية حاجات إنتاجية أو تشغيلية خلال الفترة المشار إليها، وذلك في حال كل العميل مؤسسة أو شركة.
- أن تُمنح هذه القروض بغضّ النظر عن السقوف المحدّدة لكل عميل.
- أن لا يحتسب على هذه القروض أي عمولة أو فائدة (بفائدة صفر في المئة).
- أن يتم تسديد هذه القروض خلال مدّة خمس سنوات اعتباراً من 2020/6/1.
- أن تقوم المصارف والمؤسسات المالية المعنيّة بتسديد الرواتب مباشرة للموظفين وللعاملين لدى العملاء المعنيين وفقاً لجداول الرواتب التي يتم تزويدها بها من قبل العملاء.
- بغية احتساب قيمة التسليفات التي يمنحها مصرف لبنان، يتم اعتماد سعر وسطي لعملة القرض الممنوح للعميل بالليرة اللبنانية كما هو بتاريخ موافقة مصرف لبنان على طلب المصرف المعني أو المؤسسة المالية المعنية.

ظاهر الأهداف غير باطنها

هناك هدف ظاهري واضح يتعلق بدعم المؤسسات ورواتب الأجراء في الأشهر الثلاثة التي يتوقع أن تقفل فيها هذه المؤسسات بسبب جائحة «كورونا» واضحة، لكن التعميم انطوى على أهداف أخرى مفتاحها الأساسي ثلاث عبارات: إقراض المصارف بالدولار، فتح السقوف المحدّدة لكل عميل، تحديد سعر صرف الليرة مقابل قروض الدولار للعملاء. للوهلة الأولى يمكن القول إن هناك الكثير من المصارف ستجد في التعميم فرصة لتخفيف القروض المتعثّرة لدى زبائنها. ستقوم بإعادة جدولة ديونهم بالليرة أو بالدولار وفق الأهداف والشروط الآتية:

- تسديد أقساط القروض الممنوحة سابقاً والتي تستحق عن أشهر آذار ونيسان وأيار 2020.
- دفع رواتب الموظفين والعاملين لدى العملاء المعنيين أو تغطية حاجات إنتاجية أو تشغيلية خلال الفترة المشار إليها، وذلك في حال كل العميل مؤسسة أو شركة.
- أن تُمنح هذه القروض بغضّ النظر عن السقوف المحدّدة لكل عميل.
- أن لا يحتسب على هذه القروض أي عمولة أو فائدة (بفائدة صفر في المئة).
- أن يتم تسديد هذه القروض خلال مدّة خمس سنوات اعتباراً من 2020/6/1.
- أن تقوم المصارف والمؤسسات المالية المعنيّة بتسديد الرواتب مباشرة للموظفين وللعاملين لدى العملاء المعنيين وفقاً لجداول الرواتب التي يتم تزويدها بها من قبل العملاء.
- بغية احتساب قيمة التسليفات التي يمنحها مصرف لبنان، يتم اعتماد سعر وسطي لعملة القرض الممنوح للعميل بالليرة اللبنانية كما هو بتاريخ موافقة مصرف لبنان على طلب المصرف المعني أو المؤسسة المالية المعنية.

ظاهر الأهداف غير باطنها

هناك هدف ظاهري واضح يتعلق بدعم المؤسسات ورواتب الأجراء في الأشهر الثلاثة التي يتوقع أن تقفل فيها هذه المؤسسات بسبب جائحة «كورونا» واضحة، لكن التعميم انطوى على أهداف أخرى مفتاحها الأساسي ثلاث عبارات: إقراض المصارف بالدولار، فتح السقوف المحدّدة لكل عميل، تحديد سعر صرف الليرة مقابل قروض الدولار للعملاء. للوهلة الأولى يمكن القول إن هناك الكثير من المصارف ستجد في التعميم فرصة لتخفيف القروض المتعثّرة لدى زبائنها. ستقوم بإعادة جدولة ديونهم بفائدة صفر في المئة، سواء كانت الديون بالليرة أم بالدولار، وسواء كان التعثّر مرتبطاً بمكافحة انتشار فيروس كورونا وما سببته من إقفال للمؤسسات ووقف للأعمال، أم كان مرتبطاً بالركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية والنقدية وشروع لبنان في عملية إعادة هيكلة ديونه بعد التوقف عن دفعها، وخسارة الأجراء وظائفهم وعدم قدرتهم على التسديد... لكن تفاصيل العبارات الواردة في التعميم، أي «بغض النظر عن السقوف المحدّدة لكل عميل» (المصارف أوقفت بعد 17 تشرين الأول 2019 كل السقوف التي كانت ممنوحة للزبائن لأنه لم يعد لديها القدرة على الإقراض، ومن المستغرب أن مصرف لبنان سيجبرها على فتح السقوف بفائدة صفر في المئة)، تشير إلى القروض التجارية الممنوحة بتسهيلات والتي لا ترتبط عملياً بأي أقساط شهرية أو فصلية. هذا يعني أنه يمكن استبدال القرض بكامله مهما بلغت قيمته، وهذا الاستبدال سيكون بفائدة صفر في المئة على خمس سنوات، ويمكن تسديدها بالليرة، أو بالدولار، بالسعر الرسمي اليوم. من هو المستفيد؟ هل هم الأجراء؟ هل هذا الإجراء محصور بمسألة «كورونا»؟ هل اطلع رئيس الحكومة حسان دياب على هذا التعميم؟ هل اطلع وزير المال غازي وزني عليه؟ هل لا يزال مسموحاً لسلامة باتخاذ القرارات النقدية والمالية وحده في ظل أزمة مالية فوقها تداعيات «كورونا» المعطّلة للنشاط الاقتصادي؟

على أي حال، إن تقديم القروض بالدولار حصراً هو أمر لافت جداً ومستغرب جداً. فلماذا سيكون على المصارف القبول حصراً بالاقتراض بالدولار بصفر في المئة؟ لماذا لم يعطِ مصرف لبنان القروض للمصارف بالليرة، ما دام القسم الأكبر منها سيمنح للزبائن بالليرة، ولا سيما ما يتعلق بالرواتب والأجور؟ لا شكّ في أن كل الأمر يتم من خلال الدولار المحلّي» يقول أحد المصرفيين. كلامه يعني أن مصرف لبنان لن يمدّ يده على احتياطياته بالعملات الأجنبية القابلة للاستعمال والموضوعة لدى مصارف أجنبية في الخارج أو موظّفة في سندات أجنبية، بل سيخلق دولارات وهمية يعطيها للمصارف لتقوم هي بإقراضها أو إقراض معظمها للزبائن بالليرة اللبنانية. بهذه الحالة سيتمكن مصرف لبنان من تسوية ميزانيته على الشكل الآتي: شطب التزامات بالدولار يحملها في ميزانيته لحساب المصارف مقابل شطب موجودات بالدولار أقرضها للمصارف. من سيدفع ثمن هذه العملية؟ بالطبع سيكون الناتج من هذه العملية ضخ الكثير من الأموال بالليرة في السوق في أوقات الركود، ما يعني مزيداً من الركود التضخّمي، ومزيداً من تآكل سعر الليرة مقابل الدولار.

عملياً، ستجد المصارف في هذا التعميم فرصة لإعادة تقديم ولائها السياسي لزعماء ابتعدوا عنها، وستتيح لأزلامهم الذين حصلوا على تسهيلات كثيرة، سواء عقارية أم سياحية أم غيرها، الاستفادة من عملية استبدال القروض، وستتيح أيضاً استفادة ثلّة صغيرة من القروض المدعومة لمدّة ثلاثة أشهر فقط. على حساب من ستكون هذه العملية؟ ألم يكن الأجدى بسلامة أن يصدر تعميماً يحدّد سقف القروض المستفيدة من هذا الدعم؟ أليس هذا الدعم ممولاً بالمال العام؟ ليس مهماً أن يستفيد كبار المقترضين من القروض، بل المهم أن يستفيد صغار المقترضين، أي الذين يشكّلون العدد الأكبر وقروضهم ضمن شريحة أصغر. تركّز القروض مشابه لتركّز الودائع، أي إن هناك قلّة من المقترضين تستحوذ على القيمة الأكبر من القروض، والتي سيتاح لها اليوم الاستفادة الأكبر من الدعم.

من جهتها، ستقوم المصارف بتخفيف ثقل الديون المتعثّرة من ميزانياتها، إذ إن التعميم سيتيح لها إعادة تصنيف القروض المتعثّرة وتمويلها لتصبح غير متعثّرة، ما يخفّف من معدلات القروض المتعثّرة المقدرة بنحو 20% من مجمل محفظة القروض الإجمالية، أي ما يوازي 8,5 مليارات دولار كان متوقعاً أن تكون هذه النسبة. هذا الأمر سيخفف عن كاهل ميزانيات المصارف أن تأخذ مؤونات مقابل الخسائر المتوقعة من هذه القروض. قد تعطيها هذه الخطوة فرصة لمعالجة القروض المتعثّرة لغاية آخر السنة.

تقرير

مشروع «كابيتال كونترول» متعثر

يعود مجلس الوزراء إلى الاجتماع، اليوم، لدرس ثلاثة بنود هي: فرض ضوابط على سحب الأموال وتحويلها (كابيتال كونترول)، والتخلف عن دفع الديون، إضافة إلى أزمة كورونا، حيث يتوقع أن تقر الحكومة مجموعة من الإجراءات التي ينبغي أن تؤدي إلى السماح للأسر بالصمود في وجه البطالة التي سببها قرار التعبئة العامة. في مشروع الكابيتال كونترول يبدو أن الأمور لا تسير باتجاه إقراره. فالفيتو الذي وضعه الرئيس نبيه بري، إضافة إلى رفض حزب الله تشريع تهريب الأموال إلى الخارج، حتى لو كان السقف 50 ألف دولار، أعاد الأمور إلى النقطة الصفر.

مع ذلك، فقد أكملت اللجنة المعنية بدراسة المشروع عملها. إذ عقد اجتماع بعد ظهر أمس في السراي لمناقشة المشروع. لا تعديلات جوهرية على المسودة الأخيرة، بعد فشل محاولة جمعية المصارف إعطاء المشروع مفعولاً رجعياً. وعليه، وفي حال لم تطرح تعديلات جدية تجيب عن هواجس المعترضين، فإنه سيصعب على المصارف تشريع القيود التي تضعها على المودعين خلافاً للقانون. ومع انتهاء، استحقاق اليوم، تتجه الأنظار إلى جلسة الخميس، التي يفترض أن تضم في جدول أعمالها تعيين أعضاء لجنة الرقابة على المصارف، الذين قاربت ولايتهم على الانتهاء. حتى مساء أمس لم يكن قد اتفق على الأسماء، وسط تضارب في المعلومات، بين تغيير كل أعضائها الخمسة، والإبقاء على العضوين أحمد صفا وجوزف سركيس.

(الأخبار)

تقرير

دمج المصارف آتٍ: إعادة هيكلة الإفلاس؟

منذ الأسبوع الماضي، بدأ الحديث الجدّي عن إعادة هيكلة ورسملة المصارف اللبنانية. تجلّى ذلك في اللقاءات بين الدولة اللبنانية ومستشارها المالي، شركة «لازارد»، التي وضعت على الطاولة خيار دمج عدد من المصارف. ليس في ذلك سوى «إثبات» جديد على أزمة القطاع، وإفلاس جزء كبير منه

ليا القزي

المسار قديم، يعود إلى القرن السابع عشر، لتتوالى منذ ذلك الحين تجارب الدول التي عانى قطاعها المصرفي من حالات ذعر، أو أزمات وصلت في أحيان كثيرة إلى حدّ الإفلاس. لبنانياً، يرتبط مصطلح «إفلاس مصرف» بالحادثة الأشهر: انهيار بنك انترا سنة 1966. أفلس من دون أن يُقفل الباب خلفه، فبقي شبح مصيره يُهيمن على القطاع الذي يضم عدداً كبيراً جدّاً من المصارف. في كانون الأول الماضي، نشرت شركة «الدولية للمعلومات» دراسة مقارنة بين عدد المصارف والناتج المحلي في بعض الدول، ليتبيّن أنّ لبنان يُعاني تضخماً في القطاع المصرفي. مثلاً، يوجد في بريطانيا 10 مصارف، فيما يبلغ الناتج المحلي 2809 مليارات دولار، أما في لبنان، فيوجد 62 مصرفاً، رغم أن الناتج المحلي لا يتعدّى 58 مليار دولار.

يوجد 7 من المصارف العشرة الأكبر في البلد، التي تمتلك قرابة 80% من الودائع، هي في حكم المُفلسة، على ما يقول خبراء اقتصاديون، «وإذا أضفنا إليها المصارف الأصغر، يُصبح العدد أكبر». هذه المؤسسات مُعرّضة للمخاطر، بعد أن اقرضت الدولة نحو 34 مليار دولار، إضافة إلى إيداع ما يُقارب 30 مليار دولار في مصرف لبنان. «الانكشاف» على القطاع العام، الذي تمّ من أموال المودعين الخاصة، أدّى إلى أن تُصبح مؤونة المصارف أقلّ من رساميلها المُقدّرة بـ23 مليار دولار. وبالتالي، لم تعد المصارف تلتزم بالمعيار المحاسبي الدولي «IFRS9»، الذي يفرض تأمين حدّ أدنى من المؤونات تجاه توظيفاتها المُعرّضة للمخاطر. الهواجس تكبر مع اتجاه الدولة اللبنانية إلى إجراء عملية «قصّ شعر» على الدين العام، ويتم التداول بنسبة 50% من قيمة سندات الخزينة، ما سيؤدي إلى إفلاس تسعة مصارف، وإذا ما اقتُطعت نسبة 50% من قيمة سندات الخزينة وشهادات الإيداع معاً، فقد يرتفع عدد المصارف المُفلسة إلى 22 مصرفاً (راجع مقالة علي عودة، «الأخبار»، ملحق «رأس المال»، الإثنين 17 شباط 2020). وتتّسع المخاطر مع إمكان ازدياد نسبة القروض المتعثّرة، بعد دخول البلاد في ركود اقتصادي في الأشهر ماضية، فاقمه وباء «كورونا».

هذه الأرقام كفيلة بالدعوة إلى إعادة هيكلة القطاع. ليُصبح وجوده مُتناسباً مع الاقتصاد المحلي، فكيف إذا أُضيفت إليها مشاكل القطاع على صعيد السيولة (امتلاك ما يكفي من الأموال لدفع المستحقات) ومستوى الملاءة (قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بالنفقات الثابتة)، ما يعني عدم قدرته على مواجهة التحدّيات؟ عندها يُصبح للدعوات بُعدٌ آخر: تخفيض الكلفة التي يتكبّدها المجتمع اللبناني من جرّاء وجود قطاع مُتضخّم ومُتعثّر. يرى خبراء اقتصاديون أنّه يجب دراسة إذا ما كانت الكلفة المترتبة على وجود مصارف «خربانة» أكبر بكثير من كلفة خلق وحدات مصرفية جديدة، ليُصبح هناك «عدد مصارف أقل، 10 مثلاً، مع إدارة مُتحكّمة أكبر». الكفّة تميل لمصلحة عمليات الدمج، وليس وفق القاعدة القديمة بأن يسعى «مصرف كبير» إلى الاستحواذ على الأصغر منه لتكبير حصته في السوق، بل بخلق مصارف جديدة.

وفقاً لأي عملية حسابية، «يُعتبر الجزء الأكبر من المصارف مُفلساً»، ولكن يتمّ «تحاشي» التعبير عن الواقع بصراحة، في محاولة لإنقاذ ما تبقى من القطاع. هذا النقاش حضر في اللقاءات بين الجهات الرسمية اللبنانية وممثلين عن شركة «لازارد» (المستشار المالي للبنان في المفاوضات مع الدائنين)، فجرى الحديث عن ضرورة إعادة رسملة وهيكلة القطاع المصرفي. ويبدو أنّه اتخذ هذه المرّة منحى جدّياً، وقد جرى التعبير عنه أمس أيضاً في بيان وزارة المالية، المُخصّص لإعلان توقّف لبنان عن سداد كلّ مستحقات سندات الدين بالعملات الأجنبية (يوروبوندز). ورد في البيان أنّه سيتم العمل على «استقرار وإصلاح النظام المالي من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي». التدخّل لإنقاذ المصارف عبر إعادة هيكلتها يعني أنها مُفلسة، وإلا لما كان الأمر في طور البحث. هي دعوة إلى «انتشالها من حالة الإفلاس، بعد أن بدّدت سيولتها وباعت موجوداتها لسدّ التزاماتها، أي إنّ إفلاسها مُضاعف، ولا يوجد أمل بأن تتمكّن في يوم من الأيام من توفير الأموال»، يقول خبير اقتصادي.

يشرح أحد المصرفيين أنّ «دمج المصارف يُساعد على تحقيق هدفين: حماية أموال المودعين، وعدم ضعضعة الثقة أكثر فأكثر بالقطاع، بعدما بات الزبائن يلمسون عدم القدرة على تلبية الحدّ الأدنى من

> **كلفة وجود مصارف «خربانة» أكبر من كلفة خلق وحدات مصرفية جديدة**

طلباتهم». العملية يجب أن يقوم بها في هذه الحالة الاستثنائية «المصرف المركزي، من خلال دمج بنك أو أكثر، يملك فائضاً من السيولة الإيجابية، مع المصرف الذي لديه سيولة سلبية، بطريقة تُقلّل نسبة الانكشاف والمخاطر». ولكن، يجب على مصرف لبنان «أن يُقدّم حوافز، فلن يقبل مصرف لديه سيولة أن يتحمّل عبء الديون، وقد أدّت طيلة السنوات الماضية إلى تسعير الأزمة، وصولاً إلى انفجارها.

إعادة هيكلة المصارف ورسملتها تتمّ باعتماد طرق مختلفة؛ الوزير السابق منصور بطيش يتحدّث عن عملية إنقاذ (Bail in) من خلال تحويل المودعين الكبار إلى مُساهمين في المصارف. أما مصادر مصرفية فتتحدّث عن زيادة الرسملة من خلال إدخال أموال جديدة (Fresh money)، «فمن منظار المصرف المركزي، هناك منظومة تنهار، ولا يُنقذها سوى أمرين: الإبقاء على القيود المصرفية حتى انقضاء الأزمة، وإدخال مال جديد إلى البلد، يُستفاد منه لإعادة الدولار في السوق السوداء إلى مستوى معقول، وإطلاق عجلة الاقتصاد، وترميم جزء من الثقة، ما يُمكن أن يُحفّز على النمو». وتتحدث المصادر عن الاستفادة «من اللاعبين الذين كانوا يؤمنون بالنظام الريعي، وباتوا اليوم يبحثون عن الاستثمار في قطاعات إنتاجية خوفاً من أي انتكاسة جديدة». كيف سيجذب «المركزي» ودائع جديدة في ظلّ التحديات الاقتصادية والمالية العالمية؟ تُراهن المصادر المصرفية على «استخدام ما يحصل في الأسواق العالمية لصلحتنا. ففي وقت تتجه فيه البنوك المصرفية العالمية إلى تصفير الفائدة، يُمكن أن نُبقي نحن عليها في مستويات أعلى من الخارج، ونستقطب الأطراف الخارجيين الذين يبحثون عن الاستثمار في الاقتصادات المحفوفة بالمخاطر. كل الفرص متاحة لخلق نَمَو داخلي». عودة إذاً إلى اللعبة القديمة القائمة على استغلال الفائدة، لجذب أموال جديدة، توظّف في شراء المزيد من الديون، وقد أدّت طيلة السنوات الماضية إلى تسعير الأزمة، وصولاً إلى انفجارها.

تتحدث مصادر مصرفية عن زيادة الرسملة من خلال إدخال اموال جديدة (مروان طحطح)

تقرير

مبرمج «الضمان» يوقف برنامج رواتب المستخدمين

رأجانا حمية

للمرة الرابعة منذ كانون الأول الماضي، يوقف المحلل المتعاقد في قسم المكننة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، سعيد القعقور، برنامج رواتب المستخدمين، للضغط على الإدارة من أجل تمديد عقده غير الشرعي. أمس، أقفل القعقور البرنامج، مهدّداً، غير آبه بالمستخدمين «الذين حضروا إلى مكاتبهم لإتمام معاملات رواتب زملائهم في هذه الظروف الصعبة»، ولم يعد عن فعلته إلا بعد أن «توسطوا» مع الإدارة!

لم يجد القعقور طريقة لابتزاز إدارة الصندوق لتجديد عقده وصرف مستحقاته إلى «إنو يمسكنا من الإيد اللي بتوجعنا»، يقول أحد المستخدمين. هكذا، «حبس» كلمة السر، وترك المستخدمين رهائن له أكثر من 4 ساعات، قبل أن «يسترضوه» من الإدارة، على ما يقول أحد الذين شهدوا ما جرى أمس.

الخطورة في الأمر، بحسب المستخدمين، أن أحداً لا يجرؤ على مواجهة المبرمج المتعاقد الممسك بكل برامج الضمان. وقد بدأ الأمر يخرج عن السيطرة، بحسب بعض المستخدمين، حيث أن القعقور منذ مدة يوقف البرامج ويشغّلها «متل اليويو» من دون الرجوع إلى أحد. وسبق أن أوقفها مطلع العام الجاري أسبوعين كاملين للضغط على مجلس الإدارة لتمرير عقد التجديد له، وهو ما رفضه عدد من الأعضاء، بسبب عدم استيفاء ملف القعقور للشروط القانونية، وخصوصاً لجهة مخالفته للقرار 370 الصادر عام 2007، والذي ينصّ في جملة ما ينص عليه على «بعض المؤهلات التعليمية» غير المتوافرة لدى القعقور.

والمستغرب في ذلك «السلسل» الذي بدأ قبل 4 أشهر، أن ثمة «جهة» في الصندوق، وهي الجهة الوازنة بحسب بعض العارفين، تصرّ على بقائه، رغم المخالفات، وتسقط في كل مرة بند التجديد كلما «استشعرت أنه سيسقط مع التصويت»، في مخالفة فاضحة للنظام الداخلي للصندوق.

يذكر أن عقد التجديد للقعقور كان ينتظر جلسة تصويت أخيرة، على أن يحصل بموجبها على 14 صوتاً من أصل 17، وهو الذي لم يحصل إلى الآن.

ثلاث عبارات مفاتيح في التعميم: إقراض المصارف بالدولار، فتح السقوف للزبائن، تثبيت سعر صرف القرض (هيثم الموسوي)

قضية اليوم

قتل أنطوان الحايك: 3 سيناريوات أمنية

حسن عليق

صباح أول من أمس الأحد، أجهز شخص مجهول، مسلّح بمسدس يُرجّح أنه كان مزوّداً بكاتم للصوت، على «العميل المتقاعد» من عصابات أنطوان لحد، أنطوان الحايك، في بلدة المية ومية الجنوبية (شرق صيدا).

يتولى فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي التحقيق في ما جرى. وحتى الليلة الماضية، كانت المعطيات المجمعة لدى المحققين محدودة للغاية. لم يتم التعرّف بعد على السيارة التي استخدمها المنفذون (يعتقد أن العدد هو اثنان)، ولا على رقم لوحتها، ولا على دوافعهم. وبحسب مسؤولين أمنيين رسميين، فإن للعملية ثلاثة سيناريوات:

- إما قتل لأسباب شخصية، لا صلة لها بماضي الحايك. يجري التدقيق

مسؤول أمني: ما جرى يضع العملاء المطلق سراحهم في موقف لا يُحسدون عليه

في هذا الأمر، لمعرفة إن كان للقتيل أعداء على خلفيات مالية أو شخصية.

- إما أن مجموعة ما، منظمة، قررت قتل الحايك، لأسباب متصلة بتاريخه كعميل في عصابات لحد. الحايك كان أحد السجانين في معتقل الخيام في ثمانينيات القرن الماضي. وبحسب أسرى تعرّضوا لشتى أنواع التعذيب في المعتقل المذكور، كان الحايك أحد أسوأ ثلاثة سجانين، إلى جانب أسعد سعيد وآخر كان معروفاً بلقب «بيدو» (السجانون الآخرون، وبعضهم لا يزال يسرح ويمرح في لبنان، لم يكونوا أفضل، بل إن الثلاثة كانوا الأكثر سوءاً). والحايك أحد الذين شاركوا في القمع الوحشي لانتفاضة المعتقلين عام 1989. وأدى ذلك القمع إلى استشهاد المعتقلين بلال السلمان وإبراهيم أبو العزة.

وبحسب المسؤولين الأمنيين، فإن أحد السيناريوات التي يجري التحقق منها، هو أن تكون مجموعة منظمة، قررت أن تأخذ على عاتقها التعامل بـ«صورة قوية» مع العملاء، بعدما «تورّمت قلوب الناس» من سوء إدارة الدولة لهذا الملف. ويشير مسؤول أمني رفيع المستوى إلى أن غالبية العملاء الذين أوقفتهم الأجهزة الأمنية بعد العام 2008، جرى إطلاقهم من قبل محكمة التمييز العسكرية. ويلفت إلى أمر «شديد الخطورة»، وهو أن البقاء في السجن بات شبه محصور بأبناء مذهب واحد من العملاء. لا يقول ذلك للشكوى على قاعدة الـ«6 وَ6 مكرر»، بل للفت النظر إلى أن الدولة توجّه رسالة إلى اللبنانيين مفادها أن العداء لإسرائيل يجب أن يكون طائفياً لا وطنياً. ويمكن لحد، عام 1988، لتهنئته بالسلامة بعد العملية البطولية التي نفّذتها ضده المقاومة سهى بشارة. وبعض هؤلاء السياسيين نشر حينذاك خبر اتصاله في وسائل الإعلام (كجورج عدوان ودوري شمعون، على سبيل المثال لا الحصر).

ويرى المسؤول نفسه أن تهريب العميل عامر الفاخوري ربما يكون دافعاً لتصرّف هذه المجموعة، فيما لو ثبتت صحة هذا السيناريو.

- السيناريو الثالث الذي يتحدّث عنه مسؤولون أمنيون، يشير إلى إمكان أن يكون «طرف ثالث» دخل على الخط، وقرر تنفيذ العملية لأسباب مجهولة. بين السيناريوات الثلاثة، يقول مسؤول أمني رسمي إن ما جرى في المية ومية ينبغي أن يشكّل صدمة للدولة، ويدفعها إلى إعادة النظر في طريقة تعاملها مع ملف المتعاملين مع العدو. كذلك، بحسب المسؤول نفسه، ما جرى يضع العملاء المطلق سراحهم في موقف لا يُحسدون عليه: «كلما تدخّلت الدولة اللبنانية أو دول خارجية لإطلاقهم من السجون، عليهم أن يخافوا».

تبلغ قائد الجيش من العبدالله رغبته في التنحي قبل اصداره القرار فاعتبر نفسه غير معني (مروان بو حيدر)

في الواجهة

الجيش من إطلاق الفاخوري إلى مقتل الحايك

لا أولوية عند الجيش الآن سوى تنفيذ التدابير المنوطة به في مواجهة وباء كورونا. لم يحل ذلك في الأيام الأخيرة دون تلقيه سهام تداعيات اطلاق العميل الاسرائيلي عامر الفاخوري. بدءاً من قرار المحكمة العسكرية مرورا بتهريبه انتهاء بمقتل انطوان الحايك

نقولا ناصيف

منذ كُشف عن مقتل انطوان الحايك في 22 آذار، الثامنة صباحاً في دكانه في المية ومية، احيل التحقيق الى فرع المعلومات في قوى الامن الداخلي الذي باشره للفور. اكتفى الجيش بالتعاون تبعاً للمعطيات المتوافرة لديه. لوهلة الجريمة عادية لو لم تصادف بعد تهريب عامر الفاخوري من لبنان من طريق السفارة الاميركية. توقيتها حمّلها مضموناً سياسياً. في تقدير الاجهزة الامنية لم يكن المقصود اغتيالاً لا يحتاج في الغالب سوى الى رصاصة واحدة، مقدار ما كان قتلاً متعمداً تطلّب اربع رصاصات في رأسه وسبع رصاصات في جسده. الامر الذي عنى تصفية حساب قديم معه أوقظ في توقيت مفاجئ، رغم اقامة القتيل في هذا المكان لسنوات.

لم يكن قتله بهدف السرقة، بدليل ان القاتلين اكتفوا باعدامه. الا ان المعلومات المتوافرة عن التحقيقات لم تفضِ بعد الى اي شبهة على اي طرف. لم يُجر فرع المعلومات اي اعمال دهم. بحسب ما في ايدي الاجهزة الامنية، ثمة تكهنات أقرب الى تحليلات منها الى معطيات ملموسة حيال الجهات المستفيدة من مقتل الحايك، تدرجها في مستفيدين ثلاثة: اهالي معتقلي الخيام الذين تعرضوا للتعذيب وسأءهم تهريب الفاخوري بعد توقيفه وتالياً تبرئته فصبوا غضبهم على احد ابرز معاونيه الذي لم يقل عنه ارتكاباً، جهات رمت الى استغلال العامل الفلسطيني ومحاولة ادخاله طرفاً نظراً الى قرب مكان سكن الحايك من مخيم المية ومية، اسرائيل من خلال عملاء في الداخل قد تكون توخت الرد على الموقف الاخير للامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله من جهة ومحاولة تسعير نزاعات مذهبية وطائفية في هذه المنطقة من جهة اخرى بغية تعزيز الاتهامات المساقة الى الحزب على انه قد يكون صفّى - بقتل الحايك - حسابه مع الفاخوري.

لا لبس لدى الجيش بأن قتل الحايك مرتبط على نحو مباشر بتهريب الفاخوري. وما حدث تالياً جزء من الرسائل السياسية الوفيرة التي صار الى تبادلها منذ دخول الفاخوري الاراضي اللبنانية من المطار في 12 ايلول، وتوقيفه في الغداة لدى الأمن العام والتحقيق معه ثم صدور مذكرة توقيف.

اولى الرسائل تلك، ان السفارة الاميركية كادت ان لا توفر مسؤولاً ذا دور ونفوذ في البلاد طالبة منه المساعدة على الافراج عن الفاخوري حامل الجنسية الاميركية. معظم المراجعات تلك تركزت على المسؤولين السياسيين ابان حكومة الرئيس سعد الحريري ثم مع حكومة الرئيس حسان دياب. لم تدخر السفيرة السابقة اليزابيت ريتشارد ثم من بعدها خليفتها دوروثي شاي في الاسابيع المنصرمة مناسبة، في لقاءاتهما كلها، لم تطالب فيها باطلاق مواطنها. قابلت السفيرة ايضاً قائد الجيش العماد جوزف عون، وطلبت مساعدته على ايجاد مخرج لهذه المشكلة. جواب القيادة للسائلة الاميركية انها ليست المرجع المعني بالتدخل في شأن هو من صلاحيات وزارة الدفاع، كون المحكمة العسكرية - كهيئة قضائية - احدى مؤسسات الوزارة، وليست تابعة للقيادة او تأتمر بها. بذلك لا يسع الجيش الاضطلاع بأي دور مباشر.

مع ذلك، استمزج رأي القيادة عشرات المرات في المراحل السابقة، منذ توقيف الفاخوري، سواء من الامن العام الذي تولى التحقيق معه او من القضاة المحققين والنيابة العامة العسكرية، بغية الحصول على مزيد من المعلومات عنه والدور الذي اضطلع به في سجن الخيام كامر له، وكمشارك في تعذيب المعتقلين اللبنانيين.

ثانية الرسائل، موقف عبر عنه قائد الجيش عندما روجع في الموضوع، مفاده ان المؤسسة العسكرية غير معنية بمثول الفاخوري امام القضاء العسكري ولا اخراجه منه، الا انه حض على تطبيق القانون وفق النصوص النافذة. عندما فوتح ايضاً بما عدّه العماد عون لا يدخل في اختصاصه ولا في اختصاص الجيش، وهو ابداء رئيس المحكمة العسكرية العميد الركن حسين العبدالله رغبته في تنحيه عن منصبه قبل اصداره قرار اطلاق الفاخوري، لم يكن للعماد عون موقف يشجع على التنحي او على المضي في القرار. اعتبر ان المسؤولية تعني المرجعية القانونية المرتبطة بالمحكمة العسكرية، وهي وزارة الدفاع. بالتالي لا يسع الجيش ان يملي على رئيس المحكمة او على

في الاسبوع السابق لصدور قرار اطلاق الفاخوري اخذت قيادة الجيش علماً به

هيئتها مجتمعة (الى رئيسها اربعة ضباط وقاض مدني) اي موقف. لم يكن للجيش اي دور في المرحلة اللاحقة لتوقيف الفاخوري سوى تولي الشرطة العسكرية حراسته في ثلاثة مستشفيات تنقل بينها بعد ظهور اصابته المتقدمة بالسرطان، في اوتيل ديو وسيدة لامارتين وسيدة لبنان.

في الاسبوع السابق لصدور قرار اطلاق الفاخوري، اخذت قيادة الجيش علماً به، وسئل العماد عون عن رأيه فيه، فكان جوابه المقتضب: تطبيق القانون. احيط علماً ايضاً بأن ما توصلت اليه المحكمة العسكرية، في ضوء مناقشتها الدفوع الثلاثة التي تقدم بها وكيل الفاخوري، تجعلها بلا تردد تطلقه.

ثالثة الرسائل ان البعد القضائي الملازم لقضية الفاخوري، التصق ببعد سياسي. جواب المؤسسة العسكرية عندما رأجعها الاميركيون في اطلاقه، ان لا سبيل الى ذلك ما دام يخضع للتحقيق. ذهب هؤلاء الى الرؤساء الثلاثة للطلب نفسه والسؤال ذاته: اعثروا على طريقة لاطلاقه باي ثمن. لم يكن لدى المسؤولين اي حل قانوني يحفظ ماء الوجه امام الاميركيين، كما امام الرأي العام اللبناني في آن. الواضح ان من المتعذر التوصل الى حل يرضي الطرفين معاً.

طُرح اقتراح محاكمته على ان يُصدر رئيس الجمهورية لاحقاً عفواً خاصاً عنه. بدا من المستحيل توقّع اقدام الرئيس على عفو خاص عن شخص متهم باعدام لبنانيين او تعذيبهم في معتقل اسرائيلي على الاراضي اللبنانية، ناهيك بعلاقة الرئيس بحزب الله وتفهمه اصراره على محاكمة الرجل. روجع حزب الله عبر مسؤول امني كبير في ما تعتزم المحكمة العسكرية اصداره، فعاد بجواب غير مشجع. الا ان ذلك لم يحل دون التوصل الى المخرج الذي ارتاته المحكمة العسكرية باطلاق الفاخوري فوراً.

بحسب الجيش لم يكن الفاخوري الاول الذي يُطلق لأسباب سياسية. «بل ثمة عشرات من المتهمين بالعمالة لاسرائيل اوقفوا، وحوكموا، واطلقوا بحجج سياسية تلطى وراءها افرقاء ينتمون الى جهات مختلفة متنافرة او متحالفة».

تبلغ قائد الجيش من العبدالله رغبته في التنحي قبل اصداره القرار فاعتبر نفسه غير معني (هيثم الموسوي)

تقرير

بطاطا مصرية في المرفأ: «صناعية» أم تضرب موسم عكار؟

على خطّ مُضاربة البطاطا المصرية للإنتاج المحلّي، دخل عاملٌ جديد سارّ في شحّها من السوق. أزمة «الكورونا» عجّلت بنفاد البطاطا من الأسواق و«حرب» المزارعين اللبنانيين الاستباقية لحماية أرزاقهم تُحاصِط هذه المرة بظروف مستجدّة. فهل هناك موافقات استثنائية للاستيراد أُعطيت لجهات مُعينة بحجة استهلاك محدد؟ وهل يستغلّ المستوردون الأزمة ويغرقون السوق بأطنان تنتظر في المرفأ بما يُطيح بالمحصول المحلي؟

ميسم رزق

لم يكن ينقُص سكان لبنان سوى وباء «كورونا» ليسعّر من عمليات الاحتكار التي تشهدها الأسواق مُنذ أشهر. فَقدان مُنتجات من الأسواق وتلاعُب في الأسعار من دون رقيب. عملية عزّزتها أخيراً حالة التعبئة العامة في البلاد نتيجة انتشار فيروس «كوفيد 19»، التي دفعت بالمواطنين إلى التخزين في بيوتهم، بصورة انعكست شحّاً في بعض المنتجات. هذه الأزمة أعادت إلى الواجهة قضية استيراد البطاطا المصرية، والتي كانت تؤثر، في بعض المواسم، على المزارعين اللبنانيين.

وزير الزراعة عباس مرتضى أصدر قراراً بتقليص مدّة استيراد البطاطا المصرية (تبدأ من 18 شباط وحتى 18 آذار)، حاصراً الكمية المستوردة بـ35 ألف طن للمائدة و10 آلاف طن للتصنيع، علماً أن البروتوكول الموقّع بين لبنان ومصر يُحدّد مهلة الاستيراد من 1 شباط إلى 31 آذار وفقَ طلبات السوق (أي بكميات غير محدّدة). لكن رغم ذلك، جرى التداول بمعلومات عن وجود آلاف الأطنان من البطاطا المصرية في المرفأ من دون إذن مُسبق، بانتظار إعطاء موافقات استثنائية لبعض الجهات التي استوردتها. وبدأت تخرُج أصوات المزارعين ولا سيما في عكار مخافة أن يؤدي ذلك إلى ضرب محاصيلهم، نظراً إلى عدم وجود أسواق للتصريف. فمن هي الجهات التي تعود إليها هذه الكميات؟ وهل سمح الوزير بإدخال كميات أكبر من تلك التي أعلن عنها في وقت يُصعّد المزارعون اللبنانيون مواجهتهم لحماية إنتاجهم؟ من يمنع المستوردين من غزو السوق اللبنانية على أعتاب موسم البطاطا في عكار والبقاع؟

يؤكد مُرتضى بأن «لا موافقات استثنائية»، موضحاً في اتصال مع «الأخبار» تفاصيل ما جرى. يقول وزير الزراعة إن «كميات البطاطا التي دخلت إلى لبنان في الفترة المسموح بها لم تكُن كافية، نظراً إلى حجم الطلب الكبير في الأسواق عليها»، ولذلك «طلب منا عدد من أصحاب المصانع الموافقة على استيراد كمية إضافية (كنا ما زلنا ضمن الفترة المُتاحة) لأن لا منتج لديهم للتصنيع، وذلك من شأنه أن يؤثر سلباً على عمل المصانع وربما تسكيرها». وأضاف بأنه سمح باستيراد ما يقارب 10 آلاف طن وذلك على دفعتين، قائلاً: «هناك 11 مصنعاً طالبت باستيراد البطاطا المصرية، أول مرة سمحنا بـ7500 طن، وبعدها بأيام وصلنا طلب آخر فأضفنا 2500 طن عبر جواب رسمي أرسل إلى الجهات المصرية المعنية بحدد الكميات»، مؤكداً أن الكميات الموجودة في المرفأ هي «للاستعمال الصناعي». وأعاد مرتضى تأكيد أن «القرار الذي اتخذه سابقاً هو بهدف حماية محاصيل المزارعين اللبنانيين»، لافتاً إلى أنه تلقى «طلبات بإدخال كمية منها الى السوق اللبنانية ولم يقبل بذلك». وأشار إلى «إجبار المستوردين على توقيع تعهدات بأن الكميات المستوردة ستُستخدم في المصانع حصراً، وبرقابة من الوزارة»، علماً أن «الأزمة الحالية في البلاد رفعت من حاجة الأسواق المحلية، لكننا نفضّل الشحّ في البطاطا بانتظار المحصول اللبناني، بدلاً من وجود فائض يمنع المزارعين من تصريف محصولهم».

أحزاب وجهات في الدولة تطلب شراء كميات لتوزيع حصص غذائية

بدوره يؤكد رئيس تجمّع المزارعين والفلاحين في البقاع ابراهيم الترشيشي وجود بطاطا مصرية تنتظر في المرفأ. وهو واحد من الذين حصلوا على موافقة لاستيراد 1500 طن. في حديث لـ«الأخبار»، يقول ترشيشي إنه كان «يعارض استيراد البطاطا من الخارج، لكننا اليوم في أزمة كبيرة»، فالبضاعة التي أتت سابقاً فُقدت من الأسواق نتيجة الطلب الكبير عليها، وذلك ما دفع الصناعيين إلى طلب كميات إضافية». وأضاف: «تحدثنا مع الوزير بشأن بيع كمية منها الى الأسواق»، وخصوصاً أن «بعض الجهات في الدولة والأحزاب طلبت منا شراء كميات كبيرة لتوزيع حصص غذائية في ظل إجبار الناس على بقائهم في منازلهم بسبب انتشار فيروس كورونا»، لافتاً إلى أن «السوق المحلية باتت بحاجة اليوم إلى ما يقارب الـ 500 طن يومياً، والطلب من هذه الجهات وصل حتى الآن إلى 2000 طن». الترشيشي رفض ما يقال عن وجود احتكار أو ضرب لموسم المزارعين اللبنانيين «ففي العادة، موسم البطاطا العكارية لا يبدأ قبل 10 نيسان. ونتيجة العوامل المناخية هذا العام، لا نتوقع أن يبدأ الموسم قبل شهر أيار»، وهذا يعني أن «الكميات الموجودة حالياً بالكاد ستكون كافية لأن هناك كميات تُهرّب الى سوريا، ولأن ما تمّ استيراده لا يصلح كله للمائدة فهناك أنواع لا تُستعمَل إلا في المصانع».

مرتضى: الكميات الموجودة في المرفأ هي «للاستعمال الصناعي والمستوردون وقّعوا تعهدات بذلك» (هيثم الموسوي)

على الغلاف

شبح الجوع يخيّم: هل تتدخل الدولة للمساعدة مالياً؟

بعد اسبوعين على الحجر المنزلي، ما زالت الحكومة اللبنانية تتجاهل الأزمة الاجتماعية ولم تجهد لوضع خطة طوارئ لمساعدة الأسر والمياومين الذين توقّفت مداخيلهم. لكنها عمدت منذ مدة قريبة الى فرض ضريبة جديدة ضمنياً على صفيحة البنزين مع انخفاض سعر برميل النفط عالمياً، فضلاً عن توقفها عن الإنفاق باستثناء الرواتب والأجور... فما الذي يمنعها اليوم من استخدام هذا الوفر لتوزيع الأموال على الأسر المحتاجة إلى الدعم؟

رلى إبراهيم

أنفقت الدولة ما يفوق 240 مليار دولار خلال ربع قرن من دون توفير أي شبكة أمان اجتماعية (مروان بوحيدر)

«ضحايا فيروس كورونا أقل بكثير من المفلسين بسببه». القول هنا لأحد الخبراء الاقتصاديين. فالمؤكد أن فاتورة الفيروس على الصحة العامة يوازيها تعثّر اقتصادي عالمي يلقي بثقله على مصالح ووظائف مليارات البشر. الفارق هنا أن الدول الغنية، وبعض الدول النامية، سارعت إلى اتخاذ إجراءات وإطلاق حزم مالية لدعم الاقتصاد ومساعدة العائلات والأفراد العاطلين من العمل بسبب الحجر المنزلي عبر تحرير شيكات مالية وقروض بفوائد متدنية للشركات. في المقابل، وبعد مضي أسبوعين على التزام غالبية اللبنانيين منازلهم، وأسبوع على إعلان التعبئة العامة التي ستستمر حتى 29 آذار، مع الحديث عن تمديدها، لم تبادر الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ أي قرار لمعالجة وضع الموظفين والمياومين. وحتى الساعة، ليس في حوزة الدولة أي تصور جدّي أو خطة إغاثة لدعم الأسر، ما يطرح سؤالاً رئيسياً عمّا حال دون إيلاء الحكومة هذا الموضوع أولويتها منذ بداية الأزمة، وكيف لها أن تطلب ممن يجنون مدخولهم يوماً بيوم التوقف عن العمل في ظل عدم تأمينها لأي من احتياجاتهم. وهي اليوم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما تأمين مساعدات مالية وعينية بسرعة فائقة لدعم صمود العائلات في منازلها، أو عودة الحياة الى طبيعتها واللجوء الى استراتيجية «مناعة القطيع» التي حاولت بريطانيا اعتمادها قبل أن تبدّل خطتها.

يبدو أن جلسة الحكومة اليوم ستكون مخصّصة للبحث في كيفية المساعدة ونوعها والبتها، من دون إقرار أي خطط للتنفيذ الفوري. فمسألة المساعدات «ليست سهلة»، على ما يقول وزير الاقتصاد راوول نعمة لـ«الأخبار». في ظل «افتقاد الدولة للمال». ولكن انخفاض سعر الفيول والفاتورة المستحقة علينا للخارج، الى جانب خفض الدولة لنفقاتها، يسمحان لها بتقديم مساعدات للسكان. على أن المشكلة الفعلية، وفقاً لنعمة، تكمن في «افتقادنا لداتا حقيقية تتيح لنا تحديد العمال المياومين من خارج القطاع العام، رد على ذلك أن الطلبات المقدمة الى وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تصل الى 140 ألف عائلة في قائمة الأسر الأكثر فقراً، غير كافية. فقد يصل عدد الأسر المحتاجة الى مساعدة الى نحو 400 ألف عائلة».

في تغريدة له على «تويتر»، أول من أمس، أعلن وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية أن «المساعدات الاجتماعية التي بدأ العمل عليها في الحكومة منذ أسبوع، ستكون في غضون أيّام قليلة قيد التوزيع على المواطنين المحتاجين، بالتعاون مع الوزارات المعنية والجيش اللبناني والبلديات والتنسيق معها». وبالفعل جرى توزيع بعض الحصص الغذائية في طرابلس أمس بواسطة الجيش. لكن كلام مشرفية يتعارض مع كلام وزير الاقتصاد القائل بعدم وجود حتى يتاح لهم استخدامها انتخابياً ولمصالح خاصة».

أحد الخبراء الاقتصاديين يؤكد أن توقف لبنان عن سداد ديونه وخفض الدولة نفقاتها، ورغم انحسار إيراداتها الضريبية، «يوفران نفقات كثيرة تصل الى حدود 750 مليون دولار سنوياً. هذا الوفر يمكن أن يستفاد من جزء منه لتوزيع بطاقات ائتمان على نحو 300 ألف عائلة بميزانية 250$ شهرياً، ليختار الفرد بنفسه آلية صرف هذه الأموال. وهذه الطريقة لا تحث الفرد على ترك عمله والجلوس في المنزل، بل تكون مجرد محفز له وطريقة لمساعدته في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة». وقد يكون الحلّ أيضاً على شكل فرض ضرائب على أصحاب الثروات وكبار المودعين الذين استفادوا من تسهيلات الدولة وتترتب عليهم مسؤولية المساهمة في إنعاشها، واستخدام إيرادات هذه الضريبة لمساعدة الأسر المحتاجة إلى الدعم حالياً. لكن الامتناع عن تقديم أي مساعدات وعدم وضع مقومات صمود المواطنين في سلّة أولويات الحكومة يشيان بمشكلة فعلية في طريقة العمل. أما تبرير ما سبقَ بـ«إفلاس الدولة وشحّ مواردها»، فليس سوى استراتيجية أخرى لتبرير الفشل في وضع خطة اقتصادية اجتماعية، أو أصلاً غياب أي نية لذلك.

المستغرب هنا، أن دولة مفلسة دفعت ما يفوق 100 مليون دولار لشراء مبنى «تاتش» قبل أشهر، لكنها تشهر إفلاسها ما إن يتعلق الأمر بمساعدة المواطنين الذين لا يحظون بأي تأمينات صحية واجتماعية. هي الدولة نفسها التي تثقل كاهل المواطنين بفاتورة اتصالات من الأعلى في العالم، والتي قررت أخيراً فرض ضريبة إضافية على اللبنانيين عبر تثبيت سعر صفيحة البنزين رغم انخفاض سعر برميل النفط بشكل دراماتيكي. وما الذي يحول اليوم دون استخدام هذه الأموال لدفع الحدّ الأدنى للأجور، أي مبلغ 675 ليرة لبنانية، الى الـ400 ألف عائلة التي تحدّث عنها وزير الاقتصاد؟ مجموع مبلغ مماثل سيصل إلى 270 مليار ليرة شهرياً لا أكثر (180 مليون دولار)، لكنه يبقى الأسر الأكثر حاجة شرّ الجوع. الفضيحة الكبرى، وفق أحد الاقتصاديين، أن الدولة «أنفقت ما يفوق 240 مليار دولار على مدى ربع قرن (نحو 40 في المئة منها خدمة دين عام) ليتبيّن أنها لم توفر أي شبكة أمان صحية ومالية واقتصادية واجتماعية في اللحظات الحاسمة، ولا اهتمت بإنشاء صندوق ضمان اجتماعي حقيقي أو ضمان بطالة. حتى أموال الصندوق البلدي المستقل التي يمكن أن توزع عائداته لمساعدة الأسر عبر حصص غذائية، تصرف نحو 50% من أمواله قبل أن تصل الى الصندوق». ذلك من دون التطرق الى أن ما تبقّى من أموال، على قلتها، كانت حتى يوم أول من أمس الأسر بنفسها لشراء هذه المواد». من جهتها، تقوم الهيئة العليا للإغاثة بتوفير نحو 10 آلاف حصة غذائية لتوزيعها على العائلات، لكنها، وفق المصادر، لم تحدد آلية التوزيع بعد وفي أي مناطق. ويفترض أن يطرح الموضوع على طاولة لجنة إدارة الكوارث في السراي الحكومي اليوم. وتلفت المصادر الى أن «الخلاف الطائفي الذي اندلع بعد حديث وزير الصحة عن عزل منطقتين، يتجدد حالياً من خلال النقاش الدائر حول آلية توزيع الحصص ولمن وفي أي مناطق، فيما يدور خلاف آخر نتيجة ضغط بعض السياسيين باتجاه تولّي البلديات بمفردها هذا العمل، هذه الخطة في جلسة مجلس الوزراء الخميس المقبل، فإن تنفيذها وفقاً للمدير العام للشؤون «يحتاج الى 10 أيام حتى تتم المصادقة على اللوائح من عدة مصادر لتقليل هامش الخطأ والحرص على استفادة كل المحتاجين منها بالتوازي مع تأمين الحصص الغذائية والمتطوعين لتوزيعها». لماذا لا يتم اعتماد المساعدات المالية بدلاً من الغذائية؟ «إعطاء مساعدات مالية صعب من كل النواحي. المطلوب الاستجابة للشق المتعلق بالمواد الغذائية، ونحن كجهة معنية نعمد الى شرائها بكميات كبيرة وتوضيبها من قبل متطوعين، ما يخفف التكاليف ويسمح لنا بزيادة عدد الأسر. الأمر مختلف عن توجه الأسر بنفسها لشراء هذه المواد». من جهتها، تقوم الهيئة العليا للإغاثة بتوفير نحو 10 آلاف حصة غذائية لتوزيعها على العائلات، لكنها، وفق المصادر، لم تحدد آلية التوزيع بعد وفي أي مناطق. ويفترض أن يطرح الموضوع على طاولة لجنة إدارة الكوارث في السراي الحكومي اليوم. وتلفت المصادر الى أن «الخلاف الطائفي الذي اندلع بعد حديث وزير الصحة عن عزل منطقتين، يتجدد حالياً من خلال النقاش الدائر حول آلية توزيع الحصص ولمن وفي أي مناطق، فيما يدور خلاف آخر نتيجة ضغط بعض السياسيين باتجاه تولّي البلديات بمفردها هذا العمل،

> سيقدم المدير العام لوزارة الشؤون خطة طوارئ الى الوزير اليوم تتضمن توزيع حصص غذائية

أي خطة بعد، وكذلك مع كلام المدير العام لوزارة الشؤون القاضي عبد الله أحمد، إذ قال أحمد لـ«الأخبار» إنه أنجز مسودة خطة طوارئ لمساعدة من 100 الى 120 ألف أسرة محتاجة (قد لا تكون فقيرة إلا أن الأزمة مسّت بوضعها الاقتصادي)، وهي خطة تختلف عن تلك التي تدعم الأسر الأكثر فقراً، والتي تقتصر على نحو 43 ألف عائلة. هذه المسودّة سيقدمها الى وزير الشؤون بغضون يومين في أقصى حدّ، «وتتضمن توزيع حصص غذائية بقيمة 10 مليارات ليرة شهرياً على هذه العائلات عبر اعتماد اللامركزية في التوزيع والاستعانة بالبلديات والمخاتير». ما تقدّم يعني أن هذه الخطة لن تعرض على الحكومة اليوم. وحتى إن أقرت

ضريبة على الودائع الكبرى

منذ تفجّر الأزمة المالية - النقدية - الاقتصادية في لبنان، يتحدث خبراء اقتصاديون عن قص الودائع (haicut)، الكبيرة منها خاصة، كأحد بنود خطة الخروج من الأزمة. هذه الودائع التي بُني جزء كبير منها عبر الاستفادة من التسهيلات المصرفية، يمكن تعريضها لضريبة على الثروة، ولو لمرة واحدة فقط. ومع مكوث غالبية الطبقة العاملة في المنازل جراء الحجر المنزلي، بات الحديث عن فرض ضريبة على أصحاب الودائع الكبيرة يأتي من بعض المصرفيين، على قلتهم. الرئيس التنفيذي لمجموعة «FFA Private Bank» جان رياشي توجه بتغريدة الى كل من رئيس الحكومة حسان دياب ووزيري المال غازي وزني والاقتصاد راوول نعمة، قائلاً إن على الحكومة اللبنانية أن تؤمن مساعدات مؤقتة للعائلات التي خسرت مدخولها بسبب أزمة كورونا. واقترح رياشي فرض ضريبة بنسبة 1% على الودائع التي تفوق المليون دولار، وهي طريقة سهلة وسريعة للتنفيذ ويمكن أن تجمع أكثر من 800 مليون دولار. واقترح أن يتم توزيعها على شكل كوبونات ليتاح للعائلات شراء المواد الغذائية والدواء، او ان تدفع للعائلات نقداً.

على الحافة

بين الوباء والفناء

حبيب معلوف

ليس وباء «كورونا» هو المؤشر الحقيقي على الاتجاهات الحقيقية للكوارث. فهو قابل للسيطرة فعلاً، ولن يحصد ضحايا أكثر من الأمراض السرطانية وارتفاع ضغط الدم وأمراض السمنة وانسداد الشرايين... التي هي بمنزلة أوبئة العصر الحقيقية الجديدة.

لعلّ كارثة انتشار فيروس «كورونا»، أو شبيهه، لناحية النوعية والشمولية وعدد الضحايا، لا تقارن - على المستوى العالمي - بالكوارث المنتظرة لقضايا مثل تغير المناخ التي يمكن أن تهدد وجود النوع الإنساني نفسه. وهي كوارث لن تنفع معها أساليب وقاية استثنائية أو حجر منزلي أو اختراع لقاح جديد. إذاً، لا خوف على الدول - مهما كانت صغيرة وضعيفة - إذا أرادت أن تعدّ العدة لاحتواء أنواع كهذه من الفيروسات، كما فعلت سابقاً مع «سارس» وغيره. السؤال الأخطر: كيف تستعد هذه الدول، نفسها، لمواجهة التغيرات المناخية الحتمية، لا سيما أن العد العكسي للبدء بتطبيق اتفاقية باريس المناخية قد بدأ، من دون أن يبدو في الأفق أن العالم ودوله احتاطا لهذه القضية الكبرى، كما تحتاط الآن لفيروس «بسيط»؟!

كان متوقعاً، على أبواب موعد بدء تطبيق اتفاقية باريس المناخية نهاية هذا العام، أن يُستنفر العالم والدول والمنظمات الدولية وتُعلن حالة طوارئ عالمية تؤخذ فيها إجراءات تنفيذية وتوضع سياسات للحد من الانبعاثات العالمية المسببة لتغير المناخ ولكثير من الأمراض القاتلة والكوارث المناخية، وللتكيف مع ظواهرها الفيضانية المنتظرة، وكان منتظراً أن تمثل هذه القضية وخلفياتها دافعاً كافياً للتفكير في ضرورة إعادة النظر في النموذج الحضاري المسيطر، المولّد لمثل هذه الآفات الكبرى والتهديدات لأسس الحياة على هذا الكوكب.

أهم التغييرات المطلوبة لمواجهة الكوارث المنتظرة هي التغيير الجوهري في قيم العصر، لا سيما مفاهيم مثل التنمية والديمقراطية. فكرة التنمية جرت محاولة لتدارك كوارثها، شكلياً، حين ابتدع العالم فكرة «التنمية المستدامة»، في محاولة لمعالجة آثارها المدمرة. ومع تجاوز الانتقادات لعدم كفاية آليات الانتقال إلى التنمية المستدامة حول العالم، لا يمكن إلا أن نلاحظ كيف وقف العالم الديمقراطي سداً منيعاً دفاعاً عمّا كان يعتبره مكتسبات حقّقها يوم انتصر على الأنظمة الديكتاتورية والقمعية، وأصبح لكل فرد رأيه وشخصيته وحقوقه... من دون أي مراجعة لحدود هذا الحق! تماماً كما لم تؤخذ في الاعتبار حدود التنمية والآثار المدمرة لزيادة الإنتاج والاستهلاك. وقد تبين في الفترة الأخيرة أن الشركات المستثمرة الكبرى والأنظمة الليبرالية والرأسمالية التابعة لها، ليست الوحيدة المعاندة لكل تغيير، بل الأنظمة الديمقراطية أيضاً. فالكثير من الحكومات حول العالم الممثلة للأحزاب والكتل البرلمانية المنتخبة، لا تجرؤ على سياسات تصنّف «غير شعبية»، قد تكون ضرورية للإنقاذ، تماماً كما حصل في فرنسا مؤخراً حين رفعت أسعار الوقود لتقليل الانبعاثات وظهور حركة القمصان الصفر.

في لبنان الآن حكومة جديدة تعهدت بأن أعضاءها لن يترشحوا للانتخابات النيابية المقبلة، كمقدمة لاتخاذ قرارات غير شعبية. هذا الإجراء - الموقف، لن يكون كافياً إذا لم يأت من ضمن رؤية جديدة ومتكاملة واستراتيجية للتنمية المستدامة، ومن دون إجراءات تنفيذية وتوضع سياسات للحد من الانبعاثات العالمية المسببة لتغير المناخ ولكثير من الأمراض القاتلة والكوارث المناخية، والابتعاد أولاً عن الاستدانة، كما يعني التراجع عن معظم الخيارات الخاطئة في القطاعات كافة.

واذا أرادت الحكومة أن تكون غير شعبوية، عليها أن تكون أيضاً غير ديمقراطية في قراراتها، لا سيما تلك المصيرية منها، أي المتعلقة بمصير الأجيال القادمة وديمومة الموارد أو استدامتها، ووضع مبدأ العدالة البيئية مباشرة بعد مبدأ الاستدامة، كمبادئ أساسية أو كعنوان للمرحلة المقبلة على خيارات قيل عنها إنها ستكون صعبة. هذا الموضوع يطبّق على خيار التنقيب عن الغاز والنفط أولاً، بوصفه الموضوع الأبرز المراهن عليه كمنقذ من معظم الأزمات التي وصلنا اليها، بسبب السياسات السابقة. فمجرد تطبيق مبدأي الاستدامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة والعدالة البيئية، يفترض إعادة النظر في كل التقييم البيئي الاستراتيجي لهذا الخيار. فهل من العدل أن يستهلك جيل واحد (قد لا نجد أعطل من هذا الجيل) الثروة النفطية والغازية التي تكوّنت عبر ملايين السنين، وأن لا نترك شيئاً للأجيال المقبلة، لكون هذه الموارد تصنّف غير متجدّدة، في حين تركنا تلك الطاقات المتجددة مثل الشمس والهواء وقوة جريان المياه من دون اهتمام يذكر؟! وضمن أي قواعد ديمقراطية يحصل كل ذلك؟ أليست أكثرية اليوم هي أقلية بالنسبة الى الأجيال المقبلة؟ كيف نقرر عن غيرنا، وكيف نتخذ خيارات ملزمة لغيرنا بشكل ديكتاتوري ونفعي وأناني بهذا الشكل الخطير؟ ثم كيف نوفّق بين التعهد بمحاربة تغير المناخ ونسعى الى التنقيب عن النفط والغاز، هذه «الموارد» الملعونة التي باحتراقها لتوليد الطاقة، تعتبر العدو الرقم واحد للمناخ والصحة العامة ولديمومة الحياة؟!

لا يفترض أن تنسينا قضية «كورونا»، المرحلية في تأثيرها وتهديدها، قضايانا الكبرى الأكثر خطورة والمهددة للنوع. فالوباء ليس أخطر من الفناء. كما يفترض أن نتذكر أن الكثير من الأمراض (المعولمة) المشكو منها اليوم، لم تكن سريعة الانتشار، إلا بقدر هوسنا بتبنّي تنمية سريعة الإنتاج والربح، وثورة تكنولوجية سرّعت الانتقال والاتصال... لتسريع الربح أيضاً. فإذا كان لا بد من دفع ضريبة على كل خيار، وكان هناك من لا يزال ينادي بالعدالة الضريبية، فعلينا أن نعيد النظر في القواعد الديمقراطية والسياسية، ونعرف أي ضريبة يمكن تفاديها وأخرى لا مفر من دفعها، على قاعدة أن لا تكون الضريبة المدفوعة قاتلة والثمن أثمن من المضحّى به.

16 ألف عامل في قطاع التمريض من دون حماية

إيلده الغصين

من أصل 15 إصابة في صفوف الممرضات والممرّضين بفيروس كورونا، «أغلبيتهم أصيبوا داخل المستشفيات»، كما أعلنت النقابة نهاية الأسبوع الماضي، أعلن مستشفى سيدة المعونات الجامعي في جبيل أمس، «شفاء خمسة من طاقمه التمريضي بعد إعادة إجراء الفحوصات المخبرية لهم وظهورها سلبية». الحالات العشر المتبقية هي الحالات المؤكدة، فيما «لا يزال ممرضون آخرون يخضعون للرقابة والحجر الصحّي الاحتياطي، ولم تُجرَ لهم الفحوصات المخبرية»، وفق رئيسة نقابة الممرضات والممرّضين الدكتورة ميرنا أبي عبد الله ضوط التي دعت في اتصال مع «الأخبار» المستشفيات والدولة «إلى تأمين مستلزمات الحماية وبدلات نحو 16 ألف ممرضة وممرض في لبنان، بحاجة إلى «الحفاظ عليهم وحماية حقوقهم، وتوفير أفضل شروط لهم لممارسة عملهم في ظلّ الأزمة الراهنة»، بحسب ضوط، معتبرةً أن العدد «كافٍ لحاجة السوق في حال قمنا بحماية العاملين في القطاع». وتعزو عدم الإقبال على الاختصاص في السنوات السابقة إلى «التقديمات المجحفة وانخفاض الأجور وتحكّم إدارة المستشفيات في القطاع، في حين أنه قبل التخرّج يمكن للطلاب إيجاد عمل بعكس المهن الباقية، لذلك نحتاج إلى بيئة عمل حاضنة وآمنة ومضاعفة الاستثمار في قطاع التمريض لأنّه يخفّف من الفاتورة الصحيّة للمجتمع»، لافتة إلى زيادة الإقبال على دراسة الاختصاص «وارتفاع أعداد المتخرّجين الجامعيين إلى 1100 في العام مع توقّع ارتفاع العدد في العامين المقبلين». وطالبت المستشفيات بـ«تأمين معدات ومستلزمات الحماية للممرضين في ظلّ الفيروس، وضرورة عدم الحسم من رواتبهم، وأن تكون الفرص السنوية التي يلزمون بها بسبب تراجع العمل في المستشفيات مدفوعة، وعدم إلزامهم باختيار دوام واحد بين مستشفيين لحاجتهم إلى أكثر من عمل»، إضافة إلى ضرورة «ألا يتعدّى متوسط عدد المرضى الذين يهتم بهم الممرض الـ8، في حين أن العدد في بعض المستشفيات يصل إلى 20 مريضاً». ضوط وصفت لقاءها برئيس الحكومة حسان دياب، أمس، بـ«الإيجابي جداً»، وعرضت معه شؤون المهنة في ظل الظرف الاستثنائي، واضعة إمكانية النقابة في تصرّف الحكومة. وشكرت لوزيرة العمل قرارها بأن «يكون حجر الممرضين على نفقة المستشفى وفيها».

> ممرضون يخضعون للحجر الصحّي الاحتياطي ولم تُجرَ لهم فحوصات مخبرية

منظمة الصحة العالمية كانت أعلنت العام 2020 «السنة الدولية لكادر التمريض والقبالة»، وأنه بحلول عام 2030 «سيكون العالم بحاجة إلى 9 ملايين عاملة وعامل إضافيين في مجالي التمريض والقبالة لتحقيق التغطية الصحيّة الشاملة». العام الحالي الذي شهد انتشار فيروس كورونا، «جعل من العاملين في قطاع التمريض خط الدفاع الأول بوجه الفيروس، وأضاء في الوقت نفسه على تضحياتهم والمخاطر التي تواجه مهنتهم والظلم اللاحق بالعاملين في هذا القطاع»، بحسب ضوط.

على الغلاف

سباق بين ارتفاع الإصابات وجهوزية المُستشفيات الحكومية

هديل فرفور

مع الارتفاع اللافت لأعداد الإصابات بفيروس «كورونا» في لبنان، خلال الأيام القليلة الماضية، رفعت الحكومة درجة التأهب والاستنفار. ورغم أن رئيسها حسان دياب حرص في دعوته اللبنانيين إلى الالتزام بتدابير التعبئة العامة على تسمية «الحظر الذاتي»، إلّا أن الإجراءات المتشددة التي شهدها اليومان الماضيان، تشير إلى حظر تجول إلزامي، سواء عبر تسيير دوريات أو إقامة حواجز وتسطير مخالفات بحق «المُتمردين».

ولئن كان التشدّد مطلوباً على صعيد الالتزام بالحجر المنزلي في المرحلة الراهنة، حيث يواصل عدّاد كورونا «القفز» ليصل مجموع الحالات الإجمالي، أمس، إلى 267 إصابة فيما بلغ عدد المصابين الحالين 255 حالة مع تسجيل شفاء 8 حالات ووفاة 4 مصابين، فإنّ النقاش المرتبط بـ«تأهيل» المُستشفيات بات أكثر من ضروري، وخصوصاً مع ملامسة مُستشفى رفيق الحريري الحكومي طاقته الاستيعابية القصوى (حتى يوم أمس، بلغ عدد المُصابين في المُستشفى 59 بينهم 9 نقلوا من مُستشفيات أخرى)، ولجوئه أخيراً إلى «تسريح» المُتعافين سريرياً إفساحاً للمجال أمام الحالات الأكثر حرجاً (تم تسريح أكثر من 15 حالة شُفيت من العوارض).

حالياً، هناك أربعة مُستشفيات فقط مُجهّزة لاستقبال المُصابين، ثلاثة منها خاصّة (الجامعة الأميركية في بيروت، أوتيل ديو، والمعونات في جبيل)، فيما لا يزال مُستشفى رفيق الحريري الجامعي هو المُستشفى الحكومي الوحيد المُجهّز. على الأقلّ، هذا ما يقوله تقرير غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث الصادر أمس لافتاً إلى وجود 11 مُستشفى حكومياً «تعمل لتكون جاهزة خلال أسبوع». وهذه المُستشفيات هي: الهراوي، فتوح كسروان، النبطية، حلبا، بشري، طرابلس، صيدا، الهرمل، بعلبك، بنت جبيل، ومشغرة.

وإذا صدقت الوعود، من المتوقّع أن تفتح هذه المُستشفيات أبوابها مطلع الأسبوع المُقبل، مع توقّع تزايد الأعداد وبالتالي زيادة الضغط على المُستشفيات المجهّزة عموماً ومُستشفى رفيق الحريري خصوصاً.

وبمعزل عن مُستوى التجهيزات التي يتم تحضيرها، فإنه لا يمكن التعويل عليها في ظلّ الأزمة النقدية والمالية، وفي وقت لا يزال واقع المُستلزمات الطبية مأزوماً. وانطلاقاً من هذا الواقع، يأتي التركيز على أهمية الالتزام بالحجر المنزلي لتدارك تعرية النظام الصحي.

وسعياً إلى التشدّد في تطبيق إجراءات التعبئة العامة، تتجه الحكومة إلى «تمكين» البلديات والسلطات المحلية من الإشراف والحرص على الالتزام، عبر تحويل أموال مُستحقّة للبلديات من الصندوق البلدي المُستقل منذ عام 2018. ووفق تقرير غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث، بلغت نسبة الالتزام بالإقفال في جميع الأقضية 90%، باستثناء محافظة الشمال، حيث بلغت نسبة الالتزام الـ80%.

أمّا القطاعات المُخالفة فاختلفت مع اختلاف كل محافظة. في الجنوب، مثلاً، ضمّ «قطاع» المخالفات محال الاكسسيرس والصرّافين، وفي الشمال سجلت المخالفات في أسواق الخضار في طرابلس. أمّا في عكار فكانت المخالفات مفتعلة من قبل محال التزيين والزفاف والهواتف.

إلى ذلك، بلغ عدد الخاضعين للحجر الصحي في المحافظات 618 شخصاً، وتحتلّ عكار المرتبة الأولى بالأعداد حيث يخضع 175 للحجر، تليها جبل لبنان (151)، ومن ثم الجنوب (121)، فالنبطية (90) والشمال (49) والبقاع (27) وأخيراً بعلبك الهرمل (5).

أمّا على صعيد الإصابات، فلا تزال بيروت تحتل المرتبة الأولى حيث سجلت حتى الآن 49 إصابة ومن ثم المتن (43) وكسروان (37). وعلى رغم التطمينات والأجواء الإيجابية التي يحاول وزير الصحة العامة حمد حسن بثّها إلا أن ارتفاع عدد الحالات المجهولة المصدر إلى 42 حالة لا يشي إلا بضرورة المزيد من الحيطة والحذر.

بعلبك والهرمل

مستشفيان معزولان مالياً... يتحضّران لـ«العزل»!

رامح حمية

«لا ثقة». هذا، باختصار، حكم أبناء محافظة بعلبك - الهرمل على المستشفيين الحكوميين في المدينتين الأكبر اللتين تحمل المحافظة اسميهما. فقد معظم هؤلاء ثقتهم بالواقع الاستشفائي الحكومي في المحافظة المترامية الأطراف (3009 كلم2) بسبب الإهمال المتمادي منذ عقود لحاجات المستشفيين اللذين طُلب منهما التحضّر لاستقبال المصابين بفيروس «كورونا» وعزلهم، في ظل واقع مالي مُرّ، بعدما صُرف النظر عن دعمهما المالية لسنوات مع تقليص سقوفهما المالية لمصلحة المستشفيات الخاصة.

مستشفى بعلبك الحكومي الذي افتُتح في عهد الرئيس شارل حلو كان من المستشفيات الرائدة على مستوى العمليات النوعية، ومنها زراعة قرنية عين عام 1970، قبل أن تنهار سمعته ويفقد ثقة أبناء المدينة وجوارها بسبب واقعه المتردي منذ سنوات، لجهة التجهيزات والمعدّات، إذ لا يعمل فيه إلا 40 سريراً من أصل 115. ورغم ذلك، يعوّل أبناء بعلبك على وعود ابن مدينتهم، وزير الصحة حمد حسن، الذي سيزور المستشفى غداً للاطلاع على ما يحتاج إليه من تجهيزات. علماً أن الاستعدادات بدأت بإخلاء المبنى من المرضى العاديين، ويجري العمل على تجهيز طابقين من بينهما القسم الخاص بالعناية الفائقة، وبقدرة استيعابية تبلغ 44 سريراً، يضاف لها عند الضرورة 6 أسرّة التابعة لقسم العناية، كما يمكن لاحقاً استعمال أسرّة القسم النسائي وعددها 10.

المدير العام لـ«بعلبك الحكومي» الدكتور حسان اليحفوفي أكد لـ«الأخبار» أن المستشفى يفتقد حتى اليوم إلى جهاز فحص الإصابة بفيروس كورونا رغم الوعود التي كان آخرها وصول الجهاز السبت الفائت. وقال إن العمل حالياً يتركز على تأمين وسائل الحماية للكادر الطبي والتمريضي من البسة واقنعة، «رغم وجود عائق أساسي وهو غياب السيولة المالية». ولفت إلى أن المستشفى يضم 6 أجهزة تنفس مع جهاز تعقيم واحد، وهناك مساع لتنفيذ «تعديلات بنيوية في المستشفى»، إذ يقع قسم الأشعة والطوارئ في الطابق الأرضي عند المدخل، فيما قسم العمليات في الطابق الثالث، أما قسم التعقيم ففي المبنى الثاني، وهذا ما يفرض على المرضين الانتقال بين المرضى والزوار في رحلتهم بين غرف العمليات والتعقيم والطوارئ، ويسبب عائقاً اليوم أمام العزل والتعقيم.

> المستشفيان لا يزالان يفتقران إلى أجهزة الفحص المخبري للفيروس

وعن التجهيزات التي يشاع أنها موجودة في مستودعات المستشفى ولم توضع في الخدمة، أوضح أنها «تجهيزات خاصة باقسام لم تتمكن إدارة المستشفى من تشغيلها لغياب القدرة المالية كعناية الأطفال. لا مشكلة في هذه التجهيزات، وإنما في الكلفة التشغيلية البشرية لهذه الأقسام التي تحتاج بدورها إلى رواتب».

أما في الهرمل، فلا تبدو الحال أفضل. الفحص الخاص بالفيروس غير متوفّر بعد. إلا أن المبنى الضخم ساعد إدارة مستشفى الهرمل الحكومي في عملية التجهيز والعزل السريع، إذ تم تجهيز طابق معزول بالكامل عن باقي أقسام المستشفى ولم تضطر الإدارة إلى إخلاء المرضى، ما يعني استمرار عمل أقسام غسل الكُلى وعناية الأطفال وحديثي الولادة والاستشفاء العادي والنسائي. المدير العام للمستشفى الدكتور سيمون ناصر الدين أوضح أن «25 سريراً باتت جاهزة في قسم معزول لاستقبال مرضى كورونا ويمكن إضافة 35 سريراً آخر إليها عند الضرورة». ولفت إلى أنه جرى الشروع في تركيب غرفة الضغط السلبي فضلاً عن تجهيز 7 غرف حجر، مشدداً على أن غياب الدعم المالي يشكل عائقاً أساسياً، «ونجهز بما توفر في صندوق المستشفى لتأمين الألبسة والأقنعة للكادر الطبي والتمريضي، ونجهد لتأمين جهاز الفحص، وهناك عروض من ثلاث شركات ويتم البحث في إمكانية توفير الكلفة المالية للجهاز والتي تصل إلى 95 مليون ليرة».

(مروان بوحيدر)

طرابلس «آمنة»... حتى تجهيز مُستشفاها

عبد الكافي الصمد

حتى ليل أمس، كانت الإصابات بفيروس كورونا المُستجد في طرابلس تقتصر على ست حالات فقط. المدينة التي يخشى كثيرون من أنها «تنام» على عدد كبير من الإصابات نتيجة «تمرّد» أهلها على تدابير التعبئة العامة، لا تزال - وفق الأرقام - «آمنة». علماً أن هذا «الأمان» مرتبط، حُكماً، بمحدودية القدرة على إجراء الفحوصات المخبرية الخاصة بالكشف عن الفيروس، إذ أن «خاصية» توفر الفحص محصورة حالياً بعدد من المُستشفيات الخاصة التي تصل كلفة الفحص فيها إلى 250 ألف ليرة (100 ألف رسم الطوارئ تضاف إلى تسعيرة وزارة الصحة المحدّدة بـ150 ألفاً)، ما يعني أن هذا «الترف» حكر على الفئات المتوسطة والمرتفعة الدخل في المدينة التي تسجل أعلى نسب الفقر في لبنان.

وعليه، فإنّ إجراء العدد الأكبر من الفحوصات المخبرية المجانية اللازمة في المرحلة المُقبلة للكشف عن أكبر عدد من الإصابات، متوقّف على جهوزية المُستشفى الحكومي الذي يُفترض أن يُصبح جاهزاً لاستقبال الحالات المُشتبه فيها لإجراء الفحوصات أو المُصابين بالفيروس.

> فحص الفيروس محصور بمُستشفيات خاصة بكلفة 250 ألف ليرة في أفقر مدن لبنان

مُدير المُستشفى ناصر عدره قال، نهاية الأسبوع الماضي، إن «ترتيبات استقبال الحالات المُشتبه فيها أنجزت»، و«ستبدأ عملية استقبال المرضى خلال أيّام بعد الحصول على جهاز كشف الإصابة بالفيروس». وأوضح أن المرحلة الأولى التي أُنجزت، بالتعاون مع وزارة الصحّة والهيئة العليا للإغاثة، تتضمن تجهيز 16 سريراً. أما المرحلة الثانية، في حال تفاقم انتشار الفيروس، فتشمل تخصيص طابق بأكمله للمصابين يضمّ 50 سريراً، على أن يُخصص المستشفى بكامله للمصابين في المرحلة الثالثة في حال تفشّي الفيروس على نطاق واسع».

مصادر في المُستشفى أكدت لـ«الأخبار» أن تلك التجهيزات التي يتم التحضير لها «لا تعني أنّ المستشفى سيبدأ على الفور استقبال المصابين»، مُشيرةً إلى أن المُستشفى «سيستقبل المرضى في حال بلغ مُستشفى رفيق الحريري الحكومي في بيروت طاقته الاستيعابية القصوى».

ماذا عن بقية المستشفيات الحكومية في بقية أقضية الشّمال؟ وفق عدد من المعنيين، فإنّ اعتماد هذه المستشفيات لاستقبال المصابين «غير وارد حالياً لأنها تفتقر إلى البنى التحتية والطاقم الطبي المطلوب، إلى جانب نقص التجهيزات»، و«كلّ ما يمكن أن تقوم به هذه المستشفيات حالياً هو تجهيز غرف عزل خاصة بالمصابين قبل نقلهم إلى بيروت».

أما المستشفيات الخاصّة فاكتفت بتقديم «خدمة» الفحص المخبري لتحقيق أرباح مالية. إلا أن الأخطر، وفق ما تؤكد مصادر مطلعة، أن بعض هذه المستشفيات «يتواطأ» مع بعض المُشتبه في إصابتهم على كتم نتيجة التحليل إذا جاءت إيجابية!

> سيكون المستشفى قادراً على استقبال 24 مصاباً في 12 غرفة

هذا الأسبوع إلى مستشفى رفيق الحريري الحكومي للاستفادة من تجربته مع المرضى ومراقبة طريقة العمل. وبحسب القزيلي، التجهيز يشمل جزءاً من المستشفى، والعمل يجري على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى «التي نحن فيها حالياً حيث أعدنا تأهيل هذا القسم المغلق منذ عام 2013، وقد أصبح جاهزاً لاستقبال نحو 24 مريضاً في 12 غرفة. ننتظر اليوم أجهزة التنفس التي وعدتنا بها وزارة الصحة وهي تتراوح ما بين 4 و7، علما أننا حصلنا على جهازين تقدمة من أحد المتبرّعين. وينبغي أن ينتهي العمل في القسم في غضون 3 أيام ونتحضّر لاختباره». أما المرحلة الثانية، فتقتضي زيادة 7 أسرّة في حال تزايد عدد المرضى لتصبح القدرة الاستيعابية للمستشفى بحدود 38 مصاباً. فيما المرحلة الثالثة ستكون بتحويل كل المستشفى لمعالجة حالات الكورونا حصراً في حال توسّعت رقعة الانتشار، و«بدأنا بتخفيف عدد المرضى ضماناً لسلامتهم». القزيلي لفت إلى أنه «بات للمستشفى طوارئ خاصة بالكورونا مع مدخل خاص، إلى جانب 3 مراكز مجهّزة مسبقاً نُصبت أمام المستشفى وهي تقدمة من اتحاد بلديات كسروان، وتتضمن مختبرين وغرفة لاستقبال المرضى ومعاينتهم». المشكلة المتبقية هنا أن المستشفى لا يزال يفتقر إلى جهاز فحص الفيروس، لذلك يعمد إلى تحويل الحالات المشتبه فيها بعد فحصها سريرياً إلى مستشفى رفيق الحريري. «وقد وعدت وزارة الصحة بتأمينه خلال أسبوعين أو ثلاثة ما سيؤخر العمل». لذلك اقترح الاتحاد أن يشتريه إلى حين تأمينه من قبل الوزارة. وإذا ما تأمّنت كل الحاجات سيكون المستشفى جاهزاً لاستقبال مرضى الفيروس الإثنين المقبل.

كورونا «ينتشل» مستشفيات الجنوب والبقاع الغربي من الإهمال

أمال خليل

في زمن الـ«كورونا»، تنبّهت الدولة إلى وجود مستشفيات حكومية في المناطق لطالما بقيت مهملة. خطة تجهيز المستشفيات الصادرة عن غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث الحكومية، السبت الماضي، شملت أحد عشر مستشفى حكومياً في المحافظات كافة، تُجهز حالياً لاستقبال الحالات المصابة بالفيروس. في الجنوب والنبطية والبقاع الغربي، اختيرت مستشفيات صيدا والنبطية وبنت جبيل ومشغرة لاستقبال المصابين. لكن لائحة المختبرات المعتمدة لإجراء الفحص، لم تشمل أيّ مختبر في هذه المناطق.

تريد الدولة من مستشفياتها أن تلعب دور «البطولة» في مواجهة الوباء بـ... 75 مليون ليرة قدّمتها الهيئة العليا للإغاثة لكل منها، ما دفع بعضها إلى الاعتماد على مبادرات بلدية وأهلية. مستشفى صيدا الحكومي الذي أعلنت بلدية المدينة نيتها دعمه أعلن جهوزية الطابق الثاني لاستقبال الحالات المحتملة، في حين يستمر العمل على تجهيز الطابق الأول وأحد قسمَي الطوارئ، بانتظار تحويل مبالغ إضافية ومعدات من الوزارة، ولا سيما أجهزة التنفّس وأدوات الوقاية الخاصة بالطاقم التمريضي والطبي، فضلاً عن استحداث مصعد خارجي خاص بقسم «كورونا». في وقت أن مستشفى حمود الجامعي سيبدأ اليوم باستقبال المصابين بالفيروس ليكون أول مستشفى خاص في الجنوب والنبطية ينضم إلى خطة الطوارئ الوطنية.

> تريد الدولة من مستشفياتها أن تلعب دور «البطولة» في مواجهة الوباء بـ... 75 مليون ليرة

المستشفى الأخيرة توضع على مستشفى بنت جبيل الحكومي. مدير المستشفى الدكتور توفيق فرج قال لـ«الأخبار» إن أحد طوابق المبنى (يضم 24 سريراً) حُوّل إلى قسم خاص بالحجر، إلى جانب غرفة عزل (بالضغط السلبي) تضم سريراً واحداً. واستُحدث للطابق مصعد ومدخل مستقلان. وخارج المستشفى، قدمت الوحدة الإيطالية العاملة ضمن اليونيفيل غرفة رعاية أولية لاستقبال الحالات المشتبه فيها كبديل عن قسم الطوارئ، فيما يُنتظر استلام معدات إضافية من الوزارة. علماً أن الإهمال ضد «بنت جبيل الحكومي» طاول البنية الوظيفية وأثّر على عدد من الممرضين والأطباء، ما دفع وزير الصحة حمد حسن إلى منح فرج موافقة استثنائية للتعاقد مع ممرضين جدد.

مدير مستشفى مشغرة الحكومي الطبيب عباس رضا لا يشعر بأنه قادر على تلبية «نداء كورونا» بالإمكانات المتواضعة التي خصّصتها الدولة للمستشفيات الحكومية. المستشفى، منذ تشييده وتجهيزه عبر مجلس الجنوب عام 2017، تُرك فريسة للإهمال، والوزارات المتعاقبة لم تشمله بالمليارات التي كانت توزعها على المستشفيات الأخرى، ما أدى إلى وضع غرفه الأربعين وغرفة العمليات والعناية بحديثي الولادة والأشعة والمختبر في «العزل». فيما، «باللحم الحي»، شُغّل قسم العيادات الخارجية فقط. وبعدما أخرج وزير الصحة المستشفى من «الحجر»، ينتظر رضا اكتمال التجهيزات اللازمة كأجهزة التنفّس وجهاز الأشعة النقّال وتجهيز غرفة عزل الضغط السلبي، وسمح وزير الصحة له بالتعاقد مع ثمانية ممرضين وعدد من الأطباء الذين بدأوا بتجهيز الأقسام. رضا أكد أن الـ 75 مليون ليرة غير كافية للتشغيل والاستمرار، فقد «اشترينا لباس المرضين الواقي بـ 35 دولاراً لكل قطعة ودفعنا سعر كل كمامة أربعة دولارات ونصف دولار»! علماً بأن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني قدمت هبة عينية للمستشفى عبارة عن مواد تعقيم للعناية الشخصية وعبادة جاهزة لزوم العزل للمرضى قبل دخولهم.

أزمة المستشفيات الحكومية المهملة في الأطراف، ترافقها أزمة مستشفيات منسية كلياً في ظل رفض عدد من المستشفيات الخاصة الانضواء في المهمة. واستجابة لخطة الطوارئ الصحية، حرّك رئيس بلدية السكسكية علي عباس ملف مبنى مستشفى السكسكية الحكومي الذي تملكه وزارة الصحة والمقفل منذ سنوات. عباس قال لـ«الأخبار» إنه تواصل مع وزارة الصحة عارضاً استخدام المستشفى كمركز للرعاية الأولية لمرضى «كورونا» أو لأي استخدام آخر تفرضه الحاجة، ولا سيما أنه يضم 21 سريراً. «وفي حال لم تكن الوزارة قادرة على تشغيله، نطلب السماح لنا كبلدية بتشغيله بدعم من المؤسسات الدولية المانحة».

«البوار» جاهز بدءاً من الإثنين

رلى إبراهيم

يستعد مستشفى البوار الحكومي في كسروان لاستقبال مرضى الـ«كورونا» مطلع الأسبوع المقبل. الخبر وحده كافٍ لإثارة الهلع لدى غالبية سكان القضاء، إذ لا يزال هناك من يرفض الاعتراف بأن الوباء ينتشر على كامل الأراضي اللبنانية ولا يستثني منطقة أو حيّاً أو طائفة. إلا أن الخوف يزداد مع الاعتقاد بأن استقبال المصابين قد يساهم في «استيراد» الوباء إلى المنطقة، في ظل استمرار التعامل مع الفيروس كـ«تهمة» ما يساهم في «كتم» بعض الحالات. الخوف شمل أيضاً الطاقم التمريض والطبي داخل المستشفى، وإن كان تراجع نسبياً مع تأمين بدلات خاصة (PPE) وكل أجهزة الوقاية، فيما بدأ كل الفريق الطبي تدريبات خاصة ليكون جاهزاً. رئيس مجلس إدارة المستشفى أندريه القزيلي أكد أن «الطاقم الطبي والتمريضي جاهز وبدأ تدريباته على ارتداء البدلات الواقية وخلعها لأن الأهم من ارتدائها هو طريقة خلعها وعدم لمس المناطق الموبوءة منها». وسيتوجه الطاقم

على الغلاف

نيويورك على خطى إيطاليا: فقدنا السيطرة!

على غير عادتها، خَلَت نيويورك من المارة، إلا قرب المرافق الطبية أو متاجر الأغذية. لم تكن المدينة المكتظة التي تَعُدّ 8,6 ملايين نسمة، يوماً بهذا الهدوء. لكنّها تحوّلت، في غضون أيام قليلة، إلى بؤرة تفشّي وباء «كورونا» في أميركا. الوتيرة المتسارعة لتمدُّد الفيروس في بلدٍ يعاني أصلاً نقصاً هائلاً في المستلزمات الطبية على اختلافها، رفعت عدد الإصابات في المدينة إلى أكثر من 12 ألفاً من مجموع 21 ألفاً في الولاية التي سجّلت 157 وفاة، وإجمالي 43 ألف إصابة في عموم البلاد (524 وفاة). وسجّلت الولاية أمس أعلى عدد من الإصابات في العالم في آخر 24 ساعة، متفوقة على إيطاليا (الولايات المتحدة مجتمعة،

رئيس بلدية نيويورك: الأسوأ لم يأتِ بعد وهذه مجرد بداية

سُجّل فيها ضعفا عدد المسجلين في إيطاليا في آخر 24 ساعة).

أما الحديث المكرور عن البطء الأميركي في الاستجابة والفشل في إنتاج أجهزة اختبار سليمة، فلن يغير من واقع أن الكارثة حلّت. وعليه، يصبح لزاماً الردّ على هذه الاستجابة المتأخرة من قِبَل الإدارة الأميركية، عندما يتّجه الأميركيون إلى صناديق الاقتراع نهاية العام الجاري. في هذا الوقت، تخطو نيويورك على خطى إيطاليا، في انتظار ما هو أسوأ، كما تؤكّد سلطاتها، التي وجّهت نداءً عاجلاً إلى الرئيس دونالد ترامب تطلب فيه فرض إجراءات عزل إلزاميّة على المستوى الوطني، في محاولة للحدّ من وطأة انزلاق البلاد إلى سيناريوهات مُكلفة على كل المستويات.

لم يعد ممكناً أن تجد في نيويورك مستلزمات الوقاية؛ اختفت الأقنعة الواقية، والمناديل المطهّرة، وكحول الأيزوبروبيل، والفيتامين سي، والباراسيتامول، وأيّ دواء يخفض الحمّى لا يحتوي مضاداً للالتهابات. إضافةً إلى كل ما سبق، تعاني المدينة شُحّاً في معدات الكشف عن الإصابات. أكبر مستشفيات الولاية، «ويل كورنيل»، أكّد عبر موقعه الإلكتروني، أن جميع الفحوص يجب أن تخضع لموافقة وزارة الصحة التابعة لولاية نيويورك أولاً. ويقتصر الاختبار، حالياً، على المرضى الذين يعانون أعراضاً شديدة أو أولئك الذين سافروا إلى إحدى الدول الموبوءة، أو مَن كان على اتصال وثيق بحالة مسجّلة. أما المرضى الذين يعانون أعراضاً تشبه نزلة البرد، فلن يخضعوا للفحص، حتى حين يتوفّر على نطاق أوسع. يترافق الإعلان مع وضع مآساوي في مرافق الرعاية الصحية في المدينة. أحد هذه المرافق، CitiMD، يحصل يومياً على مجموعتي فحص فقط، يتمّ ادخارهما للأشخاص الذين تبيّن صورة الأشعة السينية علامات تليّف في صدورهم، وفق أحد الأطباء في المركز. ونظراً إلى شحّ هذه الاختبارات على مستوى الولاية، فإنه لن يكون في الإمكان معرفة العدد الدقيق للمصابين، ما يعني أن الأرقام الرسمية المعلَنة لا تعبّر عن الواقع.

تايمز سكوير في نيويورك مقفرا (أ ف ب)

رئيس بلدية نيويورك، بيل دي بلاسيو، دعا الحكومة الفدرالية إلى اتباع إجراءات مشدّدة في جميع أنحاء البلاد، مثل إلزامية البقاء في المنزل، وإصدار أوامر للشركات الخاصة بصنع أجهزة تنفس وأقنعة واقية: «أريد أن أرى مئات من أجهزة التنفس، وأريد أن أرى مئات الآلاف والملايين من الأقنعة. إذا لم تبدأ هذه بالوصول ابتداءً من هذا الأسبوع، سنصل إلى مرحلة لا يمكن أن ننقذ الأشخاص الذين يمكن إنقاذهم». وتحتاج الولاية، وفق حاكمها، أندرو كومو، إلى 30 ألف جهاز تنفّس، تبلغ كلفة كل منها ما يصل إلى 40 ألف دولار، بينما تتنافس الولايات في ما بينها لشرائها. لكن «الأسوأ لم يأتِ بعد»، وفق دي بلاسيو الذي أكّد أن «هذه مجرد بداية»، لافتاً إلى أن الإمدادات الطبية في المستشفيات العامة في المدينة تكفي لأسبوع واحد. وقال: «أنسوا حالياً جزم إنقاذ شركات الطيران. أنقذوا الناس. أنقذوا المستشفيات. أنقذوا المدن والولايات والمقاطعات».

من جهته، قال المسؤول الفدرالي لقطاع الصحة العامة، جيروم آدامز: «للأسف، نرى أن نيويورك تقترب من وضع إيطاليا»، معرباً عن أسفه لأنه لا يتم الالتزام بدقة بالتوصيات الفدرالية التي تنص على العزل غير الملزم، والتي اتخذت الأسبوع الماضي لمدة 15 يوماً. فلا يزال دونالد ترامب يتصدّى لفرض مثل تلك الإجراءات، وهو عبّر عن قلقه إزاء تداعياتها على الاقتصاد رغم أن حوالى أميركي واحد من أصل ثلاثة يفترض أنهم باتوا في العزل. في ضوء ذلك، كتب في تغريدة على «تويتر»: «لا يمكن أن نسمح بأن يكون العلاج أسوأ من المشكلة نفسها. في نهاية فترة الـ15 يوماً سنتخذ قراراً في شأن الطريق الذي نريد أن نسلكه».

(الأخبار)

«هايدروكسي كلوروكين» من علاج «محتمل»... إلى مادة للسخرية من ترامب

(أ ف ب)

علي عواد

شهد العالم، في الأيام القليلة الماضية، ما وُصف بـ«بارقة الأمل»، بعدما وجدت دراسة فرنسية جديدة نُشرت نتائجها في «المجلة الدولية لمضادات الميكروبات»، دليلاً على أنّ الجمع بين «هيدروكسي كلوروكوين» (وهو دواء شائع لمكافحة الملاريا معروف تحت الاسم التجاري Plaquenil) والمضادات الحيوية «أزيثروميسين» (المعروف أيضاً باسم Zithromax أو Azithrocin)، يمكن أن يكون علاجاً فعّالاً للمرض الذي يتسبّب به فيروس «كورونا» الجديد (كوفيد ـ 19)، ويقلّل مدة بقاء الفيروس في جسم المرضى.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب كان أوّل المتلقّفين لهذه الدراسة، إلى حدّ أنه سارع خلال مؤتمر صحافي، الجمعة الماضي، إلى اعتبار أنّ هذا العلاج «سيغيّر قواعد اللعبة» في معركة بلاده ضد فيروس «كورونا». تصريح لم يلبث أن تحوّل إلى نوع من المبالغة، عندما أبدى مدير «المعهد الوطني للحساسية والأمراض المُعدية» أنتوني فاوتشي ـ الذي كان حاضراً في المؤتمر الصحافي ـ رأياً مغايراً، موضحاً أنّ الدراسة لم تتضمّن سوى أدلة «لا يمكن الاعتماد عليها» لدعم الادّعاء بأن الأدوية واعدة.

انعكس هذا الانقسام بين ترامب وفاوتشي على قنوات التلفزة الأميركية التي سخرت بغالبيتها (ما عدا «فوكس نيوز») من طرح ترامب، مثيرة مخاوف من أن يؤدّي ذلك إلى تهافت الناس على شراء الدواء،

> **يعتقد ترامب بأن العلاج سيخفف من عبء الأزمة الحالية على اقتصاد بلاده**

خوفاً من انقطاعه في ما بعد.

في هذه الأثناء، كان مدير «المعهد الوطني للحساسية والأمراض المُعدية» يسعى إلى الحدّ من الأضرار التي يمكن أن تنتج عن تصريحات الرئيس الأميركي. فأنتوني فاوتشي، الذي يعدّ من أهم الأطباء في الولايات المتحدة، يعمل حالياً من ضمن المجموعة الرئيسية التي شكّلها ترامب لمكافحة فيروس «كورونا» في بلاده، وهو لم يهدأ، في الأيام الأخيرة، متنقّلاً من قناة تلفزيونية إلى أخرى، للردّ على الأسئلة بشأن الدواء. وبعكس ترامب المتسرّع، يمكن تلخيص جواب فاوتشي بالتالي: «علينا أن نكون حذرين عندما نقول عن علاج إنه فعّال إلى حدّ ما». وإذ أشار إلى أن «هذا العلاج لم يتم التحقّق منه في تجربة سريرية تقارنه بأي شيء»، أضاف: «لقد تمّ تقديمه إلى بعض الأفراد، وشعر الأطباء أنه قد ينجح».

من جهة أخرى، لا يزال هذا العلاج بحاجة إلى موافقة «إدارة الغذاء والدواء الأميركي» ـ FDA. وهذه الأخيرة تطلب إجراء دراسات سريرية، حتى على الأدوية التي تم اعتمادها لمعالجة حالات أخرى. بمعنى آخر، صحيح أنّ الـ«كلوروكوين» دواء موجود منذ عقود، وقد أثبت فعّالية في معالجة أمراض مثل الملاريا والتهاب المفاصل الروماتويدي المزمن، إلا أنّ فاوتشي، وغيره من الأطباء، يحذّرون من أنّ الدواء قد يحمل آثاراً جانبية خطيرة، بما في ذلك الوفاة، إذا تم تناوله بشكل غير صحيح. بل حتى عند تناوله، بشكل صحيح، يمكن أن يسبّب أموراً، مثل عسر في المعدة أو ضرر دائماً للنظر.

مع ذلك، يبني الرئيس الأميركي آمالاً كبيرة على «الكلوروكين» المضاد للملاريا، ويعتقد، بناءً على «إحساسه»، بأنّ هذا العلاج سيخفّف من عبء الأزمة الحالية على اقتصاد بلاده، كما سيخفّض من كلفة الخطط «الهائلة» التي وُضعت لمواجهة الفيروس. فالأرقام الآتية من الولايات تنبئ بكارثة على وشك الحدوث، ولا سيما أنّ الأطقم الطبية تعاني من نقص فادح في معدات الوقاية، كما أنّ عدد الأسرّة المجهّزة بأجهزة تنفس أقلّ بكثير من الحاجة المطلوبة، في الأيام المقبلة. وما يزيد الطين بلّة، عدم قدرة الولايات المتحدة على إجراء اختبارات الإصابة بفيروس «كورونا»، بالشكل الكافي، حتى إنّ مدة الانتظار للحصول على نتائج الفحوصات تصل أحياناً إلى خمسة أيام. ويتوقّع أن يكون الأسبوع الحالي سيئاً جداً، ولا سيما أنّ هذه البلاد قد تشهد ارتفاعاً كبيراً جداً في أرقام المصابين والوفيات. وقد أصبحت مدينة نيويورك مركز تفشّي المرض، بوجود أكثر من 20 ألف إصابة مؤكّدة فيها، فضلاً عن أكثر من 150 وفاة.

أكثر من 16 ألف وفاة في العالم

أوقع فيروس «كورونا» المستجد 16,350 وفاة، على الأقل، حول العالم منذ ظهوره في كانون الأول، بحسب حصيلة أستندت إلى مصادر رسمية. وبلغ عدد الإصابات، التي تمّ تشخيصها رسمياً 361,510 في ما مجموعه 174 بلداً ومنطقة، منذ أول ظهور للوباء. إلّا أنّ هذه الحالات التي تم تشخيصها، لا تعكس إلا جزءاً من الرقم الفعلي للإصابات، إذ إنّ دولاً عدّة لا تجري فحص الإصابة بـ«كورونا»، إلّا للحالات التي تتطلّب دخول المستشفى.

ولا تزال إيطاليا تتصدّر قائمة الدول الأكثر تسجيلاً للوفيات، في الساعات الأربع والعشرين الماضية، مع 601 حالة، تليها إسبانيا مع 462 حالة، ومن ثم فرنسا مع 186 حالة. وفي إيطاليا، التي سجّلت أول حالة وفاة بالفيروس أواخر شباط بلغ عدد الوفيات 6,077 حالة، والإصابات 63,927.

أمس، أعلنت السلطات الإيطالية تسجيل 601 وفاة جديدة، و4,789 إصابة جديدة، علماً بأنها أعلنت شفاء 7,432 شخصاً من الفيروس.

وفي الصين القارية (أي من دون هونغ كونغ وماكاو)، التي اكتشفت فيها أول إصابة بالفيروس أواخر كانون الأول، بلغ عدد الإصابات 81,093 حالة (تمّ تسجيل 39 إصابة جديدة بين يومي الأحد والإثنين)، فيما بلغت حصيلة الوفيات 3,270 حالة (تسع وفيات جديدة)، بينما شُفي 72,703 من الفيروس.

أما في إسبانيا، فبلغت حصيلة الوفيات 2,207 حالة من أصل 33,089 إصابة، بينما بلغت حصيلة الوفيات في إيران 1,812 حالة والإصابات 23,049، وسجّلت فرنسا 860 وفاة و19,856 إصابة، والولايات المتحدة 517 وفاة و42,443 إصابة.

وأوّل من أمس، سجّلت كل من غامبيا وجمهورية تشيكيا ونيجيريا وزيمبابوي ومونتينيغرو، أوّل حالة وفاة على أراضيها. في المقابل، أعلن في بابوا ـ غينيا الجديدة، وسوريا، عن تسجيل أولى الإصابات.

وحتى يوم أمس، بلغت حصيلة الإصابات في أوروبا أكثر من 186 ألفاً، والوفيات حوالى 11 ألف حالة، وفي آسيا حوالى 98 ألف إصابة و3,542 وفاة. أما في الولايات المتحدة وكندا، فقد بلغت حصيلة الإصابات أكثر من 43 ألفاً، والوفيات حوالى 550 وفاة. وفي الشرق الأوسط، بلغ عدد الإصابات حوالى 27 ألفاً، والوفيات حوالى 19 ألفاً. في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بلغت حصيلة الإصابات 5,382 والوفيات 68، وفي إفريقيا بلغت حصيلة الإصابات 1,691 والوفيات 51، وفي أوقيانيا بلغت حصيلة الإصابات 1,433 والوفيات ثماني.

(الأخبار، أ ف ب)

> **لا تزال إيطاليا متصدّرة قائمة الدول الأكثر تسجيلاً للوفيات تليها إسبانيا ومن ثمّ فرنسا**

أوّل إصابة في سوريا

سجّلت دمشق، أول من أمس، أول إصابة بفيروس «كورونا» المستجدّ، وفق وزارة الصحّة، تزامناً مع اتخاذ السلطات في الأسبوع الأخير إجراءات وقائية مشدّدة لتلافي انتشاره. وأفاد وزير الصحة نزار يازجي بـ«تسجيل أول إصابة بفيروس كورونا في سوريا لشخص قادم من خارج البلاد»، وهي طالبة في العشرين من العمر. واتخذت الحكومة في الأسبوعين الماضيَيْن سلسلة إجراءات احترازية لمواجهة الفيروس، تضمّنت إغلاق المدارس والجامعات والحدائق العامة والمقاهي والمطاعم والمسارح ودور السينما وصالات الأفراح والصالات الرياضية والأسواق ودور العبادة. وشمل قرار الإغلاق المؤسسات الرسمية وتقليل عدد الموظفين فيها. وفي إطار الإجراءات، أعلنت دمشق منذ يومين إيقاف كل وسائل النقل الجماعي العام والخاص داخل المدن والنقل الجماعي بين المحافظات السورية بدءاً من اليوم (الثلاثاء)، كما أُرجئت الانتخابات التشريعية التي كانت مقرّرة الشهر المقبل وعُلّقت كل الأنشطة الرياضية. ويثير احتمال تفشّي الفيروس في سوريا، بعد تسع سنوات من الحرب التي استنزفت القطاعات كافة، قلقاً كبيراً خصوصاً في المناطق الخارجة عن سيطرة القوات الحكومية، في إدلب، ومناطق سيطرة القوات الكردية.

البحث يتواصل عن علاج

تواصل الكثير من الدول البحث عن علاج أو لقاح لفيروس «كورونا». وقد بدأت تجارب سريرية، الأحد، في سبع دول أوروبية على الأقل، لاختبار أربعة علاجات محتملة تشمل 3200 شخص. والعلاجات الأربعة تشمل عقاقير «ريمديسيفير»، و«لوبينافير» بخلطه مع «ريتوفانير»، على أن يعطى العقار الأخير مع «انترفيرون بيتا» أو من دونه، فضلاً عن «هيدروكسي كلوروكوين»، على ما ذكرت هيئة «إنسيرم» الفرنسية للأبحاث الطبية، في بيان. وسيتم اختيار الخاضعين للتجربة من بين أشخاص أُدخلوا المستشفى بسبب إصابتهم بفيروس «كورونا»، في بلجيكا وبريطانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وإسبانيا وهولندا وألمانيا. كذلك، أشارت الهيئة الفرنسية إلى أنّ تجربة سريرية دولية ستُطلق تحت إشراف منظمة الصحة العالمية.

في غضون ذلك، باشرت الصين، أول تجربة سريرية للقاح مضاد لفيروس «كورونا»، الأحد. وقد وُزّع 108 متطوعين على ثلاث مجموعات، وتلقوا، الجمعة، حقناً أولى على ما ذكرت صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية. ويتراوح عمر المتطوّعين بين 18 و60 عاماً، وهم من مدينة ووهان. وسيخضع هؤلاء لمتابعة، لمدّة ستة أشهر. يأتي ذلك فيما أعلنت روسيا، أيضاً، أنّها باشرت تجربة لقاح على الحيوانات، على أن تصدر نتائجها الأولى في حزيران المقبل.

(الأخبار)

على الغلاف

«كورونا» يقتحم الانتخابات الأميركية: نكبة ترامب غير المحسوبة!

ملاك حمود

مع اقتراب عام 2019 من نهايته، بدا أن فوز دونالد ترامب بولاية ثانية شبه محسوم؛ محاكمة العزل لم تكن سوى فقاعة إعلامية ارتدّت سلباً على خصومه في الحزب الديمقراطي، ومعدّلات البطالة عند أدنى مستوياتها التاريخية (3,5%)، بينما تسجّل البورصة مستويات قياسية ومؤشّراتها في أفضل حال. وفي ظلّ رضىً أميركي عن السياسات الاقتصادية لترامب، عبّر عنه 62% من المواطنين، بحسب استطلاع لمعهد «غالوب»، لم يكن هناك ما يستدعي القلق. في غضون أسابيع قليلة، تبدّل هذا الواقع جذرياً. كانت التداعيات الاقتصادية تسابق انتشار وباء «كورونا»: دُمّرت الأسواق المالية حول العالم، بدءاً من الصين، بلد منشأ الفيروس كما يُعتقد، وصولاً إلى الولايات المتحدة. في 12 شباط/ فبراير، سجّل «ستاندرد آند بورز» مستوىً قياسياً صعوداً، لكن المؤشّر ما لبث أن انخفض بحوالى 30% بعد نحو شهر، متوجّاً ما كان، في ذلك الوقت، أسوأ انخفاض في يوم واحد منذ

> لا يمكن توقيت الأزمة الراهنة أن يكون أسوأ بالنسبة إلى ترامب

«الاثنين الأسود» عام 1987. الأداء السيّئ انسحب على مؤشّر «داو جونز»، ماحياً كل مكاسبه التي حقّقها منذ وطأت قدما الرئيس الحالي البيت الأبيض.

اقتصاد الانتخابات

لا يمكن توقيت الأزمة الراهنة، أن يكون أسوأ بالنسبة إلى ترامب. وجدت الأبحاث الأكاديمية أن الناخبين يقيّمون الرؤساء استناداً إلى حالة الاقتصاد في السنة الانتخابية، وأن انطباعاتهم في شأن الأداء الاقتصادي تتعزّز في فصل الربيع. يقول الآن أيراموفيتش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة إيموري الذي طوّر نموذجاً انتخابياً من بين النماذج الأكثر دقة، وفق «بلومبرغ»: «في نموذجي، ومعظم نماذج التنبّؤ الأخرى، يُعدّ اقتصاد العام الانتخابي مسألة بالغة الأهمية». إذ «تتشكّل في الربع الثاني منه، نظرة الناخبين إلى المرشحين». قوّة أزمة «كورونا» ونطاقها، والتي تفاقمت بفعل حالة الإنكار الأميركية وبطء الاستجابة، ترسم صورة قاتمة لآثارها الاقتصادية في المدى المنظور: توقّع «غولدمان ساكس»، أخيراً، أن ينخفض الناتج المحلّي الإجمالي لأميركا بنسبة 5% في الربع الثاني، بينما توقّع «جيه بي مورغان» أن تصل هذه النسبة إلى 14%. وفي حين برزت توقّعات تشير أيضاً إلى احتمال حصول ارتدادات في وقت متأخّر من العام الجاري، يبدو أن الركود صار واقعاً، أو كما يضعها مصرفا «مورغان ستانلي» و«غولدمان ساكس»، فإن الركود

(أ ف ب)

العالمي قد بدأ بالفعل، وهو ما أكّده «بنك أوف أميركا» لمستثمريه قبل أيام، حين أبلغهم بأن الاقتصاد الأميركي دخل مرحلة الركود، وأنه سيترتّب على ذلك «فقدان للوظائف وتدمير للثروات وانهيار للثقة».

ورغم أن ترامب ربّما يكون «ضحية» توقيت سيّئ، فإن قراره التعامل مع الوباء كحالة طارئة للعلاقات العامة، حسب وصف «بلومبرغ»، وليس حالة طوارئ صحية، قد وسّع نطاق الأزمة التي غمرت رئاسته. محاولاته الأولى لطمأنة أسواق الأسهم المتأثرة بشدّة، عبر التقليل من وقع التهديد، أعاقت بدورها ردّ فعل الحكومة. وفي خطابه الأوّل الذي خصّصه للحديث عن الفيروس يوم 27 شباط/ فبراير، سعى الرئيس الأميركي إلى التخفيف من حدّة الهلع، بقوله إن كل شيء سيكون على ما يرام. التأخير في الاستجابة، معطوفاً على الفشل في إنتاج أجهزة اختبار سليمة، سمحا بتفشّي الوباء، وبالتالي إلحاق مزيد من الأضرار بالاقتصاد الأميركي، وهو ركن ترامب المضمون نحو ولاية ثانية؛ وبعدما تبيّن أن هجوم العلاقات العامة لن يبطئ الفيروس، تحدّث ترامب أخيراً بلغته المفهومة: «هذا سيئ!».

تبعات الاستجابة المتأخرة

يواجه الرئيس الأميركي مهمّة أكثر صعوبة نظراً إلى استجابته المتأخّرة؛ إذ استدعى الحدّ من انتشار الفيروس اتّخاذ تدابير من شأنها أن تقاقم الأزمة الاقتصادية في المدى القصير. وقد شملت إغلاق المدارس والجامعات والمطاعم والحانات وتقييد حركة السفر. وفي اقتصاد يعتمد بشكلٍ كبير على الإنفاق الاستهلاكي، فإن هذه الإجراءات لن تضرّ بالنموّ الاقتصادي فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى خسائر كبيرة في الوظائف وانخفاض الأرباح. وفق شركة «أي اتش اس ماركت»، يمكن معدّل البطالة أن يتضاعف إلى حوالى 6% بحلول منتصف العام المقبل. ومن دون تدخّل حكومي، فإن هناك احتمالاً أن يرتفع المعدّل إلى 20%، بحسب وزير الخزانة، ستيفن منوتشين. وفي حال وصول نسب البطالة إلى هذه المستويات، فإنّ ذلك يعني ضعف النسبة التي عرفتها الولايات المتحدة في عام 2009 إثر الأزمة المالية، ويعني أيضاً أكثر بنحو ستة أضعاف من النسبة الحالية 3,5%. ويعمل أكثر من 18 مليون أميركي في الصناعات التي تعاني حالياً، على خلفية جهود مكافحة «كورونا»، بحسب الاقتصادي في «جيه بي مورغان تشيس»، مايكل فيرولي، وهي قطاعات تمثّل، بحسب الأخير، ما يصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي لأميركا، أو حوالى تريليوني دولار.

من هنا، يبدو أن الأضرار التي ستلحق بدخل الأفراد باتت أمراً واقعاً. يقول لاري بارتلز، وهو عالم سياسي في جامعة فاندربيلت يدرس تأثير الاقتصاد على الانتخابات الرئاسية، إن التغيرات في المداخيل الفردية - أكثر من الناتج المحلي الإجمالي - هي التي تشكّل انطباع الناخبين. وبقدر ما يُنتج الفيروس ركوداً اقتصادياً في الأشهر الستة المقبلة، يتوقّع بارتلز أن «يؤثر هذا الركود سلباً على فرص إعادة انتخاب ترامب».

من مفارقات مازق ترامب الانتخابي، أن أسس الاقتصاد الأميركي بدت قويّة عشية الأزمة، وهو ما يجعل العديد من الاقتصاديين يتوقّعون انتعاشاً قوياً بمجرّد احتواء الوباء. لكن الدراسات تستبعد أن يكافئ الناخبون ترامب على خلفية ثلاث سنوات من النمو المطرد والبطالة المنخفضة التي سبقت تفشّي الفيروس. في كتابهما «الديمقراطية للواقعيين»، يلفت بارتلز والأستاذ في جامعة برنستون، كريستوفر أخن، إلى أن «الناخب قصير النظر». وتأسيساً لذلك، فإن «أداء الاقتصاد خلال ولاية الرئيس... يُحسم بالكامل من قبل الناخبين لدى توجّههم إلى صناديق الاقتراع».

السؤال المطروح راهناً، هو مدى سوء التداعيات الاقتصادية وما الذي يمكن فعله للحدّ من آثار «كورونا». مجلس الاحتياطي الفدرالي من جهته، قام بجولتين من خفض أسعار الفائدة حتى اقتربت إلى الصفر، معلناً عن برنامج لشراء السندات بقيمة 700 مليار دولار، ما أدّى إلى إثارة مخاوف المستثمرين أكثر من طمأنتهم، إذ انخفضت الأسهم الأميركية بنسبة 12% في اليوم التالي للقرار. ومن بين المقترحات التي قدّمها، دعا ترامب إلى تجميد الضريبة على الدخل، لكنّه قوبل برفض قاطع من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، بحجّة أن الاقتراح لا يساعد الأشخاص الذين يتمّ تسريحهم من أعمالهم، ولا أولئك الذين لا يعملون. طغت على هذه الفكرة مقترحات إرسال مدفوعات نقدية إلى الأميركيين لمساعدتهم في التأقلم مع الأزمة وتعزيز قدرتهم الشرائية. وعليه، تبنّى الرئيس الأميركي اقتراحاً طرحه للمرة الأولى السناتور ميت رومني لصرف ألف دولار لكلّ مواطن. وأعلن عن خطة إنقاذ اقتصادية ضخمة تبلغ قيمتها ألف مليار دولار - تبدو متعثّرة في مجلس الشيوخ -، مقدّماً نفسه على أنه رئيس لـ«زمن الحرب» في مواجهة «عدوّ غير مرئي».

الحملة مستمرة... إلكترونياً

منتصف الشهر الجاري، وقبل ساعاتٍ من تحذير مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها من أيّ تجمعات تتجاوز الـ50 شخصاً، في إجراء يهدف إلى إبطاء انتشار فيروس «كورونا»، وقّع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، رسالةً بالبريد الإلكتروني إلى الملايين من مؤيّديه. في تقديمها، كتب: «ستكون ليلة سيئة». البريد هذا لم يكن يشير إلى الوباء، بل إلى مناظرة المُرشّحَين الديموقراطيَّين في تلك الليلة. تابع في رسالته: «ليلة سيئة لبيرني المجنون، وجو بايدن النعسان... للمرة الأولى، سيشاهد الشعب الأميركي هذين الفاشلين يتصارعان على الهواء مباشرةً».

وإذا كان ترامب يستخدم إطلالاته المتكرّرة من البيت الأبيض للتحذير من خطورة انتشار الفيروس، فإن النزاع الرقميّ لحملته الانتخابية واصلت اتصالاتها بالبريد الإلكتروني مع المؤيدين، كما لو كانت لا تزال تعمل في عالمٍ خال من «كورونا». وأجبرت مكافحة الوباء ترامبَ على قطع حملته الانتخابية والتخلّي عن التجمعات إلى أجل غير مسمى.

يَحسب الرئيس ومستشاروه الواقع الجديد لكيفية المُضي قُدماً في حملة انتخابية رقمية في عصر الوباء، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المرشحَين الديمقراطيَّين، نائب الرئيس السابق جو بايدن، وسناتور فيرمونت بيرني ساندرز.

حتى الآن، تقف حملة ترامب وحدها في محاولة إنشاء واقع افتراضي خاص بها، عبر تجاهل الفيروس في الغالب. في رسالة أرسلت في اليوم الذي أعلن فيه ترامب حال الطوارئ الوطنية، كتب الرئيس: «لن تسمعها أبداً من وسائل الإعلام الكسولة وشركائها الديموقراطيين، لكن أميركا تربح بشكل لم يسبق له مثيل»!

(الأخبار)

طلبت دورية «فورين بوليسي» من مجموعة من المسؤولين السابقين والمفكرين البارزين في مجال العلاقات الدولية تقديم تقديرهم الأولي المختصر لتداعيات جائحة «كورونا» على النظام الدولي وتوازناته. واللافت هو تقاطع الخلاصات الرئيسية لغالبيتهم، رغم تباين خلفياتهم الفكرية، وابرزها تعزيز دور الدولة القومية وتزايد الضوابط والكوابح للعولمة وتسريع عملية انتقال مركز الثقل الدولي من الغرب إلى الشرق

عالم ما بعد كورونا

أقلّ انفتاحاً وأقلّ حرية وأكثر فقراً

● ستيفان والت
(أكاديمي وسياسي اميركي)

سيقوّي الفيروس دور الدولة ويعزّز القومية وقبضة الحكومات التي فرضت إجراءات استثنائية للسيطرة على الفيروس، وسيكون من الصعب أن تتخلى عن سلطاتها الجديدة بعد انتهاء الأزمة.

سيعجّل الفيروس بانتقال القوة والتأثير عالمياً من الغرب إلى الشرق، وإذا لم يستطع الاتحاد الأوروبي حماية مواطنيه الخمسمئة مليون فإن الحكومات الوطنية ستسترد المزيد من الصلاحيات من بروكسل. وفي الولايات المتحدة، فإن الأمر الأهم هو أن تتمكن الحكومة الفيدرالية من اتخاذ إجراءات فعّالة للحد من الأزمة.

● ريتشاد هاس
(دبلوماسي اميركي سابق)

توقع انكفاء على الداخل لمعظم الحكومات لسنوات عدة بعد «كورونا» والبحث عن الاكتفاء الذاتي، وربما معارضة الهجرة بأعداد كبيرة، وعدم رغبة في مناقشة القضايا الخارجية بما فيها التغير المناخي وتفضيل تخصيص الموارد للتعافي من الأزمة. وسيجد العديد من الدول صعوبة في التعافي مع ضعف الدولة، وستصبح الدول الفاشلة أكثر ضعفاً وانكشافاً وتصبح هذه الصفة الغالبة في العالم.

وستؤدي الأزمة إلى مزيد من الأضرار في العلاقات الأميركية - الصينية وستضعف التكامل الأوروبي. من الناحية الإيجابية، يمكن أن نلحظ تقوية متواضعة لحوكمة الصحة العامة في العالم، وبشكل عام مفهوم العولمة سيتأثر كثيراً.

● نيكولاس بيرنز
(دبلوماسي اميركي سابق)

فيروس «كورونا» هو أكبر أزمة على مستوى العالم في هذا القرن، يهدد نحو 8 مليارات شخص هم سكان العالم. التداعيات الاقتصادية والمالية قد تفوق الأزمة المالية لعام 2008 - 2009. هي أزمة يمكن أن تغير بشكل دائم النظام العالمي وتوازن القوى كما نعرفه. وحتى الآن، التعاون الدولي غير كاف. إذا لم تترك الصين والولايات المتحدة تبادل الاتهامات حول من السبب وراء الأزمة وتتعاملا معها فإن مصداقيتهما ستتأثر.

● كيشور محبوباني
(أكاديمي ووزير خارجية سنغافورة السابق)

سيسرّع فيروس كورونا من التحول الذي بدأ بالفعل، من عولمة تتمحور حول أميركا إلى عولمة تتمحور حول الصين. ولكنه لن يغيّر أساسيات الاقتصاد. فالشعب الأميركي فقد إيمانه في العولمة والتجارة

> سيعجل الفيروس بانتقال القوّة والتأثير عالمياً من الغرب إلى الشرق

الدولية مع أو بدون الرئيس ترامب، بينما الشعب الصيني لم يفعل. اندماج الصين مع العالم في أواخر القرن الماضي أدى الى إعطاء الثقة للصينيين أنه يمكنهم المنافسة في أي مكان، وبالتالي أرى أن الصين انتصرت.

باختصار:

- فشل الولايات المتحدة والغرب بشكل عام في قيادة العالم وتحول الدفة إلى الصين ودول جنوب شرق آسيا.
- النظام العالمي وتوازن القوى سيتغيران بشكل كبير.
- انتهاء نظام العولمة الاقتصادية والاعتماد المتبادل والبحث عن شبكات توريد محلية تنسف القواعد الحالية لعمليات التصنيع والإنتاج العالمية.
- فشل المؤسسات الدولية في القيام بدورها الذي كان متوقّعاً في التحذير والتنسيق للحد من الأزمة.

● توقع تفكك الاتحاد الأوروبي بعد فشله في مواجهة الأزمة على مستوى أعضائه.
● مزيد من الانكفاء على الداخل وتراجع القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.
● تقوية مفهوم الحكومة المركزية وتعزيز قبضة الحكومات من دون معارضة.
● قوة الروح الإنسانية ونجاحها في مواجهة الخطر.
● المنتصر في الحرب ضد كورونا هو الذي سيكتب التاريخ ويحدد المستقبل بشكل كبير.
● سيكون العالم: أقلّ انفتاحاً، أقلّ حرية وأكثر فقراً.

● جون ايكنبري
(أستاذ العلوم السياسية في جامعة برينستون)

على المدى القصير، ستعطي الأزمة دفعة للقوميين ومناهضي العولمة وأعداء الصين في العالم الغربي. الانهيار الاجتماعي، وكذلك الأعداء الاقتصادية التي تتضح يوماً بعد يوم ربما تشابه تلك التي وقعت ما بعد الأزمة المالية في ثلاثينيات القرن الماضي. قد نتجه إلى بناء نظام عالمي جديد يحمل ضمانات لحماية الدولة ويدير الاعتماد المتبادل بشكل أكثر حماية لمصالحها. أو بمعنى آخر ستخرج الديمقراطيات الغربية من قوقعتها وتحاول البحث عن نماذج أكثر أماناً للتعاون المشترك.

● شيفشانكار مينون
(دبلوماسي هندي ومستشار مجلس الأمن القومي للهند سابقاً)

رغم أنه لا يزال مبكراً الحكم، لكن هناك ثلاثة أمور تبدو واضحة:

أولاً: ستتغير سياساتنا بسبب «كورونا» سواء داخل الدولة أو بين الدول، فنجاح الحكومات في التعامل مع الأزمة سيقلل من القلاقل الأمنية والاستقطاب الذي برز أخيراً في المجتمعات. فالتجارب أثبتت حتى الآن أن الشعبويين والديكتاتوريين لم يظهروا مهارات واضحة في التعامل مع الأزمة. وجاءت كوريا الجنوبية وتايوان في المقدمة، وهما دولتان ديمقراطيتان. ثانياً: هذه الأزمة لا تعني نهاية الاعتماد المتبادل على المستوى الدولي. فالفيروس نفسه دليل على تشابك الأنظمة وتداخلها... لكن، مع ذلك، هناك اتجاه إلى الانغلاق، أي الى عالم أكثر فقراً وأنانية وضيقاً.

ثالثاً: هناك علامات إيجابية ومشجّعة، فالهند بادرت ودعت إلى مؤتمر عبر الفيديو لقادة جنوب آسيا للبحث عن رد فعل مشترك في مواجهة التهديد. إذا حفّزتنا الأزمة الحالية على التعاون، يكون هذا الأمر من إيجابياتها.

تعزيز دور الدولة القومية وتزايد الضوابط والكوابح للعولمة (أ ف ب)

على الغلاف

جمع المنتخب الالماني مبلغا وصل الى 2,5 مليون يورو لدعم القطاع الصحي (عن الويب)

«الفريق الحلم»... معركة حاسمة ضد «كورونا»

العالم ليس وحيداً في مواجهة وباء «كورونا». إذ أن نجوم الرياضة وخصوصاً اللعبة الشعبية الاولى هناك للتصدي له. وذلك عبر مبادرات مساعدة لخط الدفاع الاول اي الطواقم الطبية التي كان افرادها ربما من المشجعين لهم في الملاعب

شربل كريم

الكرة الأرضية تجتمع كلّها في فريق واحد ضد خصم واحد، وفي مباراة حاسمة إلى حدّ كبير. محظوظٌ هذا الفريق الأرضي فهو اليوم «الفريق الحلم» كونه يبدو معزّزاً بأفضل نجوم كرة القدم حول العالم، والذين بلا شك يمكنهم هزيمة ذاك الفريق الذي يعتمد أسلوباً «خشناً ووسخاً» ليصيب الكل من دون رحمة أو استثناء.

لن نخسر المعركة لأن كرة القدم علّمتنا عدم الاستسلام حتى مع بلوغ أي مباراة الدقيقة الـ 90. هو أمر أتقنه الألمان غالباً، وهي مسألة تحملها كل الشعوب في الوقت الحالي، ساعيةً إلى إلحاق هزيمة قاضية ونهائية بحق وباء «كورونا» الذي لا يزال يسجل الإصابات في صفوفها.

من هنا، تحرّك نجوم الرياضة وكرة القدم على وجه التحديد، فهم أرسلوا رسالة واضحة إلى مشجعيهم الذين ربما حلم كل واحد منهم باللعب أمام مئات الآلاف الأشخاص، فقد جاءت الفرصة اليوم لينغمسوا في قدّ أمام الملايين. هو تحدي البقاء على قيد الحياة ومساعدة الآخرين للنجاة وعدم خسارة الفريق العالمي لهم.

إذاً هي المساعدات التي أطلّت بأشكال مختلفة عكست فعلاً الوجه الإنساني لنجوم الكرة والدور المهم الذي تلعبه اللعبة الشعبية الأولى في العالم داخل المجتمعات، انطلاقاً من رأس الهرم أي «الفيفا» الذي بادر إلى تقديم 10 ملايين دولار أميركي إلى منظمة الصحة العالمية التي يمكن تشبيهها بمدرب الفريق الذي يعطي تعليماته للاعبيه من أجل الوصول إلى النتيجة الأفضل، وهو أمر أساسي حالياً في المعركة المفتوحة مع «كورونا».

وإذا كان الاتحاد الدولي معروفاً أصلاً بمبادراته الإنسانية التي خصّ بها كل المنضوين تحت لوائه ودائماً من خلال كرة القدم التي جعل منها رسالة إنسانية. هي الإنسانية التي تجلّت بأبهى صورها من خلال الكرة وروحها الجماعية، فكان المنتخب الألماني مثالاً صارخاً لهذه المقولة عندما واجه أفراده الأزمة بجمع 2,5 مليون يورو بفضل نجوم مثل القائد مانويل نوير، ليون غوريتسكا، جوشوا كيميتش، طوني كروس، مارك - أندريه تير شتيغن، إيلكاي غوندوغان، وماتياس غينتر، وذلك بدعم مباشر من الاتحاد الألماني الذي يُعدّ أكبر الاتحادات عالمياً لناحية عدد اللاعبين الموقّعين على كشوفات فرقه.

دعم هادي ومعنوي

الأمر لم يتوقف عند الجانب المادي بل لجأ مدرب «المانشافت» يواكيم لوف إلى توجيه رسالة توعية إلى الناس لتغيير نمط حياتهم بعد وقوع الكارثة التي توقّعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن تصيب 70% من الألمان. كما أن لوف مع مدير المنتخب أوليفر بيرهوف أبديا استعدادهما لتقديم راتبيهما من أجل المساهمة في مكافحة الوباء. المانيا ورغم أنها كانت الأخيرة بين كبار القارة كروياً التي تأثرت كرة القدم فيها بوصول الـ«كورونا» إليها، كان التحرك فيها واسعاً، ففي موازاة مبادرة المنتخب الألماني، كان بعض لاعبيه انفسهم مثل كيميتش وغوريتسكا يجمعون 2 مليون يورو بمبادرة عنوانها «تركل كورونا»، إضافةً إلى نصف المبلغ جمعه النجم البولندي روبرت ليفاندوفسكي وزوجته.

> تبرّع لاعبو كرة القدم في اوروبا باكثر من 10 ملايين دولار حتى الآن لدعم القطاع الصحي

والأكيد أن ألمانيا لا تحتاج الآن إلى المساعدة بقدر ما تحتاج إليها إيطاليا، وهي أكثر البلدان التي سُجّلت فيها إصابات في أوروبا. لكن الصدمة التي أصابت الكل هناك وخصوصاً فرق الـ«سيري أ» التي تبيّن أن هناك لاعبين مصابين في صفوفها، لم تمنع نجومها من القيام بمبادرات لمساعدة المستشفيات والطواقم الطبية التي تحتاج إلى أجهزة التنفس وغيرها من المستلزمات الطبية. باعداد ضخمة، فكان نجم نابولي لورنزو إينسيني مبادراً بتقديمه 100 ألف يورو للنظام الصحي، بينما تبرّع رئيس يوفنتوس أندريا أنييلي مالك شركات «فيات»، «كرايسلر»، و«فيراري»، إضافةً إلى شركات أخرى، بـ10 ملايين يورو بين مبالغ مالية وأجهزة مساعدة. والخطوة الأخيرة كانت حاضرة أيضاً في مبادرة بطل العالم السابق للدراجات النارية فالنتينو روسي الذي قدّم 20 وحدة من أجهزة التنفس للمرضى.

وفي وقتٍ شرع فيه نادي روما في إطلاق حملة لجمع التبرعات وقام بإرسال مستلزمات الوقاية بمختلف أنواعها إلى مستشفيات العاصمة، تحرّك النجوم الكبار مجدّداً وعلى رأسهم نجم ميلان السويدي زلاتان إبراهيموفيتش الذي فتح الباب لمساعدة الأطباء في المدينة الشمالية عبر تبرّعه بمبلغ 100 ألف يورو، هادفاً للوصول إلى المليون يورو، ومهدداً الوباء بشكل طريف بقوله: «إذا لم يأتِ كورونا إلى زلاتان فإن زلاتان سيأتي إليه»، في إشارة منه إلى الحملة التي يقوم بها للقضاء على الفيروس المستجد.

أما نجم يوفنتوس البرتغالي كريستيانو رونالدو فقد وضع إمكاناته في تصرّف بلاده من خلال فتحه الباب أمام استخدام الفندق الذي يملكه في حال دعت الحاجة إلى استقبال المرضى. لكنه لم يكتفِ بهذه الخطوة بل إنه سيقوم بالتبرع ودعم خطوة مدير أعماله جورجي مندوبش الذي قام بتقديم تجهيزات إلى المستشفيات على نطاق واسع.

واتسعت الرقعة طبعاً في إيطاليا مع إطلاق كل فرق الدرجة الأولى حملات لجمع التبرّع يتوقّع أن تصل مبالغها إلى الملايين التي قدّم مالك ميلان السابق ورئيس الوزراء السابق سيلفيو برلسكوني 10 ملايين منها إلى لومبارديا الموبوءة، وذلك لتأمين 400 سرير لغرف العناية المركّزة، والتي لم تعد تحتمل أعداد المصابين.

والمساحة الطبية المؤمّنة هي مشكلة فعلاً، وهو ما دفع نادي تشلسي الإنكليزي ومالكه الملياردير الروسي رومان أبراموفيتش إلى تقديم الفندق الخاص بالنادي لمدة شهرين إلى العاملين في القطاع الطبي.

المصيبة جمعت الكل وحوّلتهم إلى فريق واحد بالفعل، فها هو «كورونا» يوحّد غريمي مدينة مانشستر أي السيتي واليونايتد حول قضية وطنية واجتماعية فتقاسما 100 ألف جنيه استرليني لمدّ «بنك الغذاء» بالمساعدة لكي لا تكون الأزمة في مكان وتصبح في مكان آخر مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل ومنسوب الفقر.

الأندية الأوروبية حائرة
ما هو مصير عقود اللاعبين؟

ساهم تعليق الدوريات الخمسة الكبرى لكرة القدم بسبب فيروس كورونا، إضافةً إلى دوري ابطال اوروبا والدوري الاوروبي، «بتكدس» المباريات على الأندية في حال استئناف المنافسات لاحقاً. التعليقات المستمرة وضعت الأندية في موقفٍ حرج. وهي تنتظر قرار هيئة كرة القدم الأوروبية لتحديد مصير الدوريات، كي يتسنّى لها التعامل مع المشاكل التي عصفت بها أخيراً. من أهم تلك المشاكل، مصير اللاعبين الذين تنتهي عقودهم مع نهاية الموسم الحالي

حسين فحص

وضعت أغلب الدوريات في وقتٍ سابق موعداً «أولياً» لعودة الحياة إلى ملاعبها، غير أن هذه المواعيد تبقى قابلة للإرجاء تبعاً لتداعيات انتشار فيروس كورونا. هكذا، سيتأثر العديد من اللاعبين والأندية سلباً، في ظل الكم الهائل من العقود التي تنتهي بحلول شهر يونيو/ حزيران، وسط الضبابية السائدة عن مستقبل الموسم الكروي.

في ظروفٍ طبيعية، تبدأ المفاوضات بين اللاعب الذي يشرف على إنهاء عقده، مع أندية أخرى، فور استحقاق تاريخ انتهاء العقد. لاعبون مثل زلاتان إبراهيموفيتش، ويليان، بيدرو رودريغيز، دانيفيد سيلفا وغيرهم... تنتهي عقودهم مع نهاية الموسم الحالي. وفي ظل تعليق الموسم وعدم معرفة مصير الدوريات، يبقى السؤال الأبرز: ماذا سيحصل لهؤلاء اللاعبين؟ كجزء من جهودها لإيجاد بعض الحلول حول المشاكل المترتبة على انتشار فيروس كورونا على الصعيد الكروي، وضعت «فيفا» فريق عمل مختص للقيام بـ«تعديلات ضرورية أو إعفاءات مؤقتة» بشأن اللاعبين الذين تشرف عقودهم على الانتهاء مع نهاية الموسم الحالي، وهي تسهيلات تقضي بتعديل فترات التسجيل للحؤول دون حصول مشاكل بين اللاعبين والأندية.

وقد شدد مؤسس شركة المحاماة الرياضية «Atfield»، سفين ديميوليميستر، على ضرورة القيام بتغييرات تنظيمية وقانونية «إذا ما أرادت بعض الأندية تمديد عقود لاعبيها لفترة زمنية محددة، للحؤول دون الخسارة أو التأثير السلبي على اللاعب والفريق» . ثم أضاف أنه «في معظم الدوريات تعد عقود اللاعبين عقود عمل، ما يجعل من اللاعبين أصحاب السلطة في هذه الحالة. من ينتهي عقده وفق التاريخ المحدد هذا الموسم من المرجح أن يغادر، لكن ذلك سيأتي مع تكلفة».

وأوضح سفين أن «أي لاعب يتعرض لإصابة خلال فترة التمديد قد يضع مستقبله المهني في خطر، ما يرجّح عدم قبول اللاعبين بالتوقيع على عقود مؤقتة بلا ضمانات». وهو ما دعمه أحد وكلاء اللاعبين خلال تصريحه لـ«Sportsmail»: «لماذا أنصح لاعبي بالموافقة على تجديد عقده بصورة مؤقتة؟ من الممكن أن يصاب في ذلك الوقت وسيُمنع بالتالي من التوقيع مع نادٍ آخر».

هكذا، بات من المرجّح أن يلعب ولاء اللاعبين دوراً بارزاً في مسألة بقائهم. ظهر ذلك جلياً في حالة اللاعب البرازيلي ويليان الذي أعرب عن رغبته في البقاء مع تشلسي إذا أرادت إدارة النادي اللندني ذلك، لكن ماذا عن اللاعبين الذين وقّعوا مع أندية أخرى في وقت سابق على أن ينتقلوا إلى ناديهم الجديد مع نهاية الموسم الحالي، كما الحال مع حكيم زياش مثلاً؟

> هناك عدد كبير من اللاعبين الذين تنتهي عقودهم الصيف المقبل ويبدو مصيرهم غير واضح

أوضحت صحيفة «دايلي ستار» البريطانية في هذا الصدد أن «زياش مجبر بموجب عقده مع تشلسي على الانضمام رسمياً إلى الفريق اللندني بدءاً من يوليو المقبل، ما قد يسبب مشكلة لأياكس وتشلسي أيضاً» مضيفةً أنه «قد لا يتمكن من اللعب لأي من الناديين نظراً إلى عدم معرفة مصير الدوريات». قد يتم الاتفاق عبر تسوية بين تشلسي وأياكس في حال استئناف الدوريات لاحقاً.

تبدو خطوة الاتفاق على منح اللاعبين عقوداً مؤقتة هي الأقرب في حال إجماع هيئات وسلطات كرة القدم، رغم منطقية الاقتراح، ستكون خطوة صعبة على العديد من الأندية «الصغيرة» التي يتوجب عليها صرف مستحقات غير مدفوعة، حيث ستُجبر بعد التمديد على دفع أموال إضافية ستؤدي إلى حصول عجز في خزائنها. لا تزال المقترحات قيد الدراسة، وسوف تتضح أكثر معالم القرارات بعد نهاية هذه الأزمة، وتقرير مصير الدوريات.

من المقرر ان ينتقل حكيم زياش إلى تشلسي الصيف المقبل (أ ف ب)

حول العالم

لوكا كيليان: شعرت بالخوف من كورونا

كشف لوكا كيليان، أول لاعب ألماني من الدرجة الأولى أصيب بفيروس كورونا أنه شعر «بالخوف» في بادئ الأمر قبل أن يتعافى كلياً. وقال كيليان لاعب داربورن متذيل ترتيب دوري بوندسليغا في مقابلة نشرتها صحيفة «فستفالن بلات» المحلية أمس الاثنين: «بدأت الأمور في العاشر من آذار/ مارس مع شعور بحساسية في الحلق. وفي اليوم التالي، بدأت أشعر بأوجاع في الرأس لكني واظبت على التمارين». وتابع «وفي 12 آذار/ مارس بدأت أشعر بصعوبة في التنفس ثم أصبح الأمر أقوى في اليوم التالي. حرارة مع رجفة قوية. في تلك اللحظة شعرت فعلاً بالخوف للمرة الأولى. استمر الأمر لأربعة أيام قبل أن تنخفض حرارتي ثم بدأت أشعر بتحسن تدريجي من يوم إلى يوم».

وناشد اللاعب الجميع بالتزام تعليمات السلطات الصحية في البلاد، وقال في هذا الصدد: «أستطيع الآن أن اتقاسم تجربتي، فأنا رياضي وفي حالتي الصحية جيدة لكن توجب عليّ أن أكافح بقوة هذا الفيروس. بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعانون من أمراض معينة، فإن ذلك قد يشكل خطراً على حياتهم». ولم يدخل كيليان المستشفى للعلاج لأن والدته ممرضة وقد اهتمت به في منزلهم الكائن في مدينة دورتموند، وختم قائلاً: «لو بقيت وحيداً في بادربورن لكنت ذهبت إلى المستشفى».

كندا لن ترسل رياضيها إلى الالعاب الاولمبية

أعلنت كندا رسمياً أنها لن ترسل رياضييها للمشاركة في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية المقررة في طوكيو من 24 تموز/ يوليو إلى التاسع من آب/ أغسطس المقبل بسبب فيروس كورونا المستجد. وأصدرت اللجنة الأولمبية الكندية بياناً أكدت فيه «أن اللجنتين الأولمبية والبارالمبية وبمساندة من قبل رياضييها، منظماتها الرياضية وحكومة كندا، اتخذت القرار الصعب بعدم إرسال فرقها للمشاركة في الألعاب الأولمبية والألعاب البارالمبية في صيف عام 2020». وأضافت «تطالب اللجنتان اللجنتين الأولمبية والبارالمبية الدوليتين ومنظمة الصحة العالمية بتأجيل الألعاب لمدة عام». وباتت كندا أول دولة تعلن رسمياً عدم إرسال رياضييها للمشاركة في ألعاب طوكيو ليزداد الضغط على اللجنة الأولمبية الدولية واللجنة المنظمة المحلية لاتخاذ قرار التأجيل.

استراليا: صحة الرياضيين اهم من الاولمبياد حاليا

قالت اللجنة الأولمبية الأسترالية إنه يجب على رياضييها الاستعداد للمشاركة في دورة ألعاب طوكيو خلال 2021. وقالت اللجنة الأولمبية الأسترالية في بيان: «تثق اللجنة الأولمبية الاسترالية أن رياضييها في حاجة الآن إلى منح الأولوية لصحتهم ولصحة من حولهم وضمان العودة إلى عائلاتهم». وأضافت اللجنة الأسترالية أنها عقدت اجتماعاً صباح أمس الاثنين واتفقت بالإجماع على أنه لا يمكن تشكيل بعثة في مثل هذه الظروف. ويأتي إعلان أستراليا بعد دقائق من بيان اللجنة الأولمبية الكندية بأنها لن ترسل بعثة للمشاركة في دورة الألعاب في 2020.

على الغلاف

الحب حين يفقد حواسه... والعزلة الواقفة على أطلال العالم

هنا تتمازج كل الاحاسيس والمشاعر المتناقضة: العشق والحب والحياة من جهة والموت والمرض والعزلة والالم من جهة أخرى. تنتفي الحدود بين العالمين الخارجي والداخلي، ويستحيل جسد الإنسان وعقله ساحة معركة وحرب. افلام قد تكون حزينة وكابوسية، يسترجع بعضها حقبات تاريخية ماضية، يرتجع صداها في زوايا الراهن! إليكم بعض الاعمال التي قاربت الحبّ في زمن الكارثة، كما العزلة التي نعيشها اليوم

شفيف طبارة

«الإحساس الكامل»

(Perfect Sense ـ 2011) ديفيد ماكنزي

كثيرة هي الأفلام التي تشير إلى نهاية العالم، وغالباً ما تكون غنية بالمغامرات والعاطفة، محملةً ببطال شجعان يواجهون كوارث طبيعة أو حرباً أو مخلوقات فضائية. في أحيان أخرى، قد تكون حزينة، يغزوها شعور الحزن الطبيعي بفقدان الحياة. «الإحساس الكامل» يقدم نهجاً خاصاً لهذا الموجود: فقدان الحواس. في فيلم الاسكتلندي ديفيد ماكنزي، تتخذ النهاية منحى مختلفاً، تبدأ من داخل الناس وتظهر آثارها على العالم الخارجي. يفقد الناس حواسهم تدريجاً. يبدأ الأمر بأزمات عاطفية، وحزن المرء على أخطائه، وغضب من قصور الآخرين وصولاً إلى فقدان الحواس. تختفي حاسة الشم، ثم التذوق ثم جميع الحواس!

ما يحصل كان له تأثير مباشر على مايكل (ايوان مغرغور) وسوزان (أيفا غرين). هي اختصاصية في علم الأوبئة، ترى الحالات الأولى من هذا المرض الجديد الذي يتفشى في غلاسكو. شقتها مقابل عمل مايكل، مطعم راق حيث يعمل طباخاً. لا يهتم مايكل بالعلاقات الجدية وينتقل من علاقة عابرة إلى أخرى. ذات مساء، يلتقيان، فيدعوها إلى العشاء في المطعم الفارغ لأنّ الناس ما عادوا يخرجون لتناول الطعام خوفاً من المرض. في هذه الليلة، يكتشفان الكثير لبعضهما، من حزن على اشخاص، إلى أخطاء ارتكبت... يقضيان الليلة في منزله، ثم يصاب بالمرض. وفي صباح اليوم التالي يفقدان حاسة الشم. «الإحساس الكامل» هو قصة حب ضمن سيناريو نهاية العالم. فكلاهما مندمجان بشكل لا ينفصل. عندما يتدهور العالم الخارجي، يقترب مايكل وسوزان من بعضهما أكثر. وهنا يأتي العالم الميلودرامي الذي ينتقل إليه ماكنزي بمهارة، فلا يدع شخصياته تتراجع كثيراً عاطفياً وفي الوقت نفسه يبقيها هشة وضعيفة. تُسرد القصة بشكل شاعري. تبدو الكارثة الحسية بعيدة في البداية، لكنها تصبح حقيقية وحتمية. الوعي بأن الوصول إلى نهاية الحواس، يغزو لحظاتهما الحميمية، ما يؤدي إلى دخولهما عالماً جديداً مثيراً بلا حواس.

«الوشاح المطلي»

(The Painted Veil ـ 2006) ـ جون كوران

العلاقات العاطفية ليست سهلة دائماً. في بعض الأحيان، هناك أخطاء، سوء فهم متبادل وقرارات قد تؤدي إلى نهاية العلاقة... هذا ما تقوله كيتي (ناومي واتس) التي بالكاد تعرف والتر (إدوارد نورتن)، ولا يبدو أنها تحبه، لكنها تقبل عرض زواجه للهروب من الضغوط العائلية. والتر عالم جراثيم، يعمل في الصين منذ أن التقى بها للمرة الأولى في حفلة. هي مليئة بالحياة تحبّ التحدث والاختلاط والعزف على البيانو. هو، متحفّظ إلى حد ما، قليل الكلام، يكرّس حياته للعمل. يقيمان شهر عسلهما في البندقية، ويعيشان في شنغهاي عام 1925. هناك، تلتقي كيتي بتشارلي (بيف شرايبر) نائب القنصل البريطاني. شيء ما في تشارلي يسحر كيتي، على الأقل جنسياً. يتحرك الباب أثناء وجود الاثنين في السرير، ما يدفع كيتي إلى الاشتباه بأن زوجها اكتشف خيانتها. لكنه كتوم لا يكشف الوضع على الفور ويتحمل فشل الزواج. مع ذلك، لا ينسى الحادث، فيقرر الذهاب والتطوع كطبيب وباحث في أرض بعيدة على حافة نهر، في منطقة ريفية تعاني من تفشي الكوليرا. يتطوع بقصد اصطحاب كيتي معه. وعلى الرغم من رفضها في البدء، إلا أنها تذهب معه. هناك، في تلك المنطقة الشاعرية الملوثة بالموت وعنف القوميين ضد البريطانيين، ووباء الكوليرا، تنشأ شراكة جديدة بين كيتي ووالتر غير الحب. بيئة شاسعة وقاتلة، تجبر الطرفين على اجتياز المصاعب والانفتاح على التسامح. وسط الآلام والمعاناة والموت وفشل الزواج، هل سيجدان العلاج لعلاقتهما قبل فوات الأوان؟ الفيلم هو ولادة جديدة لامرأة تواجه نفسها وقراراتها وواقعها الصارم. رحلة تتّسم بالندم، والألم، والموت وبعض جرعات الانتقام عبر أقاليم جميلة. بدأ والتر وكيتي يفهم بعضهما وفهم اللحظات الحميمة التي نادراً ما تشاركاها. المخرج الأميركي جون كوران يقدم «الوشاح المطلي»، مستنداً إلى كتاب بالعنوان نفسه للروائي ويليام سومرست موم. فيلم روائي خيالي يتميز بمشاعر حقيقية. فوالتر يحتقر نفسه لأنه أحبها. وهي تشعر بأنها عديمة الفائدة. إنها علاقة زوجية معقدة، بشخصيات معقدة في بيئة ضارة. كيتي ووالتر يرتكبان الكثير من الأخطاء، يخطئان في الحكم على شخصية ومشاعر بعضهما، ويخطئان في الأفعال. مع ذلك، فإنهما قادران على إدراك هذه الأخطاء، مع الموت والحرمان اللذين يحيطان بهما وقد أسهما في تغيير السلوكيات. هناك شيء من الضيق والكرب في القرية، يجعلنا نشم الرائحة المتعفنة التي تملأ المكان. ولكن هناك أيضاً ألفة ما، وتفهّم وتقبّل ونظرات تصارع المشاكل والموت. كل شيء في الفيلم يتمازج: الحب والمشاكل والمرض والموت لتولد لحظات مؤثرة، تتدفق فيها المشاعر على طبيعتها.

«سينكدوكي، نيويورك»

(Synecdoche, New York ـ 2008) ـ تشارلي كوفمان

«سينكدوكي، نيويورك» أول فيلم من إخراج الأميركي تشارلي كوفمان، مليء بالمواضيع التي يمكن وضعها تحت خانة علم النفس والتحليل النفسي. شريط يحاكي الموت، والوحدة... عن متلازمة وهم كوتار أو متلازمة الجثة المتحركة، ومتلازمة كابجراس. من الصعب إدراك ما يحصل أمامك بسهولة. كانك في جلسة علاج معقدة. أبدع كوفمان في كتابة السيناريو، كما عودنا على أفكاره في سيناريوات جنونية سابقة. وبكل تواضع، نجح في إنتاج عمل يستحيل إنتاجه، وصَور حياة لا يمكن تصويرها. بأخذنا الفيلم، إلى الحياة البائسة للمخرج المسرحي كادن كوتارد (فيليب سيمور هوفمان) الذي هجرته زوجته وحرمته من طفلته. أما الطبيبة النفسية، الذي لجأ إليها كي يجتاز محنته، فتركّز على بيع كتابها أكثر من تقديم العلاج المناسب لحالته. لا تقف الأمور عند هذا الحد. يحاول كوتارد الدخول في علاقة غرامية، لكنها تنتهي قبل أن تبدأ. يصاب المسرحي، بحالة مرضية غامضة وغير مألوفة تؤدي إلى ضعف الوظائف الحركية للجسد، تصل لاحقاً إلى شلل الأعضاء. رغم كل هذه العوائق، يبقى كوتارد مصراً على إنتاج عمل مسرحي ضخم. بمضي كامل حياته وهو يؤسس مسرحاً، يشبه مدينة نيويورك، فيبدأ ببناء مدينته، داخل مستودع كبير. يستقطب عدداً من الممثلين والممثلات، ويطلب منهم إكمال بقية حياتهم داخل هذا المسرح، والعيش بطريقة طبيعية هناك. تجتمع في المسرحية كل أحلام وطموحات كوتارد، حتى يصل به الأمر إلى جعلها نسخة طبق الأصل عن حياته بدفن نفسه بداخلها. هي المسرحية المتارجحة بين الواقع والخيال، عن التشابك المحتم بين الحياة الحقيقية والحياة المسرحية. ليس هناك سوى خيط رفيع يفصل بينهما، ويصعب إدراكه.

سينكدوكي، هو المكان الذي نعيش فيه، العالم الخاص لكل شخص منا. نحن لسنا سوى جزء في حياة الآخرين، وهم بدورهم جزء من حياتنا. ففي أي حياة نعيش؟ ماذا سنكون في ما بعد؟ وماذا يريدون هم منا؟ وماذا تريد الحياة؟ تبقى هذه الأسئلة تدور في أذهاننا، لتشكل محور عالمنا. مع مرور السنين، نلتفت إلى الخلف لنقيّم أعمالنا، أفكارنا، قراراتنا، ونحاول تصحيح الأخطاء السابقة، ونسعى لتغيير الاتجاهات. لكننا لا نصل إلى نتيجة ولا نخرج راضين. أما الحياة فهي لغز، والحل مستحيل. ناتي بمفردنا إلى الحياة، نستّم، ونموت وحيدين. وخلال هذه المسيرة، نحاول كسر الوحدة أو اجتيازها. هذا ما حاول كوفمان إظهاره، عبر حياة معقدة، مزدوجة، لكوتارد الذي يحاول بناء موقع يحاكي المدينة بشكل حقيقي لكن ضمن إطار مسرحي.

فيلم يمزج السريالية بالواقعية، يطرح أمامنا مشاعر غير واضحة، وأفكاراً حادة وصعبة. يثير العديد من التساؤلات عن طبيعة الجنس البشري، وطريقة التواصل مع الآخرين. يكشف عن إرضاء «الأنا»، وحب الذات... كل ذلك من خلال مسيرة حياة رجل واحد.. رجل واحد فقط.

«الختم السابع»

(The Seventh Seal ـ 1957) ـ انغمار بيرغمان

الطاعون، الموت الأسود ضرب أوروبا في منتصف القرن الثاني عشر. وضرب السويد عندما عاد انطونيوس بلوك (ماكس فون سيدو) من الحروب الصليبية. ذهب إلى الأراضي المقدسة كمحارب شاب مؤمن، وعاد مدمراً من الشك وعدم اليقين. فكرة أنه قد لا يكون هناك إله، لا تطاق بالنسبة له. عندما يقف الموت (بينغت إيكروت) فجأة أمامه... يطلب الدليل ويتحدى الموت في لعبة شطرنج. مثل أي صانع أفلام عظيم، إنغمار بيرغمان يقدم التساؤلات، لكن ليس بالضرورة الإجابات. فيلمه هو جزء من النقاش الذي دار بين الفنانين والفلاسفة في تلك الحقبة. المجتمعات خرجت وما زالت من فترة صادمة تجبر الجميع على إعادة النظر في المعتقدات الراسخة حول الحضارة والدين ومكاننا في الكون. بيرغمان وقتها رأى أوجه الشبه بين وقته والعصور المظلمة وخلق استعارة لمعالجة قضية حديثة. «الختم السابع» واحد من الأفلام التي تبدو مالوفة تماماً للناس في جميع أنحاء العالم، سواء شاهدوه، أو شاهدوا فقط الصورة الشهيرة لمشهد لعبة الشطرنج، التي انطبعت في ذاكرتنا الجماعية من خلال عقود من التقليد والمحاكاة الساخرة. عُرض الفيلم عام 1957، لمخرج يصنع أفلاماً شخصية حول عدم الأمان، والمخاوف، والذكريات. فيلمه يقف كنقاش فلسفي حاد حول وجود الله وما ينتظرنا بعد الموت. عمل فني يمسك المشاهد من العنق، مؤمنين وغير مؤمنين، لا يطالب بالإيجابيات بل بالاعتراف بأن هذا أهم سؤال، السؤال الوحيد: ما هو الوجود، ولماذا يوجد كل شيء؟ حتى بعد كل هذه السنوات، لا يزال الفيلم معياراً لا تشوبه شائبة حول المعضلات الأخلاقية. يقدم المخرج السويدي نظرة عميقة إلى العقليات وطرق التفكير والحياة عندما كان الطاعون منتشراً في جميع أنحاء الأرض، والناس يتساقطون مثل الذباب. يقدم نظرة بانورامية لمجتمع من العصور الوسطى يعيش في ظل الموت (تماماً مثلنا نحن في العالم الحديث). يتضمن الفيلم القديسين والمخطئين وغير المؤمنين والأبرياء والفقراء والإغنياء، ونشاهد الطريقة التي يتعامل بها هؤلاء مع العنف والظلم في عالمهم الذي هو مرآة لمعضلاتنا الوجودية. نحن نواجه الرعب، الاكتئاب، والأمل. كل الشخصيات قادرة على الارتياح مع بعضها، تجد السعادة في هذا الشعور المشترك بالوحدة والياس. فيلم يسمح لنا بلطف الجلوس ومشاهدة شخصيات أخرى تستثمر طاقتها في أفكار المرض والموت والخروج بفكرة عامة عن كيفية تأثيرهما علينا. يعرف بيرغمان جيداً الأسئلة المتناهية الصغر التي تاتي من الغوص في أعماقنا النفسية وشكوكنا وإحباطاتنا في الحياة. ورغم أنّه استجوب نفسه مراراً في أفلامه اللاحقة، إلا أنّه لا يقدم إجابات أبداً، بل حرية السؤال.

متوافر على YouTube the seventh seal

«نفور»

(Repulsion ـ 1965) ـ رومان بولانسكي

كارول (كاترين دونوف)، فتاةٌ خجولة لأقصى الحدود، عشرينية تعاني وسواساً قهرياً بالنظافة والترتيب، وعذراء تعاني رهاب الذكور. تتقاسم الشقة مع شقيقتها إلى أن يخترب روتين حياتها الرتيبة مع مغادرة الأخيرة في إجازة مع عشيقها المتزوج. تبقى كارول وحيدة بوجه وساوسها العويصة. تضطر لملازمة المنزل بعدما واجهت مشكلة في العمل. من هنا يبدأ عقل الصبية بالتفكك، بل يمحو الخيط الفاصل بين الواقع والخيال. ها هي تنغلق على نفسها أكثر فاكثر، تنزوي بين الجدران الأربعة. كلّ شيء في الخارج بات معادياً لها، وليس فقط الرجال. عندما تبدأ الهلوسة، يتكاثر أعداؤها المتخيلون حتى داخل منزلها. في غرفة نومها مغتصبون، في الجدران أيادٍ تتلمّسها، الهاتف يترصّدها أيضاً، لا يكفّ عن الرنين حتى تقصّ سلك الهاتف، فتقطع بذلك آخر اتصال لها بأرض الواقع. تدبّ الروح في المنزل، روحٌ مزعجة ومؤرقة، لكنّ هذه الشقة التي كانت ماوى مملاً وعازلاً منفذاً عن مخاوفها الكثيرة، تصبح أعظم معذّبيها. إن كان الرجل «العدو» خارج المنزل، فهو الآن يخترق كل غرفة في الشقة، يتجول بثقة وأحياناً بكثير من العنف. يجتاحها المكان، يصبح خانقاً لا بل معادياً ومعتدياً، فتتدهور حالة كارول النفسية والعقلية، تفقد السيطرة تماماً ويضيع عقلها بين تهيؤاتها وخيالاتها المرعبة. بيئة مخيفة قاتمة، والأكثر رعباً أن الأبعاد تصبح متغيرة، تتوسع الجدران ثمّ تضيق، تكبر الغرف ثم تصغر.. يسجننا منزل كارول الذي لم يعد فائق الترتيب، نخاف، نرتعب، نصبح في حالة مشوشة، نتسمّر نراقب حال كارول يسوء ونتيقّن أن النتيجة لن تكون إلّا كارثية.

«نفور» فيلم رومان بولانسكي الثاني، لكنه الأول بالإنكليزية. ليس مجرّد فيلم رعب، بتخطى ذلك باشواط. نحن أمام رعب نفسي عميقٍ ومؤثر. لا يعرض فقط كيف تجنّ كارول، بل يصمّ آذاننا في ضجيج حالتها العقلية. يضيّع رشدنا في سوداوية هلوساتها، حتّى يتهيأ لنا أن المشكلة تكمن فينا. كل شيء في الفيلم نراه بأعين وذهن كارول. لهذا السبب ننغمس تماماً في حياتها ووضعها النفسي، منذ البداية مع الروتين القاتل إلى آخر لحظات جنونها. صحيح أننا نندمج بحواسها، لكنّ الأجمل هو دخولنا المبهر لكن العاصف في ثنايا عقلها ومرضها المزمن. ومثل الكثير من أعمال بولانسكي، الجنس لا يأتي عنصراً حسياً جميلاً مكمّلاً، بل هو عنصرٌ محرّك، عقدة يجب تفكيكها وتفصيلُ لا يجدر إغفاله لفهم الحالة.

«نفور» فيلم رعب نفسي، غير مريح طبعاً وهذا هو المطلوب. هو سرد متأرجح بين الواقع والخيال، بين الحقيقة والسريالية، بين كثير من التناقضات، استثنائي فنياً يوهمنا ببراعة بأن الكاميرا داخل عيني كارول. هاتان العينان اللتان بدأ بولانسكي منهما المشهد الأوّل، ثمّ رمانا داخلهما طوال الفيلم، ليقحمنا داخل عقل كائن معقّد مريض، ليعلّقنا في بحثٍ منهكٍ عن الأسباب والدوافع، ثمّ يلقي بنا متهكّماً وربما جاداً، أمام صورة كارول الطفلة ذات العينين البريئتين.

Repulsion على أمازون برايم و YouTube

«رجل ينام»

(Un homme qui dort ـ 1974) ـ جورج بيريك وبرنار كيسان

تأملي، كئيب، ثقيل... كأنه دراسة أجراها شخص اتضح فجأة أنه «فائض عن الحاجة» في نظام الحياة الحالي. رافض للعالم الخارجي، منغمس ببطء في الانفصال الذاتي، ينجرف تدريجاً إلى منطقة اللامكان واللامبالاة. هنا لا يتم فقط قمع الشخصية من قبل المدينة والحياة، لكن هناك أيضاً اضطهاد عقلي ذاتي. الفيلم الفرنسي مزيج بين التصوير السينمائي والأدب والفنون البصرية. هو كمقالة سمعية وعدد من الصور التي تبدو كأنها غمزة. صوت وكلمات تمثل العبث الروتيني للحياة اليومية، التي تبدو اليوم عدوانية وغادرة. إذا خفضنا الصوت، يمكننا الاستمتاع بالصور المتحركة التي تعطي انطباعاً عن الواقع الحي. وإذا أغلقنا أعيننا، يمكننا الاستماع إلى صوت نسائي لطيف يقرأ النص من كتاب جورج بيريك. لكن معاً، يقدم الصوت والصورة فيلماً حول الوحدة واللامبالاة والصمت الذي نختاره عندما لا يكون هناك مجال للكلام في منتصف حياة تركتنا منفصلين عنها. لا يمكن وصف الفيلم بطريقة تعبر عن مضمونه، ويصعب الكتابة عنه. لكن عندما نتركه يتحدث عن نفسه، سنفهم حتماً لماذا نتذكر فيلماً مماثلاً ونكتب عنه في أيامنا الحالية، ولماذا كل هذا الصمت الذي يسوّرنا. يمكن للسينما أن تصف كل ذلك بادق تفاصيله. في ما يلي مقطع من الفيلم ومن الكتاب الذي يحمل الاسم نفسه علّه يوضح أكثر ما نمر به اليوم:

«في مثل هذا اليوم، بعده بقليل، قبله بقليل، تكتشف من دون أن تُفاجأ أن خطأ قد حدث، وأنك لا تعرف كيف تعيش ولن تعرف ذلك أبداً. شيء ما انكسر. لم تعد تشعر بشيء. إحساسك بوجودك، الانطباع بانتمائك للعالم أو الوجود فيه، بدأ يبتعد عنك. يندمج ماضيك وحاضرك ومستقبلك. عمرك 25 عاماً، ولديك 29 سناً، وثلاثة قمصان وثمانية جوارب، و500 فرنك شهرياً تعيش بها، وبعض الكتب التي لم تعد تقرأها، وبعض التسجيلات الموسيقية التي لم تعد تسمعها. لا تريد أن تتذكر أي شيء آخر. تجلس هنا ولا تبغي سوى الانتظار حتى لا يبقى ما يُنتظر. تعود إلى غرفتك، وتخلع ملابسك، وتتزلق بين الملاءات، وتطفئ الضوء، وتغمض عينيك. الآن هو الوقت الذي تتجمع فيه نساء الحلم بسرعة، ويخلعن ملابسهن بسرعة كبيرة حولك، وهو الوقت الذي تعيد فيه قراءة كتب الغثيان التي قرأتها ألف مرة من قبل، عندما تقذف وتدور لساعات من دون الحصول على النوم. هذه هي الساعة التي تفتح فيها عينيك على مصراعيها في الظلام، وأنت تتلمس يدك نحو قدم السرير الضيق بحثاً عن منفضة السجائر، أعواد الثقاب، وآخر سيجارة. بهدوء تتلمس تعاستك اللزجة. إن التعاسة لم تقض عليك، بل انسلت على مهل وسحبت بدقة حياتك، حركاتك، ساعاتك، غرفتك، استحوذت على شقوق السقف، على تجاعيد وجهك في المرآة المتشققة، على أوراق اللعب، انسالت بقبح مع قطرات الصنبور، صدى ينسجم مع دقات ساعة سانت روش كل ربع ساعة. كم مرة كررت الإيماءة المبتورة نفسها، الرحلة نفسها التي لا تؤدي إلى شيء؟ كل ما تركته يرجع إليك، صبرك الغبي، والالتفاف الذي يقودك دائماً إلى نقطة البداية. كل ما يهم هو وحدتك: مهما فعلت، أينما ذهبت، لا شيء تراه ذو أهمية، كل ما تفعله، تفعله عبثاً، لا شيء تبحث عنه حقيقي. العزلة وحدها موجودة، في كل مرة تواجهها، وفي كل مرة تواجه نفسك»

متوافر على YouTube Un homme qui dort

رحيله

المقاومة والإصلاح

وليد شرارة

لم تزعزع الهزائم والانهيارات الكبرى التي توالت في العقود الماضية قناعة الراحل الدكتور داوود خير الله، المفكر والخبير الدستوري والحقوقي الدولي، بحق العرب في تقرير المصير والعيش الكريم واحتلال المكانة التي يستحقون بين الأمم. الردة الفكرية والسياسية لقطاع واسع من المثقفين والمناضلين «السابقين» في أقطار الوطن العربي المختلفة، لم تزده سوى تمسك بالثوابت الوطنية والقومية، وهو المقيم في قلب الإمبراطوريّة الأميركية العاتية. وإذا كانت إحدى الفرضيات الرئيسية للمرتدين هي ضرورة «فكّ الاشتباك» مع «العالم»، أي الاستسلام للإمبريالية والصهيونية، للتفرغ لمعارك الإصلاح السياسي والاقتصادي الداخلي، ومكافحة الفساد، ولمواجهة الظلامية الفكرية والدفاع عن قيم التنوير، فإن الراحل الكبير، وعلى النقيض من هؤلاء، اعتبر أن هزيمة الصهيونية والتحرّر من التبعية للإمبريالية هما شرطان أساسيان لتحقيق بقية أهداف المشروع النهضوي العربي على المستوى الداخلي والخارجي. لكن إدراكه لمركزية مهام التحرّر الوطني لم يثنه عن المساهمة الفعّالة في الحوارات والمواجهات الفكرية - السياسية الدائرة في الوطن العربي حول قضايا الإصلاح الفكري والسياسي والاقتصادي والنقد الجذري لاستقالة القسم الأعظم من النخب العربية عن القيام بدورها في الدفاع عن المصالح الحيوية لمجتمعاتها. وكان الدكتور خير الله قد أشار في محاضرة بعنوان «أهم أسباب التخلّف والتفكّك الاجتماعي والهزائم العربية»، ألقاها قبل خمس سنوات في «مركز الحوار العربي» في واشنطن، إلى ما يشكل برأيه «مكمن العلة، وبالتالي أهم أسباب حالة الإحباط التي يعيشها العالم العربي، هي جهل لقيمة أساسية غائبة عن الثقافة السياسية العربية، أي اقتناع المواطن، وبخاصة النخب العربية، بأن عليها يقع عبء حل الإشكاليات ومواجهة التحديات التي تعترضها والتغلّب عليها، وأن يترسّخ لديها وعي عميق لأهمية الربط بين الجهد والنتيجة لتحقيق أي هدف تسعى إليه». وعلى الرغم من إقراره بصعوبة المهامّ المطروحة على عاتق هذه النخب، فإنه يشير إلى ميلها الدائم لتسويغ تقاعسها عبر «تضخيم طاقات القوى الفاعلة والعقبات التي تعترضها، ومؤدّى ذلك كله، بوعي أو بغير وعي، إيجاد المبرّرات لعدم التصدي لها». لقد كان للهزائم المتتالية أمام العدو الخارجي، التي كرّست التجزئة والتبعية، وساهمت في منع بناء دول عربية حديثة وديمقراطية، تداعيات كبيرة على وعي هذه النخب وعلى إرادتها. ولا شكّ في أن تعميم ثقافة الهزيمة والاستسلام في أوساطها كان بين الأهداف المهمة لهذا الهدف. داوود خير الله الذي كان مدافعاً عنيداً عن المقاومة في لبنان وفلسطين، سعى أيضاً إلى تعميم روحية هذه المقاومة في أوساط الرأي العام العربي وبين أجياله الشابّة لشحذ الهمم من أجل النضال ضد الطائفية التي وصفها، في مقال نشره في «الأخبار» بعنوان «الطائفية والمستقبل في لبنان وسوريا» (7 آذار/ مارس 2017)، بـ «العلة الأساس والسلاح الأفتك والأفعل في تدمير المجتمع وتفكيكه في كلا البلدين، معوّمة ومفعّلة بالفساد». وهو كان قد كرّس العديد من مقالاته لمسألة مكافحة الفساد وبين أبرزها «الفساد ومعوقات التطور في الوطن العربي»، المنشور في الكتاب الصادر عن «المنظمة العربية لمكافحة الفساد» بعنوان «الفساد وإعاقة التغيير والتطور في الوطن العربي». لم يهمل خير الله أيضاً الجبهة الفكرية، فهو يعتقد أن تجذّر الطائفية في الوعي العربي يعود بين أسباب أخرى إلى سيادة تأويل متحجّر وظلامي للدين ساهمت في ترويجه الأنظمة والقوى التي لها مصلحة في تغذية وتوظيف الانقسام الاجتماعي الذي ينجم عنه. وهو دعا في كتابه الأخير، «من أجل غد واعد» (2016)، للعودة إلى مساهمات المصلحين الكبار، من أمثال عبد الرحمن الكواكبي وخالد محمد خالد، اللذين قدما تأويلاً مختلفاً للإسلام، في مقابل كتابات فقها، كمحمد بن عبد الوهاب أو أبو الأعلى المودودي. لقد بقي الدكتور داوود خير الله متمسكاً بالأهداف الرئيسية للحركة القومية العربية، ومؤمناً بالصلة العضوية بين إنجاز الاستقلال الحقيقي والوحدة، وبين الإصلاح والتنوير.

قارع الفساد ودافع عن فلسطين وآمن بالتغيير السياسي

داود خير الله: صوت الحق والعقلانيّة والتنوير

انطفا صباح اول من امس، في فيرجينيا، الدكتور داود خير الله المفكّر الخبير الدستوري الدولي، والكاتب والمثقف والحقوقي والاكاديمي. كان هذا المفكر الرؤيوي النهضوي، قامة علمية وفكرية وقانونية، ومن رموز حركة التنوير العربية. كما كان نصير المقاومة، ومدافعاً عن الانسان المظلوم والمقهور أينما وجد. وخصص مقالات قانونيّة عدة للطعن في شرعيّة المحكمة الخاصة بلبنان. «الاخبار» توجّه تحيّة إكبار إلى هذا المثقّف الشجاع الذي واكبه القرّاء لسنوات كاتباً فوق صفحاتنا (*)، يجمع بين المنهجيّة العلميّة والموقف السياسي الصريح من التحديات الحاسمة التي يواجهها لبنان والمنطقة العربيّة

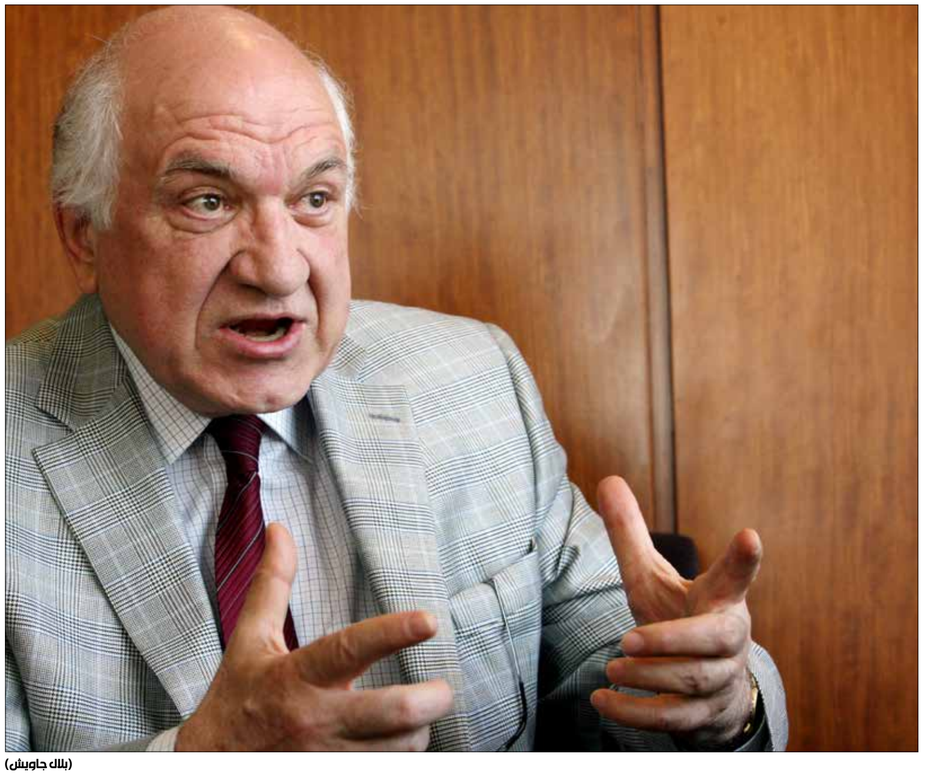
(بلال جاويش)

سركيس أبو زيد*

برحيل داود خير الله، فقدت الجالية العربية في أميركا والعديد من المؤسسات الأكاديمية والإعلامية محاضراً وكاتباً ومحامياً بارزاً، عُرف دائماً بدفاعه عن القضايا العربية، وعن حقوق المواطنين في لبنان والبلاد العربية، وبعطائه الفكري والسياسي الكبير للقضية الفلسطينية ولحقّ المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. رغم التهديدات، كان صوتاً مدوّياً مدافعاً في قلب واشنطن عن حقوق الشعب الفلسطيني ضد مخططات التحالف الأميركي الصهيوني.

كان داود خير الله مدافعاً عنيداً عن الحق والعدالة والكرامة الإنسانية في كل مكان. وكان نصيراً للقضايا الإنسانية العالمية، وصوتاً عالياً بوجه كل اضطهاد واغتصاب للحقوق، ومحارباً شرساً ضد الفساد والطغيان، وداعية لسيادة القانون والنزاهة والاستقامة في إدارة شؤون الحكم على امتداد العالم العربي. لقد كان سيفاً من سيوف الحقّ والعقل في مواجهة كل من اعتبره باطلاً ومتخلفاً في حياتنا العربية.

وبرحيله، يخسر لبنان واحداً من المع اعلامه على الساحة الدوليّة، برأيه في المحكمة الدوليّة).

> **آمن بالهوية الوطنية القائمة على العدالة ورفض الانعزالية التي تُفكك المجتمع وتُعيق بناء الدولة**

قدم الراحل في كتبه وإطلالاته الإعلامية ومحاضراته مساهمات فكرية وقانونية ساعدت على بلورة مفاهيم الديموقراطية، وحكم القانون في العالم العربي. وقد تميز بحجته الدامغة في الدفاع عن القضايا الوطنية، وأهمها: مقاومة المشروع الصهيوني والإرهاب القاعدي الداعشي. لقد جسد الراحل التفاعل الحي بين الأصالة والعولمة، فهو ابن عائلة لبنانية وهو الخبير والباحث، وأحد أعمدة القانون والعدالة في العالم. كان رمزاً في مواجهة النظام الطائفي في لبنان وطبقته السياسية ومكافحة الفساد. آمن بالحق، وبنى على أساسه مفهوم العدالة، وانحاز للمعايير المهنية الشفافة في قضية اغتيال الرئيس الحريري، ورفض كل الممارسات التي انتجت محكمة مشوهة مشكوكاً بإجراءاتها، وبالحكم المتوقع أن تنطق به غرفة الدرجة الأولى أوائل شهر نيسان (إبريل) المقبل، وهو حكم سياسي بامتياز لعلّة في الإجراءات والمعايير التي اعتمدت في الغرفة والمحكمة! (راجع البروز الخاص متجذرة بالوطنية والنضال، ورث منها الأصالة، واكتسب من بلدته بحمدون حب التراث وصلابة الجبل. كما تعلّم في أميركا الوعي العلمي العقلاني. لذلك بنى تفكيره على أنّ السياسة يجب أن تقوم على الأخلاق لا على البراغماتية فحسب، من هنا كانت حربه على الفساد التي بقيت شغله الشاغل طوال حياته.

تكوّنت شخصيته من ركيزتين اثنتين: الحياة القروية في بحمدون التي زرعت فيه قيماً مجتمعية وتراثية عميقة الجذور، وحساً صلباً بقيم العدالة وقدرة راسخة على مواجهة التحديات بمرونة لا تساوم. أما الأثر الذي تركته فيه أميركا، فهو اعتماد المناهج الواقعية الوضعية، فكانت مقاربته تتجلى بالسياسات التشاركية الإنسانية، ورفض الاستسلام والسلبية، فضلاً عن اقتناعه بأن التغيير السياسي لا بد أن يأتي عن طريق العمل العقلاني والقانوني.

انطلاقاً من رؤية فكرية متطورة، غلّب العمل على التنظير، فكانت حياته نضالاً من أجل التنفيذ والتجسيد. لم يكلّ ولم يملّ من إلقاء المحاضرات، وتدبيج المقالات ونشرها في الصحف والمجلات. وكانت له مداخلات في العديد من شاشات التلفزة العالمية والعربية واللبنانية، وخاصة في مسألة الفساد في الحكم، وأهمية الحوكمة النزيهة.

حجر الزاوية في تفكيره، هو الهوية الوطنية القائمة على العدالة واحترام حقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس، رفض الولاءات الجزئية والتيارات الانعزالية، والحركات القائمة على النزعات الإثنية والعرقية التي تُفكك وحدة المجتمع وتُعيق بناء الدولة الوطنية.

وأخيراً لا آخراً، كان الرجل قارئاً نهماً يُواكب التطورات العالمية والنتاج الثقافي والفكري، في العالم ودنيا العرب. كما كان عاشقاً للشعر والأدب العربيين، حافظاً من التراث القصائد والأبيات، ويتمتع بموهبة أدائها في مجالسه. كان دائماً يخلق مناخات مشبعة بالثقافة على مائدته، وهو يتذوق اللقمة الطيبة، وخاصة من المطبخ اللبناني البلدي. لقد فقدنا رجل القانون الشاهد للحق، والمثقف الملتزم الذي عشق الحياة بتجلياتها الشعبيّة حتى رقص الدبكة، وكان يستمتع بالحوار الفكري وتبادل المعارف والكفاح من أجل تحقيق المثل والمبادئ.

*كتب داود خير الله مجموعة مقالات في «الأخبار»، بين 2010 و2017 بشكل أساسي، يمكن العودة إليها على موقعنا

قارع الإمبريالية والصهيونية وفساد الأنظمة

إثر الإعلان عن وفاته في واشنطن، نعته مجموعة من المؤسسات والجمعيات والمثقفين والأصدقاء، تعبيراً عن الحزن والأسى، وتقديراً لدوره ومواقفه.

جاء في بيان «اللجنة الدولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي»:

لقد أمضى داود خير الله حياته مدافعاً عن القضايا العادلة في وجه الطغيان والاستبداد اللذين يطبعان سلوك الإمبريالية والصهيونية، ولم يستوحش يوماً درب الكفاح لقلّة سالكيه، بل بالعكس، فقد زادته المظالم إصراراً على المضيّ قُدماً في التضامن مع الشعوب المقهورة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، وكل من يُشارك هذا الشعب في معركة المصير.

إن لجنتنا الدولية تقدر عالياً ما قدمه في هذا المجال الدكتور داود خير الله، سواء على صعيد المنابر الأكاديمية أو في المؤتمرات الدولية المتخصصة أو في حضوره الإعلامي المتميز بالوقار والجدية والمنطق الراقي.

كما كرس الدكتور خير الله جزءاً من كفاحه المرموق في الدعوة إلى إصلاح النظم السياسية في العالم العربي، وذلك كممر إلزامي لإقامة علاقات سليمة بين الدول العربية، تسمح لها بالتطور نحو الأفضل، وبالاحتفاظ بالعقول والكفاءات الواعدة، بحيث تخوض مجتمعةً معارك التحديث، فتصون استقلالها وتقيم علاقات ندية ومحترمة مع أمم الأرض على قاعدة الاحترام والاعتراف بحقوق الشعوب العربية في تقرير مصائرها من دون أيّ تدخل خارجي أو هيمنة.

■ ■ ■

كذلك وجّه عميد الأسرى السوريين سابقاً في سجون الاحتلال الإسرائيلي صدقي المقت تحية إلى الراحل الكبير جاء فيها:

رحل عنا اليوم، في هذا الزمن الصعب، ونحن أحوج ما نكون إلى من يدافع عن قضايانا، ويرفع صوتنا عالياً. رحل المفكر والكاتب والقانوني الكبير الدكتور داود خير الله، وبرحيله نكون قد فقدنا واحداً من كبار المدافعين بإخلاص وتفانٍ عن كل قضايا العدل والإنسانيه.

عرفته وأنا داخل الأسر من خلال إطلالاته الرائعة والصادقة على المحطات العربيّة، محلّلاً وشارحاً ومدافعاً عن الكثير من القضايا التي كانت تُواجه أمتنا العربية، وتواجه الإنسانية جمعاء.

لقد فقد العدل واحداً من كبار المدافعين عنه، وفقدنا جميعاً صوتاً ومنبراً يحمينا، وجرساً يدقّ لحظة الخطر، ويرتفع بوجه التخلف والانحطاط والظلم.

أصدق التعازي إلى أسرة الفقيد، وإلى كل محبّيه وأصدقائه، وإلى السائرين على نهجه.

مع خالص مشاعر العزاء

صدقي سليمان المقت

رجل علم وعمل

● ولد في بحمدون (لبنان) يوم 18 شباط 1937، تزوج بـ lois maidment في عام 1975، وافته المنية فجر الأحد 22 آذار/ مارس الحالي، في فيرفاكس ـ فيرجينيا.

● حائز إجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية، وماجستير في القانون المقارن، ودكتوراه في القانون الدولي من جامعة ميشيغن.

● عمل مستشاراً قانونياً لدى البنك الدولي من عام 1994 إلى 2000.

● أستاذ مساعد في كلية الحقوق في جامعة جورجتاون.

● مارس مهنة المحاماة في مكتبه في واشنطن، وعمل على مكافحة الفساد في مجال الأعمال التجارية الدولية.

● كتب وحاضر في مواضيع عدة، منها: الديموقراطية، وحكم القانون في العالم العربي، وحقوق الإنسان، والدين والتغيير الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والمحكمة الدولية.

● عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

● عضو في نقابة محامي بيروت ونقابتي فيرجينيا وواشنطن دي سي.

● عضو في هيئة حقوق الإنسان في مقاطعة فيرفاكس، وفي مجالس إدارة العديد من المؤسسات الدولية.

● عضو في المؤتمر القومي العربي، ومؤسسة سعادة الثقافية، و«مركز الحوار العربي».

● من مؤلفاته كتاب بعنوان «من أجل غدٍ واعد»، صدر عن «دار أبعاد للنشر» في بيروت، عام 2016.

المحكمة الخاصة بلبنان: مخالفة صريحة للقانون الدولي

داوود خير الله*

مهما بلغت بنا الرغبة في شرعنة قرارات مجلس الأمن، في ما يتعلّق بالمحكمة الخاصة بلبنان، وكلّ الإجراءات القانونية التي سبقتها، لا يمكن القول إنّ الحالة التي سبقت، أو رافقت أو تبعت اغتيال الرئيس الحريري ترقى إلى حالة نزاع مسلّح ارتُكبت خلاله جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية. وهذه الجرائم هي المبرّر الأساسي، وموضوع عمل جميع المحاكم الدولية التي أنشأها مجلس الأمن.

وإذا أخذنا أيضاً في الحسبان ردود الفعل الشعبية على الصعيد العالمي، حيال الفظائع التي ارتُكبت أثناء النزاع المسلّح في يوغسلافيا سابقاً، وكذلك العديد من القرارات التي اتخذها المجلس لوقف المجازر وجميع الأسباب الأخرى التي دفعت مجلس الأمن للجوء إلى الفصل السابع في إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا، نرى أن لا مجال للمقارنة على الإطلاق بالحالة اللبنانية التي نحن بصددها.

ولا غرابة في أنّ خمسة من أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك اثنتان من الدول الدائمة العضوية فيه (روسيا والصين)، قد عارضوا أو امتنعوا عن التصويت على القرار الذي أنشأ المحكمة الخاصة بلبنان، بحجّة أن لا مسوّغ للّجوء الى الفصل السابع من الميثاق.

وهكذا، إذا احترمت المحكمة الخاصة بلبنان، التي يرأسها القاضي أنطونيو كاسيزي الذي ترأس كذلك المحكمة الخاصة بيوغسلافيا، مبدأ المساواة في تطبيق القانون واعتمدت المعايير التي اعتمدتها تلك المحكمة، فسيكون من الصعب جدّاً على المحكمة الخاصة بلبنان ردّ الدفع بانتفاء الأساس القانوني للمحكمة.

إذا حسبنا، من وجهة أخرى، أنّ مجلس الأمن لم يكن بحاجة إلى اللجوء للفصل السابع من الميثاق في إقامة المحكمة الخاصة بلبنان، لأنّ أساسها القانوني هو اتفاقية بين لبنان والأمم المتحدة، أو هكذا كان يجب أن يكون، يبقى أنّ الأساس القانوني للمحكمة الخاصة بلبنان هو اتفاقية غير مستوفية الشروط الدستورية لصحّتها ونفاذها.

عاملان أساسيان، مثّل غيابهما سبباً أساساً لعدم استيفاء الاتفاقية المنشئة للمحكمة الخاصة بلبنان الشروط الدستورية. تمثّل الأوّل باستبعاد السلطة اللبنانية، المعنية دستورياً بالتفاوض بشأن الاتفاقات الدولية، عن هذا التفاوض. وهذه السلطة هي رئيس الجمهورية الذي لم تأخذ الجهة الممثلة للأمم المتحدة بأيّ من ملاحظاته واقتراحاته الخطّية. والعامل الثاني هو كون الاتفاقية لم تحظ بموافقة السلطة التشريعية، بحسب الأصول البرلمانية المتّبعة، كما يقضي الدستور اللبناني، وذلك بسبب خلاف لبناني داخلي حول الاتفاقية.

وعلى الرغم من عدم ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون الدولي، في الوضع اللبناني، كجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، وهو ما استلزم تطبيق القانون اللبناني حصراً، وذلك خلافاً لجميع المحاكم الجنائية الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن، فقد لجأ المجلس الى الفصل السابع من الميثاق. والسبب وراء ذلك هو إعطاء الصيغة التنفيذية لاتفاقية غير مستوفية الشروط الدستورية لصحّتها ونفاذها، مخالفاً بذلك قواعد راسخة في القانون الدولي لجهة صحّة الاتفاقات الدولية ونفاذها.

ويبدو أنّ مجلس الأمن، من خلال لجوئه إلى الفصل السابع، أراد أن يمنح نفسه رخصة لمخالفة مبدأ أساسي من المبادئ المنصوص عليها في المادة الثانية من الميثاق (المادة2 (7)). يحرّم المبدأ على الأمم المتحدة التدخّل في الشؤون الداخلية للدول «على أنّ هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع». تصرّف مجلس الأمن وكأنّ التقيّد بأحكام الدستور اللبناني، في إبرام الاتفاقيات الدولية، يمثّل تهديداً خطيراً للسلم العالمي، ويقتضي اتخاذ تدبير قمعي هو إعطاء الصيغة التنفيذية لاتفاقية فاقدة الشروط الدستورية لصحّتها ونفاذها. من الصعب أن نتصوّر إساءة لاستعمال السلطة وخروجاً على الصلاحيات، أكثر إمعاناً من هذه الإساءة وهذا الخروج على الصلاحيات اللذين قام بهما مجلس الأمن.

فلو اعتمدت المحكمة الخاصة بلبنان، بقيادة كاسيزي، الاستقامة في اعتماد مبدأ المساواة في تطبيق القانون، وتجنّبت ازدواجية المعايير في النظر بالدفع بعدم قانونية المحكمة، لخلصت إلى أنّها تفتقر إلى الأساس القانوني في اقامتها. وكانت، بذلك، ضمنت لنفسها النزاهة والكفاءة والاستقلال عن القوى والمآرب السياسية التي كانت وراء إنشائها. كذلك، كانت قد أعادت الى العدالة الدولية سمعة باتت بأمسّ الحاجة اليها، ولشاركت فعلياً في إنهاء الأزمة اللبنانية وضمان السلم الأهلي الذي أدّت قرارات مجلس الأمن، بما فيها قرار إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان، دوراً أساسياً في تهديده، وما جرى ويجري على الأرض يشهد بذلك.

مقتطفات من مقالة للراحل داوود خير الله بعنوان «المحكمة الدولية: ماذا عن المساواة في تطبيق القانون؟» («الأخبار»، 15 آذار/ مارس 2011)

فلسطين

يخوض الكوكب صراعه الوجودي هذه الايام ضد فيروس لم يعهده من قبل. اما إسرائيل، فقد وجدت في هذا الفيروس «حجة من غيمة» لقتل الاسرى ببطء. والتخلّص من عبئهم، فبدلاً من اتخاذ التدابير الوقائية في السجون سحبت كل احتياجات الأسرى الأساسية؛ وهو ما دفع الحركة الأسيرة إلى خطوة احتجاجية قد لا تكون إلا البداية

الأسرى يصعّدون النضال
إسرائيل تريد نشر «كورونا» في سجونها!

بيروت حمود

في ظل عدم التوصّل إلى لقاح ضد فيروس «كورونا» حتى اللحظة، وفيما البشر يحجرون أنفسهم في منازلهم في محاولة للتخفيف من احتمال الإصابة، وبينما يصلهم عبر الهواتف أو شاشات التلفزة بعض النصائح من أطباء حول تقوية جهاز المناعة، مثل التوقّف عن التدخين، أو الاعتماد على بعض الأطعمة والمغذيات والفيتامينات، وشرب السوائل وما إليه... إلى حدّ يحارون معه أي نصيحة يعتمدون من هذا «الكتالوغ»، قرّر الأسرى الفلسطينيون أمس، تصعيد نضالهم ضد سلطات السجون التي قرّرت حرمانهم 140 صنفاً من الأغذية والمنظّفات!

يحدث هذا كله في وقت اجتاز فيه عدّاد المصابين الإسرائيليين في «دولة الرفاه الاجتماعي» عتبة الألف إصابة، رغم محاولات سلطات الاحتلال احتواء الأزمة والحدّ من رقعة تفشي الوباء، إذ عمدت إلى إعلان حالة الطوارئ واتخاذ تدابير كثيرة ملحقة بالحالة. كما رُصدت ميزانيات ضخمة لتجهيز مستشفيات ومرافق موقّتة، حتى وصل الأمر إلى تجهيز بعض مواقف السيارات في المجمعات التجارية الضخمة، وتفريغ بعض الفنادق لغرض الحجر الصحي. مع ذلك، فإن أعداد المصابين والمحجورين احتياطاً لا تزال ترتفع، بينهم جنود في الجيش وضباط ومسؤولون كبار في الأجهزة الأمنية، ما يعني تبعاً لذلك ارتفاع احتمال وصول الإصابات إلى قلب السجون المكتظة بالأسرى الفلسطينيين، كون عناصر الأجهزة الأمنية، من محقّقين وسجّانين، يخالطون هؤلاء.

على هذه الخلفية، قد تجد إسرائيل، بخلاف دول كثيرة، فرصة في هذا الفيروس لقتل الأسرى والتخلّص من عبئهم؛ إذ حتى الآن لم تتخذ أي إجراء لحمايتهم. بل على العكس، سحبت مصلحة السجون الإسرائيلية أكثر من 140 صنفاً من الأغذية من «الكانتين»، بينها الدجاج واللحوم، ومشتقات الحليب، وأنواع من البهارات، إضافة إلى أنواع من موادّ التنظيف!

أمام هذه الإجراءات القمعيّة التي لا تجد من يردعها، قرّرت الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، الشروع بإجراءات تصعيدية منها

> **أكثر من 700 أسير وأسيرة يعانون أمراضاً مزمنة، بينهم كبار في السن**

إغلاق الأقسام، وإرجاء وجبات الطعام، مهدّدة باتخاذ مزيد من الخطوات إذا لم تستجب الإدارة الإسرائيلية لمطالبها بتعقيم الزنازين، وإدخال المنظّفات، واللوازم الطبّية وغيرها لمواجهة الوباء.

في هذا الإطار، نقلت «هيئة شؤون الأسرى والمحرَرين»، في بيان أمس، أن «الأسرى سيشرعون بخطوات احتجاجية ضد إدارة سجون الاحتلال، تتمثل في إغلاق الاقسام وإرجاع وجبات الطعام في مختلف المعتقلات ردّاً على عدم قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات والتدابير الصحية اللازمة لمواجهة وباء كورونا». وأوضحت أن الخطوات الاحتجاجية الجديدة تأتي «استنكاراً ورفضاً لإقدام إدارة سجون الاحتلال وشركة (دبش)، على سحب أكثر من 140 صنفاً من الاحتياجات الأساسية والغذائية والمنظّفات من الكانتينا (مقاصف السجن)، كاللحوم والخضار والفواكه والبهارات والمنظّفات، رغم الظروف الاستثنائية القائمة بمواجهة فيروس كورونا، من خلال التنظيف والتعقيم والتطهير».

اللافت في بيان الهيئة، هو ما تبلّغه الأسرى من إدارة السجن نهاية الشهر الماضي، فبالإضافة إلى حرمانهم من الاحتياجات الأساسية، قرّرت إدارة مصلحة السجون تنفيذ عدد من الإجراءات التصعيدية ضد الأسرى، بينها أن إعداد الطعام لن يكون إلا بأيدي السجناء الجنائيين، وتخفيض عدد المحطّات التلفزيونية من 10 إلى 7، وتقليص عدد أرغفة الخبز من 5 إلى 4 للأسير الواحد، وسحب البلاطات الكهربائية التي تستخدم للطبخ، ويعتمد عليها الأسرى في طهو الطعام، وأن تكون ألوان الشراشف والأغطية بلون واحد.

هذه الإجراءات لا تشير فقط إلى كون الاحتلال عازماً على تعميق القمع وانتهاك حقوق الأسرى، ولكن أيضاً إلى محاولة واضحة منه لاستغلال الظروف الصحّية المستجدّة في ظل انتشار الوباء، للإمعان في التنكيل بالأسرى ومحاصرتهم، بتوفير كل الشروط الملائمة لتفشي الفيروس. وعلى رغم من أن حياة هؤلاء كانت مهدّدة أصلاً بسبب الظروف القاسية داخل البيئة السجينة، فقد ضاعف احتمال تفشي الوباء التهديدات؛ السجون اكتظّت بأكثر من خمسة آلاف أسير، بينهم أكثر من 700 أسير وأسيرة من كبار السن، أو ممن يعانون الأمراض المختلفة، ومنها المزمنة التي تُضعف أجهزة المناعة، إلى جانب أكثر من 180 طفلاً، و 43 أمّاً.

اتصالات لوقف عقوبات السلطة على غزة

أعادت أزمة فيروس «كورونا» والواقع الصحّي السيّئ في قطاع غزة، إحياء مطالب الفصائل في القطاع بوقف العقوبات التي فرضتها السلطة الفلسطينية على القطاع منذ منتصف عام 2017. إذ يخشى الفلسطينيون أن يؤدي انتشار الفيروس في القطاع إلى انهيار كامل القطاع الصحّي تزامناً مع حالة الانهيار الاقتصادي بسبب الحصار الإسرائيلي وما فاقم في مأساوية الأوضاع العقوبات التي فرضتها السلطة.

منذ أسبوع، أجرى عدد من الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة «حماس»، اتصالات بالسلطة لوقف العقوبات، فيما استغل رئيس المكتب السياسي السابق للحركة خالد مشعل، اتصاله برئيس السلطة محمود عباس، للتعزية بوفاة أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، للمطالبة بوقف العقوبات والمساهمة في منع وصول فيروس «كورونا» إلى قطاع غزة.

وطالبت الفصائل برفع العقوبات لتعزيز مواجهة وباء «كورونا»، إذ دعت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، على لسان القيادية فيها سهير خضر، رئيس السلطة شمل قطاع غزة بالمنح المخصّصة لمواجهة الفيروس.

وبلغت قيمة المساعدات التي حصلت عليها السلطة أكثر من 150 مليون دولار من جهات عدّة، أبرزها «منظّمة الصحّة العالمية»، ودولة قطر التي تبرّعت بـ120 مليون دولار. وجاءت المطالبات بوقف العقوبات على القطاع في وقت تضغط فيه «حماس» على العدو عبر الوسطاء لزيادة قيمة المنحة والمساعدات القطرية لقطاع غزة، إلى حد وصلت معه التهديدات إلى العودة للتصعيد في حال استمرار الوضع الإنساني على ما هو عليه في ظل أزمة فيروس «كورونا». ولا يمكن للقطاع الصحّي في غزة مواجهة انتشار الفيروس، إذ قال مدير مكتب «منظّمة الصحّة العالمية» في غزة عبد الناصر صبح، إن أجهزة التنفّس في القطاع يبلغ عددها 64 جهازاً، يعمل منها 15 جهازاً فقط، في حين أن مدينة غزة تحتاج على الأقل إلى قرابة 100 جهاز إضافي.

(الأخبار)

(أ ف ب)

تقرير

أزمة تل أبيب السياسية مستمرّة

لا يبدو أن أزمة إسرائيل السياسية مقبلة على حل. وإن كان «الأمل» فرض نفسه في الأيام الأخيرة، بعد الحديث عن إمكان تأليف حكومة وحدة وطنية بالتناوب بين حزبي «الليكود» و«أزرق أبيض»

يحيى دبوق

الواضح أن اللائقة كبيرة جداً بين حزبي «الليكود» و«أزرق أبيض» الإسرائيليين، وهي التي تحول دون تأليف الائتلاف الحكومي، وسببها تعذّر الاعتماد على تعهّدات بنيامين نتنياهو، المعروف عنه تراجعه عن تعهّداته وما يلتزم به.

برز في جرعة التفاؤل التي بثّها حزب «الليكود»، ورئيسه نتنياهو، وجزء من الإعلام العبري اليميني، أن الاتفاق بات منجزاً مع رئيس «أزرق أبيض»، بني غانتس، على حكومة يتناوب الطرفان على رئاستها، عام ونصف في الفترة الأولى لنتنياهو وعام ونصف لاحقين لرئاسة بني غانتس، على أن يتولّى الرئيس السابق لأركان الجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي (أزرق أبيض)، وزارة الأمن، وغانتس وزارة الخارجية في الولاية الأولى، وتبقى رئاسة الكنيست لدى حزب «الليكود».

لاحقاً، أشار نتنياهو في حديث إعلامي إلى أن الرجل الثاني في «أزرق أبيض»، يائير لابيد، يعمل على إفشال تأليف حكومة وحدة ونسف ما جرى التوصل إليه من اتفاقات، إذ يرفض لابيد، إلى جانب وزير الأمن السابق موشيه يعلون، مبدأ التناوب مع نتنياهو وتولّيه رئاسة الحكومة أولاً، ويشدّدان على ضرورة أن يتولى بني غانتس المنصب أولاً. وسبب تشدّدهما في هذا الموقف هو أنه لا قيمة لأي تعهّد يصدر عن نتنياهو، وهو ما يشهد عليه تاريخه السياسي.

حتى أمس، لم تكن النتيجة النهائية لاتفاق تأليف حكومة وحدة وطنية قد اتضحت بشكل كامل، وإن كانت النتيجة متجاذبة بين سيناريوين: الإعلان عن فشل المفاوضات بعد أن يرضخ الثنائي غانتس - أشكنازي لموقف الثنائي في الائتلاف نفسه، لابيد - يعلون، أو الإعلان عن تأليف ائتلاف بين «الليكود» وما يتبقّى من «أزرق - أبيض» بعد فرط عقده وتفكيكه.

في حال الفشل، يرى عدد من المعلّقين الإسرائيليين أن الأمر مرجّح، فلن يكون السبب هو فقط ضغوط لابيد - يعلون، بل أيضاً عدم الوثوق بوعود نتنياهو والتزامه بأي اتفاق يمكن التوصّل إليه معه.

فتجربته ومفاوضاته مع وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني، ورئيس «الاتحاد الصهيوني» يتسحاق هرتسوغ، لتأليف حكومة وحدة وطنية في أيار 2016، وبالرغم من كفالة وزير الخارجية الأميركي في حينه جون كيري، والعاهل الأردني عبد الله، وكذلك الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فإن نتنياهو عاد وتراجع عن الاتفاق في الساعات الأخيرة، ليتوصل إلى اتفاق آخر مع أفيغدور ليبرمان بدلاً من «الاتحاد الصهيوني».

أمّا بما يتعلّق بفترة التناوب، وتحديداً مدّة السنة والنصف، فقد ذكرت صحيفة «هآرتس»، نقلاً عن «سياسيين كبار»، قولهم إن تعهّد نتنياهو الحاسم بمغادرة منصبه يخفي خطة مختلفة، وهي أن يترشّح لمنصب الرئاسة الإسرائيلية بعد مغادرة رؤوفين ريفلين منصبه في شهر حزيران 2021، إذ إنه «المنصب الوحيد الذي يمكن أن يمنح نتنياهو حصانة كاملة من الملاحقة القضائية لمدّة سبع سنوات»، علماً بأن التوقيت يقع ضمن فترة التناوب التي يُفترض أن تنتهي في أيلول 2021.

إضافة إلى موضوع عدم الثقة بنتنياهو، فإن واحداً من أهم الأسباب الضاغطة على غانتس للتراجع، هو إمكان تفكيك حزبه.

> **يبثّ حزب «أزرق ـ أبيض» إشارات عملية إلى أنه غير معني كثيراً باقتراحات نتنياهو**

ففي حديث صحيفة «معاريف»، مع مصدر رفيع في «أزرق - أبيض»، سُئل إن كان هناك أي احتمال في تماسك التحالف إذا انضم غانتس إلى حكومة يقودها نتنياهو في البداية، قال المصدر إن الوضع أكثر تعقيداً مما يحاول رئيس الحكومة إظهاره و«نتنياهو لا يريد حكومة وحدة، بل مشغول بتقويض الديمقراطية، بدلاً من العمل بجدّية نحو الوحدة». وأضاف: «التفويض لتأليف الحكومة أسند إلى غانتس، وجميعنا (في أزرق أبيض) نقف خلفه لتحقيق ذلك».

إلى ذلك، يبثّ حزب «أزرق - أبيض» إشارات عملية إلى أنه غير معني كثيراً باقتراحات نتنياهو للتناوب، ويمضي قدماً في مواصلة عملية انتزاع السيطرة على رئاسة الكنيست من «الليكود»، بعدما قرّرت المحكمة إلزام رئيسه بولي أديلشتاين، الذي يرفض عقد جلسات بحجج مختلفة، عقد جلسة انتخاب رئيس جديد للكنيست الأربعاء المقبل، في ظل أغلبية تضمن انتزاع المنصب من نتنياهو، ما يسهّل لاحقاً السيطرة على معظم اللجان فيه، وكذلك المضيّ قدماً في اقتراح قانون يمنع المتّهم الجنائي من الترشّح لرئاسة الوزراء وكذلك العمل بموجبه وزيراً فيها.

لا قيمة لأي تعهد يصدر عن نتنياهو، وهو ما يشهد عليه تاريخه السياسي
(أ ف ب)

نصف مليون عاطل من العمل

ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن عدد العاطلين من العمل بسبب فيروس «كورونا» في إسرائيل تجاوز نصف مليون، إذ تسجّل لدى مكتب الاستخدام 503,915 شخصاً، 91% منهم في إجازة غير مدفوعة. وقارنت الصحيفة الأرقام الجديدة بأرقام البطالة السابقة، فجاء الفرق هائلاً، في شهر شباط كلّه سُجّل 25,576 شخصاً، وفي شهر كانون الثاني 23,173.

رئيس مكتب اتحادات المستقلّين في إسرائيل، المحامي روعي كوهين، عبّر للصحيفة عن خشيته من أن يفقد ثلث العاملين في القطاعات المستقلّة وظائفهم، الأمر الذي يعني أن الأشغال ستنهار في غضون أيام، و«هذا يعني كارثة ضخمة للاقتصاد الإسرائيلي».

سوريا

دورية «مختصَرة» ثانية على (M4)

سيّرت القوات الروسية - التركية دورية مشتركة ثانية على طريق حلب - اللاذقية (M4)، بحسب ما نصّ عليه اتفاق موسكو الموقّع في 5 آذار. لكن، للمرّة الثانية، تقلّص الدورية مسارها بسبب التهديدات الأمنية التي تقف خلفها الفصائل الرافضة لتطبيق الاتفاق، في ظل التقى الرئيس السوري وبحث معه التطورات الميدانية

بحث الأسد مع شويغو الاتفاقات الروسية التركية المبرمة في 5 آذار (أ ف ب)

بعد مرور أكثر من أسبوع على فشل تسيير الدورية الروسية - التركية المشتركة الأولى على طريق حلب - اللاذقية (M4) الدولي، سيّرت القوّتان دورية ثانية أمس، لكن مع تقليص مسارها إلى حدّ كبير، بسبب التهديدات الأمنية التي فرضها رفض الفصائل فتح الطريق، وتسيير الدوريات المشتركة. وفي ظل استمرار التعقيدات الميدانية التي تمنع إتمام اتفاق موسكو، وفتح طريق (M4)، أعلن «مركز المصالحة» التابع لوزارة الدفاع الروسية في سوريا تسيير الدورية الروسية - التركية المشتركة الثانية، أمس، على الطريق الدولي بين حلب واللاذقية في منطقة ريف إدلب الجنوبي. وجاء في بيان مركز المصالحة: «في الثالث والعشرين من آذار، في منطقة خفض التصعيد في إدلب، وطبقاً للاتفاق الروسي - التركي، تم تسيير الدورية الروسية - التركية المشتركة الثانية على طريق إم-4، الذي يربط مدينتي حلب واللاذقية». وأشار البيان إلى تقليص مسار الدورية «لضمان الأمن»، من دون تحديد التهديدات، ولا المسافة التي تم اختصارها.

> الدورية هذه المرة قطعت أكثر من المسافة التي قطعتها في المرة الأولى

لكن مصادر ميدانية مطلعة تحدثت إلى «الأخبار»، أكّدت أن الدورية هذه المرّة «قطعت أكثر من المسافة التي قطعتها في المرّة الأولى بقليل، لكنها لم تصل إلى منتصف الطريق». وأضاف البيان الروسي أن الجانب التركي «تعهّد باتخاذ إجراءات في المستقبل القريب لتصفية الجماعات المتطرفة التي تعيق حركة الدوريات المشتركة على الطريق السريع إم-4 «سانا» الرسمية، الاتفاقات الروسية التركية المبرمة في 5 آذار، و«انتهاكات التنظيمات الإرهابية المستمرّة لها، حيث تمّ التركيز على آليات تنفيذ هذه الاتفاقيات المتضمنة إبعاد الإرهابيين عن طريق حلب اللاذقية الدولي (M4) بعمق 6 كلم بما يتيح إعادة العمل به». كما بحث الأسد وشويغو الوضع في منطقة شرقي الفرات، واستمرار عملية السطو الأميركية على النفط والثروات السورية، و«الخطوات التي تتخذها الدولة السورية لاستعادة الأمن والاستقرار في مختلف المناطق السورية، والجهود التي تبذلها القيادة الروسية على الصعيدين الإقليمي والدولي لكسر الحصار، ورفع العقوبات والعزل عن الشعب السوري».

بدورها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنه «بإيعاز من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قام وزير الدفاع الروسي الجنرال سيرغي شويغو بزيارة عمل إلى سوريا». وأضافت في بيان: «تم خلال المباحثات مناقشة قضايا ضمان وقف مستقرّ للأعمال القتالية في منطقة خفض التصعيد إدلب، واستقرار الوضع في أجزاء أخرى من سوريا، فضلاً عن مختلف جوانب التعاون العسكري التقني في إطار معركة مشتركة ضد الجماعات الإرهابية الدولية».

وتناولت المحادثات، بحسب وكالة «سانا» الرسمية، الاتفاقات الروسية التركية المبرمة في 5 آذار، و«انتهاكات التنظيمات الإرهابية المستمرّة لها، حيث تمّ التركيز على آليات تنفيذ هذه الاتفاقيات المتضمنة إبعاد الإرهابيين عن طريق حلب اللاذقية الدولي (M4) بعمق 6 كلم بما يتيح إعادة العمل به». كما بحث الأسد وشويغو الوضع في منطقة شرقي الفرات، واستمرار عملية السطو الأميركية على النفط والثروات السورية، و«الخطوات التي تتخذها الدولة السورية لاستعادة الأمن والاستقرار في مختلف المناطق السورية، والجهود التي تبذلها القيادة الروسية على الصعيدين الإقليمي والدولي لكسر الحصار، ورفع العقوبات والعزل عن الشعب السوري».

بدورها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنه «بإيعاز من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قام وزير الدفاع الروسي الجنرال سيرغي شويغو بزيارة عمل إلى سوريا». وأضافت في بيان: «تم خلال المباحثات مناقشة قضايا ضمان وقف مستقرّ للأعمال القتالية في منطقة خفض التصعيد إدلب، واستقرار الوضع في أجزاء أخرى من سوريا، فضلاً عن مختلف جوانب التعاون العسكري التقني في إطار معركة مشتركة ضد الجماعات الإرهابية الدولية».

في الأثناء، استقبل الرئيس السوري بشار الأسد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، في دمشق أمس.

مصر

حمدوك وسيطاً بين السيسي وأبي أحمد في «سدّ النهضة»

حتى الآن، لم تستقر مصر على طريقة لإدارة أزمة سدّ النهضة، بشكله نهائي، بعد فشل المفاوضات التي جرت برعاية أميركية، لتقريب وجهات النظر بين القاهرة وأديس أبابا. بشأن فترة ملء بحيرة السدّ خلال السنوات المقبلة. يأتي ذلك في ظل وصول العملية الإنشائية إلى مراحلها الأخيرة، والإعلان الأثيوبي عن بدء تخزين المياه في السدّ، ابتداءً من الصيف المقبل، بالتزامن مع موسم الفيضان

القاهرة ـ **الأخبار**

على مدار أكثر من أسبوعين، طاف وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارات خاصة إلى دول عربية وأفريقية وأوروبية، في محاولة لتحقيق مهمّة الحشد الدولي لدعم الموقف المصري في ما يتعلق بأزمة سدّ النهضة. وحطّ شكري في الدول الشريكة في حوض النيل، موفداً عن الرئيس عبد الفتاح السيسي، لشرح وجهة النظر المصرية.

في هذه الأثناء، كان السيسي يجري اتصالات متكرّرة مع شكري، للاطّلاع على المواقف، وخصوصاً الصادرة عن الدول الأفريقية، في وقت أكد فيه شكري وجود دعم واضح وقوي للموقف المصري، مع ترجيح مساندة مصر، في حال اللجوء إلى الاتحاد الأفريقي، وهي الخطوة التي يتوقع الإعلان عنها رسمياً، في غضون الأيام المقبلة.

التحوّل المهم الذي سعت مصر إلى احتوائه، خلال الفترة الماضية، هو الموقف السوداني الذي أظهر تحفّظاً مُعلناً على بيان الجامعة العربية، بالإضافة إلى عدم دعم المطالب المصرية بشكل واضح، وهو تحوّل كان متوقّعاً، حتى وإن جاء في ظل التقارب السوداني ـ نظام ما بعد البشير ـ مع أديس أبابا، خاصة خلال فترة المفاوضات بين القوى المدنية والمجلس العسكري.

وبحسب مصادر الـ«الأخبار»، فإنّ اللقاءات التي جرت، سواء خلال زيارة مدير المخابرات المصرية عباس كامل إلى الخرطوم، أو خلال زيارة النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، محمد حمدان دقلو (حميدتي) إلى القاهرة، والاتصال الهاتفي الذي جرى بين السيسي ورئيس المجلس الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان، استقرّت في النهاية على ترشيح رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، للقيام بدور الوساطة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد.

وأبلغ البرهان السيسي، في الاتصال، وقوف السودان مع المطالب المصرية، وعدم إضرار السودان بالحصة التاريخية لمصر في مياه النيل، فيما سيقوم حمدوك بمتابعة جهود الوساطة خلال الأيام المقبلة، أملاً في التوصل إلى رؤية مشتركة لحلّ الأزمة.

كذلك، اعتذر البرهان، بشكل واضح، عن الموقف السوداني في اجتماعات الجامعة العربية، مؤكداً أنّ موقف المجلس العسكري داعم لمصر، لكنّ السياسة الخارجية هي مسألة بيد الحكومة، وهو ما يجب تفهّمه من قبل السيسي، علماً بأنّ هذا الأمر مثار خلاف ومناقشات بالفعل، خلال الفترة الماضية، بين القوى الحاكمة في السودان.

وفي السياق، يُتوقع أن يقوم حمدوك بزيارة إلى القاهرة، أو أن يجري اتصالاً هاتفياً مع المسؤولين المصريين، من أجل استئناف المفاوضات المتوقّفة بشكل كامل، على أن يكون هناك توصّل إلى رؤية مشتركة تضمن المصالح المائية للدول الثلاث. يأتي ذلك فيما كان السودان قد اتفق على شراء كميات من الكهرباء التي سيولّدها السد، من أجل سدّ العجز الكهربائي لديها في الجنوب.

ومنذ بدء عملية إنشاء السد في عام 2011، يقف السودان موقفاً أقرب إلى الحياد ظاهرياً، إلّا أنه منحاز إلى أثيوبيا في الباطن، علماً بأنّ الخرطوم لم توقّع بالأحرف الأولى على الاتفاقية التي جرى التوصل إليها في مفاوضات واشنطن، نهاية الشهر الماضي، والتي انسحبت منها أثيوبيا، متذرّعة بعدم القدرة على التوقيع قبل الانتخابات المقبلة.

وبحسب المصادر المصرية، فإنّ السيناريو الأقرب، في الوقت الحالي، هو تأخر عملية الانتهاء من بحيرة السد، بما يعوق البدء في التخزين خلال الصيف المقبل، وبالتالي يجري إرجاء الأمر إلى صيف 2021، ما يفتح مجالاً للتفاوض، بشكل أكبر، خلال الأشهر التي تلي موعد الانتخابات المحلية، في نهاية آب / أغسطس المقبل.

وأضافت المصادر أنّ مصر تستعد لسيناريوات عدّة، من بينها التحرّك الأثيوبي المنفرد، وخصوصاً بعد حصول مصر على تأكيد سوداني صريح بعدم موافقة الخرطوم على البدء المنفرد بخزّان بحيرة السد، الصيف المقبل. وهو ما سيعلن بشكل واضح في المحافل الدولية، حال تصعيد الأزمة التي تم إرجاء الحديث فيها إقليمياً حتى إشعار آخر، بسبب تطوّرات فيروس «كورونا» وانتشاره.

سعت مصر إلى احتواء التحوّل في الموقف السوداني الذي اظهر تحفظاً على بيان الجامعة العربية (أ ف ب)

> منذ بدء عملية إنشاء السد يقف السودان موقفاً أقرب إلى الحياد ظاهرياً ولكنه منحاز إلى أثيوبيا في الباطن

العراق

أسبوع «ساخن» يحدّد مصير الزرفي

مراوحة تحكم المشهد السياسي لبلاد الرافدين. أركان «البيت الشيعي» عاجزون عن اختيار بديل من رئيس الوزراء المكلّف عدنان الزرفي، وعاجزون في الوقت ذاته عن «قرملة» تحرّكاته الرامية إلى تأليف حكومة «انتقالية»، هدفها إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، في غضون عام واحد على أبعد تقدير. هذه الضبابية الحاكمة للمشهد عُزّزت بتمديد حظر التجوال، في خطوة «احترازية» اتخذتها الحكومة المستقيلة برئاسة عادل عبد المهدي، للحدّ من انتشار فيروس «كورونا»، الذي يُنذر إن تفشّى في العراق بكارثة إنسانية كبرى، مع افتقاد البلاد بنية تحتية صحّية.

مشهد تقابله مساعي الزرفي لتأليف حكومته، ورفضه أي تصنيف له، بُعيد وسمه بـ«الخيار الأميركي». فتصريح مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شنكر، قبل أيام، ودعوته طهران وحلفاءها العراقيين إلى عدم تقويض حراك الزرفي في تأليفه الحكومة الجديدة، عُدّ في العاصمة بغداد «دعماً أميركياً منقطع النظير»، وتحدّياً لإرادة الأحزاب والقوى السياسية العراقية، خاصّة أن طيفاً «شيعياً» واسعاً يرفض تسنّم الرجل هذا المنصب، ويجهد في البحث عن بديل منه.

الفريق «المعارض»، والمتمثّل في زعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي، وزعيم «تحالف الفتح» (ائتلاف برلماني يضم الكتل المؤيّدة لـ«الحشد الشعبي») هادي العامري، وزعيم «تيّار الحكمة الوطني» عمّار الحكيم، ومستشار الأمن الوطني - داعم «كتلة العقد الوطني» فالح الفيّاض، وداعم «كتلة النهج الوطني» (8 مقاعد) المرجع الديني محمد البعقوبي، يواصل لقاءاته لتقديم بديل من الزرفي إلى رئيس الجمهورية برهم صالح. هؤلاء، ورغم حراكهم، ينتظرون «موقف» الفريق الثاني، المتمثّل في زعيم «التيّار الصدري» مقتدى الصدر، الذي يشوب موقفه من الزرفي شيء من «الغموض».

تؤكّد مصادر متابعة أن الفريق الأوّل قدّم للثاني مجموعة «بدائل» من الزرفي، من مديري الجامعات والكلّيات (أبرزهم منير السعدي، وعماد الحسيني)، لكنّه لم يحصل حتى أمس على «ردّ» من الصدر. أما زعيم «تحالف النصر»، رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، فمتمسّك بموقفه الداعم للزرفي، رافضاً أي حراك لاستبداله، في وقت تترقّب فيه الأحزاب والقوى «السنّية» و«الكردية» الموقف النهائي لمكوّنات «البيت الشيعي»، لاتخاذ موقف حاسم من الزرفي. مشهد قد تتّضح ملامحه في الأيام المقبلة، وفق مصادر سياسيّة بارزة، فإما تُسهّل مهمّة الزرفي أو تُعقّد، وبالتالي تكثّف جهود البحث عن بديل.

أما الزرفي، فعازم على خوض غمار التحدّي، راهناً مصيره بتصويت البرلمان. وفي هذا الإطار، برزت مواقفه أمس، بتأكيده أنّه يسعى إلى «تغيير نظرة العالم السلبية تجاه العراق... وبناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية على قاعدة المصالح المشتركة مع أولوية للمصالحة الوطنية»، لافتاً إلى أنّه «بدأ مشاوراته لتأليف الحكومة ورهن مضيّه في ذلك بتوافق جميع الأطراف السياسيين والمكوّنات».

(الأخبار)

وفيات ◀

يا أيّتها النفس المطمئنّة ارجعي إلى ربّك راضية مرضيّة
انتقل إلى رحمته تعالى
العميد المتقاعد
علي سعيد حرب
والده: المرحوم الحاج سعيد محمد حرب
والدته: المرحومة أميرة بدير
زوجته: زهرالبان قبيسي
ابنه: سعيد حرب
ابنته: أميرة زوجة علي شحادة
إخوته: محمد وعائلته، حسن وعائلته، العميد المتقاعد عدنان وعائلته، العميد المتقاعد فضل الله وعائلته، الدكتور صافي وعائلته، موفق وعائلته
أخواته: المحامية خديجة زوجة المحامي عامر عمار، زينب زوجة طالب درويش، إيمان
يُوارى الثرى في مدافن روضة الشهيدين اليوم الثلاثاء الموافق لـ 24 آذار 2020
نظراً إلى الظروف الراهنة سوف يُحدّد موعد العزاء لاحقاً
الأسفون: آل حرب، قبيسي، عمار، درويش، شحادة

استراحة

كلمات متقاطعة 3410

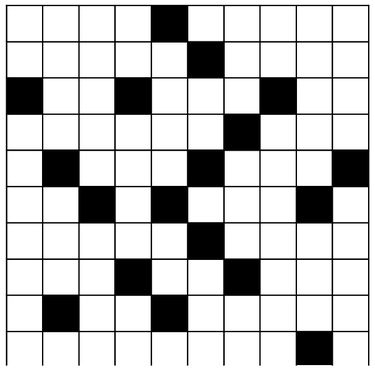

أفقيا

1- موضع الزرع وتربية المواشي والدواجن – مرسى السفن في الميناء – 2- من الخضر – في الساعة – 3- مقياس أرضي – تجمعات سكانية كبيرة – من الحيوانات – 4- حرف أبجدي – عاصمة مالطا – 5- جماعة الأفراس – وزْن بالقبّان – 6- رجل أسطوري إشتهر بالحُمق والبلاهة تنسب إليه نوادر وفكاهات – بمعنى أسكت – 7- فخ يُنصب للإنقضاض على العدو – أبنية عالية – 8- لباس بالأجنبية – ضمير منفصل – أداة شرط وتوكيد – 9- ضد العسر – مثل ونظير – 10- مصدر هام للمعرفة الإنسانية في مجموعة كتب متعددة ومتخصصة تحتوي على مقالات ومواضيع في كل المجالات

عمودياً

1- جلد وقوة وممارسة للأمور – بيوت من قصب يستعملها المزارع في عمله لحفظ الزرع – 2- مدينة سويسرية – مقياس بحري – 3- ضعف ورقّ – دولة أفريقية – 4- سنة – نغم الاغنية – من الأمراض الصدرية – 5- آلة موسيقية شرقية – مدفن الفرعون – 6- ضم العنق الى العنق والصدر الى الصدر – حرف عطف – 7- من الحشرات تمتص دم الإنسان – من الإشارة يفهم – يبس الخبز أو اللحم – 8- مجلة فنية لبنانية – ماركة ساعات عالمية – 9- مزنت – إنقطع فترة عن الطعام – 10- إله وخالق – تسمية معروفة لحرس الحدود السوري

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الزمخشري – 2- بدر الجمالي – 3- اسو – العش – 4- عرفة – بن – آت – 5- بطة – نو – جين – 6- دب – قانون – 7- كريت – بنت – 8- نديم – يم – يا – 9- مازدا – وحي – 10- إيليا كازان

عمودياً

1- ابن عبدون – 2- لدّ – رطب – دمي – 3- زرافة – كبّال – 4- ماسة – قرمزي – 5- خلو – ناي – دا – 6- شجّ – بوتنياك – 7- رمان – 8- يال – جنب – وز – 9- لعاب – نيجا – 10- ليشتنشتاين

sudoku 3410

5			1				4	
1			3	6			2	
8			2				9	
		1		7	3	5		
	5	3				1	7	
		2	5	4		6		
	1				2			7
	9			1	5			3
	4				6			8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3409

6	2	4	5	3	8	9	7	1
5	9	7	4	1	2	6	8	3
8	1	3	9	7	6	5	4	2
3	7	2	8	6	4	1	9	5
1	5	9	3	2	7	4	6	8
4	8	6	1	9	5	3	2	7
9	4	5	7	8	1	2	3	6
2	3	8	6	5	9	7	1	4
7	6	1	2	4	3	8	5	9

مشاهير 3410

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة كويتية تعدّ من أبرز الفنانات في الخليج. تملك أيضاً موهبة الغناء بحيث قدمت عدد من الأغاني الوطنية والرياضية وقامت بكتابة عدد من الأعمال الفنية
3+9+5+6+8+1 = الأسد ■ 2+4+7 = رقم ■ 10+11 = خاصته وملكه

حل الشبكة الماضية: **بابلو كويلهو**

إعداد
نعوم مسعود

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 24 آذار 2020 العدد 4012

صورة وخبر

في ضوء الجهود الرامية إلى الحد من انتشار فيروس كورونا، يخضع المتحف المصري الكبير في القاهرة، يومياً، للتعقيم. تشمل العملية الموقع ومركز الترميم الذي يستمر العمل فيه مع تقليل عدد المرممين والعاملين. وفي غضون ذلك، تتواصل إجراءات فحص الموظفين ومدّهم بالإرشادات اللازمة. هذا ما أكده الطيب عباس، مدير عام الشؤون الأثرية في المتحف الكبير، في تصريحات إعلامية عدّة. (خالد دسوقي ــ أ ف ب)

حسن حفّار... رحيل آخر منشدي حلب

خليل صويلح

انطفأ أمس، في حلب، المنشد حسن حفّار (1943ــ 2020). علامة مضيئة أخرى، في السلّم الموسيقي الحلبي تخبو، فيما يخسر السمّيعة صوتاً نادراً في الإنشاد والمديح والموشحات، الصوت الذي رافق الحلبيين أربعين عاماً من مئذنة الجامع الأموي، كلحظة إعجازية، ذلك أن الشيخ حسن اختزن منذ طفولته حسّاً موسيقياً لا يضاهى، في مدينة تتنفّس المقامات من جهاتها الأربع. قبل سنوات، رحل رفيق رحلته الأولى صبري مدلل، وها هو «حفّار القلوب» يترجّل، في مدينة تعيش خرابها منذ سنوات. كأن حرّاس حلب الزمن البهي، انسحبوا من المشهد كي لا تختلط أصواتهم بمقامات القذائف. في أرشيف حسن حفّار، تختلط الموشحات بالقدود الحلبية بأناشيد الذكر مثل جسر للمسرّة. فالمؤذن هنا يتجاوز مهمته الروحية إلى التطريب الدنيوي، في أقصى حالات الشطح. يذكر أحد مريديه، بأنهما كانا عائدين فجراً من إحدى الحفلات التي غنّى فيها الشيخ، فرغب أن يعود ماشياً إلى بيته، وما إن ابتعدا قليلاً عن المكان حتى همس «لقد فتح صوتي، وإذا لم أغنّ فلسوف أختنق». هكذا توجها نحو القلعة، فانطلق يغنّي منتشياً بأعلى صوته، وظللنا ندور على الطريق الذي يطوّق القلعة، ونحن نعنّي حتى موعد أذان الصبح، فدخلنا المسجد وقد هدأت النفس منّا.

صوت نادر في الإنشاد والمديح والموشحات

من حلقات الذكر والتجويد القرآني إلى تعلّم المقامات على يد عبد القادر حجّار، وبكري الكردي، وعمر البطش، وصبحي حريري رحلة طويلة فوق سجادة النغم عبرها حسن حجّار عتبةً وراء أخرى، وإذا به يضاهي شموخ القلعة بصوته وقدرته على تلوين صوته، بين مقامٍ وآخر، متنقّلاً بمخزونٍ غنائي يصل إلى 200 موشح، و100 قصيدة. الانعطافة الأساسية في تجربته كانت بعد تأسيس فرقته الخاصة، والخروج من أسوار حلب إلى أبرز خشبات المسارح في العالم من أوبرا دمشق، إلى باريس، وبيروت وقرطاج والرباط، بوصفه معجزة حلبية أخرى لا تنقصها المهارة والإتقان والتناغم بين المرددين وشيخ الفرقة. وإذا بالمسافة تتهاوى بين جبّة الشيخ وحنجرته، روحانيته الأولى، وطبقات التطريب إلى حدود نشوة الدوران الصوفي، والسلطنة في طبقاتها العليا، الصدى المتبادل بين حجارة قلعة حلب، وأوركسترا العالم. سنجد مخزن الإيقاع والنغم والصوت، في ألبومه الذي أصدره معهد العالم العربي في باريس «وصلات حلب» (1999)، وفيه سنقع على «طقوس الحجّار» وخصائص تجربته المتفرّدة في المدرسة النغمية الحلبية في خيمياء سحرية من ألحان عمر البطش، وداوود حسني، وسيد درويش، ونديم درويش، وأبي خليل القباني. يجمع الشيخ هنا أبرز الموشحات المجهولة مقسّمة وفقاً للمقامات المعروفة من جهة، والنادرة من جهةٍ ثانية، بتنويعات تنطوي على مقدرة استثنائية في المزج والفرادة، سواء في الإيقاع أو التلوين الصوتي، فههنا يأخذ موشح «ابعتلي جواب وطمّني» مثلاً، بعداً طربياً آخر، الموشح الذي سيردده آخرون من منطقة نغمية أخرى. على الأرجح، فإن أهمية مدرسة حلب في الإنشاد تكمن في خروجها من بعدها الديني الصرف إلى ما هو دنيوي في آنٍ واحد، ومن البيوت المغلقة على حفنة من السميعة إلى فضاء عالمي، من دون أن تفقد أصالتها يوماً، فهي ما انفكت تصدّر أصواتها جيلاً بعد آخر، بعيداً عن التلوّث السمعي الذي أصاب الأغنية العربية. انطفأ الشيخ حسن حفار قبلاً، حين اضطر إلى النزوح من بيته، بعيداً عن القلعة. كان التكفيريون قد احتلوا الحيّ، فأراد الشيخ أن يلقي نظرة نحو بيته. منعه الحرّاس، لكنه أصرّ على طلبه، فسمح له «الأمير»، لكنه وجد بيته مجرد ركام. طلب منه الأمير أن ينشد له بعضاً من أغانيه، لكنه أدار ظهره ومضى. لقد مات حسن حفار في ذلك التوقيت تماماً، مدركاً موت السميعة.

منوعات

«دار قنبز»: حكايا المساء على فايسبوك!

يتجدّد اللقاء مع ندين توما يومياً في تمام الساعة السابعة مساءً

لقاء يومي على فايسبوك، تحرص «دار قنبز» على إقامته في ظل توقف الأنشطة الفنية والثقافية على أرض الواقع مع انتشار فيروس كورونا المستجد. إنّها جلسة حكائية تقدّمها الكاتبة ندين توما، بخلاف ما جرت عليه العادة خلال مواعيدها في بيروت والقرى اللبنانية. هكذا، تنقل «دار قنبز» الحكايات والقصص التي نشرتها في السابق إلى القرّاء والمستمعين ضمن موعد ثابت عند السابعة مساءً من كل ليلة على صفحتها الرسمية على فايسبوك عبر خدمة البثّ المباشر (live). برفقة موسيقى شريكتها في الدار سيفين عريس التي ترافقها أحياناً، دشّنت توما الحلقة الأولى أخيراً مع حكاية «نقطة ورا نقطة» (كتابة ندين توما، ورسومات لين شرف الدين) التي تقدّم قصّة الخلق وبداية الزمان والمكان والنجوم والكواكب والبحار بمنحها صفات بشريّة شاعريّة وحلميّة. باللغة المحكيّة، وبقدرتها على التنقّل الغزير بين قصّة وأخرى، واستنطاق الأشياء والكائنات المحيطة بها، تستعيد توما طقساً مندثراً من جلسات قصّ الحكايات المحليّة ودفئها التي تدعو كلّ الفئات العمريّة لا الأطفال وحدهم. كما تستعين بالكثير من أدوات الحكاية الشفهية في أسلوبها السردي، وفي تذكيرها بعناصر وأشكال هذه القصص من العديّات والمفردات التي كان يخبرها الأجداد والجدّات لأحفادهن. أمس، كان هناك موعد آخر. قصّت توما حكاية «أبن أصابعي» التي تركّز على الأيدي والأصابع انطلاقاً من بعض العديات التي كان يتم تناقلها في القرى، وإن بطرق مختلفة. مرّت توما على دور اليدين في الخياطة، والتطريز والتعبير عن الحب، والعزف على الآلة، وقدرتهما على الكلام عبر لغة الإشارة التي تعدّ لغة من لا يستطيع بلوغ التعبير الشفهي. كما طلبت من المشاهدين مشاركة تسجيلات للعديّات التي يحفظونها، على أن تتواصل هذه الحكايات يومياً مع كتب وقصص مختلفة من مجموعة الدار.

«شبابيك»: أغيثوا المخيمات الفلسطينية في لبنان

وجّه موقع «شبابيك» (تأسس عام 2018) أخيراً نداءً إلى مدير عام «منظمة الصحة العالمية»، تيدروس إدهانوم غيبريسوس، لحثّ المنظمة الدولية على التدخّل من أجل إغاثة مخيمات اللجوء الفلسطينية في لبنان. وكان الموقع الذي أطلقته «مؤسسة ماجد أبو شرار الإعلامية» قد تلقى شكاوى حول النقص الحاد في الرعاية الصحية المطلوبة في هذه المخيمات لمواجهة فيروس كورونا المستجد، وسط معاناة الأهالي من غياب فعلي للإجراءات المطلوبة للحدّ من انتشار الوباء في أماكن وجودهم. لفت الموقع إلى الواقع الذي تعيشه المخيمات، مبيّناً عجز الأطراف المرجعية داخله، سواء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تعاني من أزمة مالية، أو «منظمة التحرير الفلسطينية» التي ترزح تحت وطأة أزمة مماثلة، فيما يقتصر حضور الحكومة اللبنانية على التنسيق مع «جهتين عاجزتين عن القيام بمهامهما». وبناءً على هذه الظروف الصعبة، حذّر «شبابيك» من كارثة حقيقية قد تشهدها المخيمات، في بلد يعيش أصلاً ضائقة اقتصادية متفاقمة منذ أشهر، ما «يقلل من قدرتهم (سكان المخيمات) على الوقاية من المرض»، على حد تعبير الموقع. وفي نهاية الرسالة، حث الموقع الفلسطيني، مدير عام «منظمة الصحة العالمية» على منح الاهتمام اللازم والخاص لمصير اللاجئين الذين أضيفت إليهم مصيبة أخرى، مع انتشار وباء «كوفيد ـ 19».